البنك التجاري الدولي ش.م.ع

التقارير والبيانات المالية المُوحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

تصنيف المحتوى: عام

الصفحات

تقرير مجلس الإدارة	١
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٢
بيان المركز المالي الموحد	٨
بيان الدخل الموحد	٩
بيان الدخل الشامل الموحد	١٠
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	١١
بيان التدفقات النقدية الموحد	١٣
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	١٥
الملحق: مسرد الاختصارات	٨١

البنك التجاري الدولي ش.م.ع

تقرير مجلس الإدارة

يسرّ أعضاء مجلس الإدارة تقديم تقريرهم والبيانات المالية الموحدة المدققة للبنك التجاري الدولي ش.م.ع ("البنك") وشركاته التابعة (يُشار إليها مُجتمعة "المجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

التأسيس والمكاتب المسجلة

تأسس البنك التجاري الدولي ش.م.ع ("البنك") بموجب المرسوم الأميري رقم ٩١/٥ الصادر بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٩١ عن صاحب السمو حاكم إمارة رأس الخيمة. إن المقر المسجل للبنك هو ص. ب. ٧٩٣، رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة.

الأنشطة الرئيسية

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية والإسلامية وخدمات إدارة الأصول، ويتم تنفيذ هذه الأنشطة من خلال فروعه في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المركز المالي والنتائج المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة المرفقة المركز المالي للمجموعة ونتائجها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

حققت المجموعة صافي دخل من الفوائد ودخل من الأنشطة التمويلية والاستثمارية الإسلامية بمبلغ ٣٨٩,٦ مليون درهم إماراتي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٣٤٣,٩ مليون درهم إماراتي) وسجلت صافي أرباح قبل خصم الضريبة بقيمة ٣١١,١ مليون درهم إماراتي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٢٢٢,٧ مليون درهم إماراتي).

أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي أعضاء مجلس إدارة البنك في نهاية السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

السيد/ سيف علي الشحي	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ علي راشد المهندي	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد/ محمد علي مصبح النعيمي	
السيد/ مبارك أحمد بن فهد المهيري	
السيدة/ ميثاء سعيد الفلاسي	
د/ غيث هامل الغيث القبيسي	
السيد/ صلاح الدين المبروك المدني	
السيدة/ فاطمة إبراهيم الباكر	
السيد/ عبد العزيز خالد جوخدار	

مدققو الحسابات

لقد تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ من قبل شركة جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة، ونظراً لأهليتهم، فهم يعرضون إعادة تعيينهم.

بتفويض من مجلس الإدارة

Saif Al Shehhi (Jan 26, 2026 13:01:36 GMT+4)

سيف علي الشحي

رئيس مجلس الإدارة

٢٦ يناير ٢٠٢٦

جرانت ثورنتون
للمحاسبة والمراجعة المحدودة
- أبوظبي

مكتب رقم ١١٠١، الطابق ١١
برج الكمالة
شارع زايد الأول
الخالدية
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف ٩٧٥٠ ٦٦٦ ٢ ٩٧١+
www.grantthornton.ae

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مجلس إدارة البنك التجاري الدولي ش.م.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للبنك التجاري الدولي ش.م.ع ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة "المجموعة")، والتي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وبيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعبر بصـــورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديســمبر ٢٠٢٥ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للســنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاســبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في فقرة "*مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة*" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً*لقواعد الأخلاقيات المهنية الدولية للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين* (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية)، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا البيانات المالية الموحدة للمجموعة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد الأخلاقية. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفقاً لتقديرنا المهني، أكثر الأمور أهمية بالنسبة لتدقيقنا البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. وقد تم التعامل مع تلك الأمور في سياق تدقيقنا البيانات المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا بشأنها، علماً بأننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وحددنا الأمور الموضحة أدناه واعتبرناها أمور التدقيق الرئيسية التي سيتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

١. **قياس خسائر الائتمان المتوقعة على القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي**

إن تقييم تحديد مخصصات انخفاض القيمة بواسطة المجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام جوهرية تتعلق بقياس خسائر الائتمان المتوقعة ومراحل القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي. بلغت تكلفة خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ١٠٩,٨ مليون درهم إماراتي (بعد خصم صافي المعكوسات)، كما بلغت مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة في ذلك التاريخ ٧٥٧,٣ مليون درهم إماراتي. وبناءً عليه، ركزت عملية التدقيق على هذا الأمر بسبب الأهمية النسبية لخسائر الائتمان المتوقعة ودرجة تعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

يتم تقييم القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي للأفراد والشركات بشكل فردي لمعرفة الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. حيث يتطلب هذا الأمر حصول الإدارة على جميع المعلومات الاستشرافية النوعية والكمية المعقولة والداعمة أثناء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير التعرض للانخفاض الائتماني. وقد يتم الاستعانة أيضاً بأحكام الإدارة في الانتقال اليدوي بين المراحل وفقاً لسياسات المجموعة ومتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ – الأدوات المالية.

© ٢٠٢٦ جميع الحقوق محفوظة لجرانت ثورنتون الإمارات العربية المتحدة. تمثل جرانت ثورنتون الإمارات العربية المتحدة جميع التراخيص القانونية التي تعمل بموجبها جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة، وهي فرع مسجل في جزر العذراء البريطانية، تعمل في الإمارات العربية المتحدة. تشمل هذه التراخيص فرع جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة - أبوظبي المسجل لدى سوق أبوظبي العالمي، وفرع جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة (بي في آي) دبي المسجل لدى سلطة دبي للخدمات المالية.

grantthornton.ae

تشير "جرانت ثورنتون" إلى العلامة التجارية التي بموجبها تقدم الشركات الأعضاء خدمات التدقيق والضرائب والخدمات الاستشارية إلى عملائها أو تشير إلى شركة عضو واحدة أو أكثر ضمن الشركات الأعضاء في المجموعة حسبما يتطلب السياق. لا تمثل جرانت ثورنتون الدولية المحدودة شراكة دولية. جرانت ثورنتون الدولية المحدودة وشركاتها الأعضاء تمثل كيانات قانونية منفصلة. لا تقدم جرانت ثورنتون الدولية المحدودة خدمات للعملاء باسمها على الإطلاق، بل يتم تقديم الخدمات بواسطة الشركات الأعضاء. جرانت ثورنتون الدولية والشركات الأعضاء ليسوا وكلاء لبعضهم البعض ولا يُلزم أحد الآخر ولا يتحملوا مسؤولية أخطاء وأفعال بعضهم البعض.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مجلس إدارة البنك التجاري الدولي ش.م.ع (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

١. قياس خسائر الائتمان المتوقعة (تابع)

يتم قياس قيمة خسائر الائتمان المتوقعة من تعرضات الأفراد والشركات المصنفة ضمن المرحلة الأولى والمرحلة الثانية عن طريق نماذج محدودة التدخل اليدوي. من الأهمية بمكان أن تكون النماذج والمتغيرات الرئيسية مثل احتمالية التخلف عن السداد، والخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد، والتعرض عند التخلف عن السداد، وتعديلات عوامل الاقتصاد الكلي، معقولة ويتم التحقق من صحتها من قبل مراجع مستقل.

بالنسبة لحالات التعرض عند التخلف عن السداد، تضع الإدارة أحكاماً لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المتعلقة بالتعرضات الفردية بما في ذلك قيمة الضمانات.

كيفية تَناوُل أمر التدقيق الرئيسي في سياق تدقيقنا

قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية بشأن حساب ومعقولية خسائر الائتمان المتوقعة الواردة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

- فهمنا عملية إدارة مخاطر الائتمان وعملية تقدير مخصصات الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات، وفحصنا فعالية الضوابط الرقابية المتعلقة بهذه العمليات.
- لعينة من حالات التعرض، تم التحقق من مدى ملاءمة تطبيق المجموعة معايير التصنيف ضمن المراحل المعنية بها بما في ذلك أساس الحركة بين المراحل.
- التحقق من مدى اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في حساب خسائر الائتمان المتوقعة.
- استعنا بخبرائنا المتخصصين الداخليين من أجل تقييم ما يلي:
  - الإطار المفاهيمي المستخدم في صياغة سياسة انخفاض القيمة لدى المجموعة في سياق التزامها بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ – الأدوات المالية.
  - منهجية تحديد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة والحسابات المستخدمة في احتساب احتمالية التخلف عن السداد، والخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد، والتعرض عند التخلف عن السداد بما في ذلك مدى معقولية الافتراضات المطبقة.
  - مدى ملاءمة متغيرات عوامل الاقتصاد الكلي والسيناريوهات الاقتصادية المتعددة المستخدمة ومقدار ترجيح تلك السيناريوهات.
- عمليات إعادة حساب خسائر الائتمان المتوقعة التي جرت بطريقة مستقلة وعلى أساس العينة.
- قمنا بتقييم تعديلات النماذج اللاحقة وأحكام الإدارة من أجل تقييم مدى معقولية هذه الأحكام.
- استعانت المجموعة بجهة خارجية للتحقق من صحة المتغيرات الرئيسية، أي احتمالية التخلف عن السداد، والخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد، بما في ذلك عوامل الاقتصاد الكلي، المستخدمة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة خلال السنة. لقد أخذنا بعين الاعتبار عملية التحقق الخارجي من النماذج وتأثيرها على نتائج تقدير الانخفاض في القيمة.
- قمنا بإجراء تقييم مستقل للجدارة الائتمانية لعينة من العملاء غير الأفراد، من خلال تقييم العوامل الكمية والنوعية، بما في ذلك تقييم الأداء المالي للعملاء، ومصدر السداد وتاريخه، وغيرها من عوامل المخاطر ذات الصلة.
- حيثما ينطبق، قمنا بتقييم مفاده أن الاستثناءات المُبلَّغ عنها من السياسات والإجراءات الموضحة في بيان درجة تحمل المخاطر الصادر عن مجلس الإدارة قد تمت الموافقة عليها حسب الأصول من مجلس الإدارة أو لجنة الائتمان بالمجلس، وأن عملية الموافقة قد وُثّقت رسمياً.
- بالنسبة لعينة من تسهيلات الائتمان المؤسسية الجديدة أو المجددة، تحققنا من أن أي استثناءات مُبلَّغ عنها من الحدود، إن وجدت، في مصفوفة تفويض الصلاحيات المعتمدة من مجلس الإدارة، قد تم اعتمادها حسب الأصول من مجلس الإدارة أو لجنة الائتمان بالمجلس، وأن العملية وُثّقت رسمياً.
- بالنسبة لعينة من عملاء المرحلة الثالثة، قمنا بتقييم ما يلي:
  - مدى ملاءمة التدفقات النقدية المخصومة، بما في ذلك معدلات الخصم المستخدمة وتحليل السيناريوهات المحتملة؛
  - متانة عمليات وضوابط المجموعة فيما يتعلق بتقييم الضمانات وقابليتها للنفاذ، بما في ذلك الافتراضات الأساسية.
- قمنا بتقييم الإفصاح الوارد في البيانات المالية الموحدة المتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مجلس إدارة البنك التجاري الدولي ش.م.ع (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

٢. أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بإعداد التقارير المالية

لقد حددنا أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بإعداد التقارير المالية للبنك كأحد مجالات التركيز نظراً لعظم حجم وتنوع معاملات البنك اليومية واعتمادها على التشغيل الفعال للضوابط الرقابية اليدوية والآلية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. يوجد هناك مخاطر من عدم دقة تصميم الإجراءات المحاسبية الآلية والضوابط الرقابية الداخلية عليها وتشغيلها على نحو فعال. وعلى وجه الخصوص، تعد الضوابط الرقابية ذات الصلة في غاية الأهمية للحد من احتمالية حدوث احتيال وخطأ نتيجة التغيير في التطبيق أو البيانات الأساسية.

كيفية تَّناوُل أمر التدقيق الرئيسي في سياق تدقيقنا

اعتمدت منهجية التدقيق لدينا على الضوابط الآلية، وبالتالي تم تنفيذ الإجراءات التالية لاختبار الوصول والتحكم في أنظمة تكنولوجيا المعلومات:

- فهمنا التطبيقات المتعلقة بإعداد التقارير المالية والبنية التحتية الداعمة لهذه التطبيقات.
- استعنا بخبرائنا المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات لإجراء ما يلي:
  - فحصنا الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالضوابط الآلية والمعلومات المستخرجة من أجهزة الكمبيوتر، ويشمل ذلك عمليات الوصول والأمن وتغييرات البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة.
  - قمنا بإجراء فحص للضوابط الآلية الرئيسية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات الهامة ذات الصلة بالعمليات التجارية.
- تحققنا من المعلومات المستخرجة من أجهزة الكمبيوتر والمستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية لأجهزة التحكم المنطقي للتقارير.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تنطوي المعلومات الأخرى على التقرير السنوي للمجموعة. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة، الذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، قبل تاريخ تقريرنا، ومن المتوقع أن تكون المعلومات المتبقية من التقرير السنوي متاحة لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. ولا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقريرنا التدقيقي بشأنها.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وبالتالي فإننا لا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا البيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو ما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو ما إذا اتضح وجود أي أخطاء جوهرية بها.

استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها بشأن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إذا تبين لنا وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعيّن علينا الإبلاغ عن هذا الأمر. ليس لدينا ما يستوجب الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ وتعديلاته، والمرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥، وعن الرقابة الداخلية التي يعتبرها مجلس الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مجلس إدارة البنك التجاري الدولي ش.م.ع (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة (تابع)

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، يتحمّل مجلس الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم يعتزم مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي سوى ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمّن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثّل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية في حال وجودها. يُمكن أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بمخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الناتجة عن الخطأ؛ وذلك نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية الخاص بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن مدى فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل مجلس الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكّاً جوهريّاً حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا لفت الانتباه، في تقرير مدقق الحسابات، إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو نقوم بإصدار رأي معدَّل في حالة كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تعرض المعاملات والأحداث ذات الصلة بما يحقق طريقة العرض العادلة.
- الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية حول المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة داخل المجموعة لإبداء رأي عن البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه عملية التدقيق للمجموعة وتنفيذها والإشراف عليها، ونتحمّل وحدنا المسؤولية عن رأينا التدقيقي.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مجلس إدارة البنك التجاري الدولي ش.م.ع (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بشأن عدة أمور من بينها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال تدقيقنا.

كما نقدم لمسؤولي الحوكمة ما يفيد بأننا قد امتثلنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، حيث نضطلع بالتواصل معهم وإبلاغهم حول كافة العلاقات وغيرها من الأمور التي يُعتقد أنه من المحتمل أن يكون لها تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا والضوابط والضمانات ذات الصلة، حيثما كان ذلك ملائماً.

من خلال الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت ذات أهمية أكبر في تدقيقنا البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبالتالي فهي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا الخاص بالتدقيق ما لم يحظر القانون أو اللوائح التنفيذية الإفصاح العلني عنها أو عندما نقرر، في ظروف نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا وذلك في حال كان من المتوقع أن يؤدي هذا الإفصاح إلى عواقب سلبية تفوق المنفعة العامة التي من الممكن تحقيقها من جراء هذا الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لما يقتضيه المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، فإننا نفيد بما يلي بخصوص السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

- قد حصلنا على كافة المعلومات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة الجوانب الجوهرية، بما يتوافق مع الأحكام المعمول بها من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١؛
- احتفظ البنك بدفاتر محاسبية منتظمة؛
- تتوافق المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة مع ما جاء في الدفاتر المحاسبية للبنك؛
- يبين الإيضاحان رقم ١٢ و١٣ حول البيانات المالية الموحدة مشتريات البنك أو استثماراته في الأسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛
- يبين الإيضاح رقم ٤٢ حول البيانات المالية الموحدة المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة، والشروط التي بموجبها تم تنفيذ هذه المعاملات؛
- بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن البنك قد خالف، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، أياً من الأحكام المعمول بها من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ أو النظام الأساسي للبنك، على وجه قد يؤثر تأثيراً جوهرياً على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛
- يبين الإيضاح رقم ٣٠ حول البيانات المالية الموحدة المساهمات الاجتماعية المقدمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مجلس إدارة البنك التجاري الدولي ش.م.ع (تابع)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى (تابع)

ووفقاً لما تقتضيه المادة رقم (١٤٠) من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥، فإننا نفيد بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

جـرانـت ثـورنـتـون

د. أسامة البكري

سجل مدققي الحسابات رقم: ٩٣٥

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

التاريخ: ٢٦ يناير ٢٠٢٦

كما في

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
الأصول			
مبالغ نقدية وأرصدة لدى بنوك مركزية	٦	١,٨١٠,١٩٩	١,٥٧٣,٤٣٤
أدوات مالية مشتقة	٤٠	١,٦٩٢	١٠,٣٢٤
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٧	١,٣٨٥,٠٥٠	٩٣٠,٣٦٢
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	٨	١٢,٩٢٧,٩٢٦	١٣,٥٨٢,٩١١
ذمم مدينة وأصول أخرى	١٠	١,١٧٥,٦٧٧	١,٢٩٤,٠٣٧
مخزون عقاري وخلافه	١١	٧٦,٣٦٨	٢١٣,٧٦١
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالقيمة العادلة	١٢	٧٩٤,٦٤٧	٣٠٧,٧٨٨
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة	١٣	٣,٦١٨,٥٠٨	٢,٨٢٤,٥٦١
استثمارات عقارية	١٤	٦,٨٩٢	٧,٤١٠
أصول غير ملموسة	١٥	٥١,٠٨٠	٣٤,٢٥٥
ممتلكات ومعدات	١٦	٩٤,٥٥٩	١٠٦,٢٠٤
استثمار في شركات زميلة	٩	٢,٥٠٠	٩,٦١٠
إجمالي الأصول		٢١,٩٤٥,٠٩٨	٢٠,٨٩٤,٦٥٧
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أدوات مالية مشتقة	٤٠	٦,٨٢١	٢,١٥٥
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	١٧	١,٦٥٢,٠٨٥	١,٥٦٧,٣٩٨
حسابات العملاء وودائع أخرى	١٨	١٥,٩٠٦,٣٧٠	١٥,٤٣٠,١٤٧
ذمم دائنة والتزامات أخرى	١٩	١,٠٤٥,٩٥٢	٨٤٥,٠٤٩
إجمالي الالتزامات		١٨,٦١١,٢٢٨	١٧,٨٤٤,٧٤٩
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٠	١,٧٣٧,٣٨٣	١,٧٣٧,٣٨٣
سندات الشق الأول من رأس المال	٢١	٤٥٩,١٢٥	٤٥٩,١٢٥
الاحتياطيات	٢٢	٣٣٥,٨٦٣	٢٨٩,١٧٢
أرباح محتجزة		٦٣٤,٦١٢	٤٤٣,٤٩٥
حقوق الملكية العائدة لمُلّاك البنك		٣,١٦٦,٩٨٣	٢,٩٢٩,١٧٥
الحصص غير المسيطرة	٢٣	١٦٦,٨٨٧	١٢٠,٧٣٣
إجمالي حقوق الملكية		٣,٣٣٣,٨٧٠	٣,٠٤٩,٩٠٨
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		٢١,٩٤٥,٠٩٨	٢٠,٨٩٤,٦٥٧

على حد علمنا، ووفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، فإن البيانات المالية الموحدة تعرض بصورة عادلة من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي الموحد والأداء المالي الموحد والتدفقات النقدية الموحدة للمجموعة.

Ali sultan rakkad (Jan 26, 2026 10:05:48 GMT+1)

علي سلطان ركاض العامري
الرئيس التنفيذي

Saif Al Shehhi (Jan 26, 2026 12:51:31 GMT+4)

سيف علي الشحي
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات والملاحق المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاح	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
دخل الفوائد	٢٤	٨٨٤,٧٣١	٩٧٨,٤٦٤
دخل من أصول تمويلية واستثمارية إسلامية	٢٥	١٠٥,٥٨٤	١٠٤,٥٠٣
إجمالي دخل الفوائد والدخل من الأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية		٩٩٠,٣١٥	١,٠٨٢,٩٦٧
مصروفات الفوائد	٢٦	(٥١٩,٤٨٥)	(٦١٣,٨٧٤)
توزيعات على مودعي الودائع الإسلامية	٢٧	(٨١,٢١٢)	(١٢٥,٠٩٦)
إجمالي مصروفات الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية		(٦٠٠,٦٩٧)	(٧٣٨,٩٧٠)
صافي دخل الفوائد والدخل من الأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية		٣٨٩,٦١٨	٣٤٣,٩٩٧
دخل الرسوم والعمولات		١٨٨,٣٣٣	١٥٩,٧٣٢
مصروفات الرسوم والعمولات		(٢٢,١٤٥)	(٢١,٤٠٢)
صافي دخل الرسوم والعمولات	٢٨	١٦٦,١٨٨	١٣٨,٣٣٠
دخل تشغيلي آخر، بالصافي	٢٩	٢٤٢,٦٤١	٢٢١,٢٩٥
الحصة من نتائج شركات زميلة	٩	(٧,١١٠)	(٣٩٠)
صافي الدخل التشغيلي		٧٩١,٣٣٧	٧٠٣,٢٣٢
مصروفات عمومية وإدارية	٣٠	(٤١٣,٧٥٥)	(٣٧٧,٦٦٤)
صافي مُخصص انخفاض قيمة الأصول المالية	٣١	(٦٨,٥٦٧)	(١٠٢,٧٦٩)
صافي (مُخصص)/عكس انخفاض قيمة الأصول غير المالية	٣٢	٢,٠٥٨	(١٤٨)
الأرباح قبل خصم الضريبة		٣١١,٠٧٣	٢٢٢,٦٥١
مصروف ضريبة الدخل	٣٣	(١٦,٢٨٧)	(٢٠,٧٩٦)
أرباح السنة		٢٩٤,٧٨٦	٢٠١,٨٥٥
أرباح السنة، بعد خصم الضريبة، عائدة إلى:			
مُلّاك البنك		٢٤٨,٦٣٢	٢٠١,١٧٩
الحصص غير المسيطرة	٢٣	٤٦,١٥٤	٦٧٦
		٢٩٤,٧٨٦	٢٠١,٨٥٥
ربحية السهم:			
ربحية السهم الأساسية والمخفّضة (بالدرهم الإماراتي)	٣٥	٠,١٣	٠,١٠

تشكل الإيضاحات والملاحق المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاح	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
أرباح السنة بعد خصم الضريبة		٢٩٤,٧٨٦	٢٠١,٨٥٥
الدخل الشامل الآخر:			
بنود لن يُعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:			
التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		١٨,٨٦٥	٢,٦٣٤
إعادة قياس صافي التزامات المكافآت المحددة		(٥١٥)	-
رسوم الضريبة	٣٣	(١,٦٥٢)	-
الدخل الشامل الآخر للسنة		١٦,٦٩٨	٢,٦٣٤
إجمالي الدخل الشامل للسنة		٣١١,٤٨٤	٢٠٤,٤٨٩
إجمالي الدخل الشامل للسنة العائد إلى:			
مُلّاك البنك		٢٦٥,٣٣٠	٢٠٣,٨١٣
الحصص غير المسيطرة	٢٣	٤٦,١٥٤	٦٧٦
		٣١١,٤٨٤	٢٠٤,٤٨٩

تشكل الإيضاحات والملاحق المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

البنك التجاري الدولي ش.م.ع

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	رأس المال ألف درهم إماراتي	سندات الشق الأول من رأس المال ألف درهم إماراتي	الاحتياطيات ألف درهم إماراتي	أرباح محتجزة ألف درهم إماراتي	حقوق الملكية العائدة إلى مُلّاك البنك ألف درهم إماراتي	الحصص غير المسيطرة ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
٢٠٢٥							
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١,٧٣٧,٣٨٣	٤٥٩,١٢٥	٢٨٩,١٧٢	٤٤٣,٤٩٥	٢,٩٢٩,١٧٥	١٢٠,٧٣٣	٣,٠٤٩,٩٠٨
أرباح السنة	-	-	-	٢٤٨,٦٣٢	٢٤٨,٦٣٢	٤٦,١٥٤	٢٩٤,٧٨٦
الدخل الشامل الآخر للسنة,بعد خصم الضريبة	-	-	١٧,٢١٣	(٥١٥)	١٦,٦٩٨	-	١٦,٦٩٨
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	١٧,٢١٣	٢٤٨,١١٧	٢٦٥,٣٣٠	٤٦,١٥٤	٣١١,٤٨٤
الفائدة المدفوعة على سندات رأس مال الشق الأول	-	-	-	(٢٧,٥٢٢)	(٢٧,٥٢٢)	-	(٢٧,٥٢٢)
تحويل من الاحتياطي إلى الأرباح المحتجزة (إيضاح رقم ٢٢)	-	-	٢٩,٤٧٨	(٢٩,٤٧٨)	-	-	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	١,٧٣٧,٣٨٣	٤٥٩,١٢٥	٣٣٥,٨٦٣	٦٣٤,٦١٢	٣,١٦٦,٩٨٣	١٦٦,٨٨٧	٣,٣٣٣,٨٧٠

تشكل الإيضاحات والملاحق المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	رأس المال ألف درهم إماراتي	سندات الشق الأول من رأس المال ألف درهم إماراتي	الاحتياطيات ألف درهم إماراتي	أرباح محتجزة ألف درهم إماراتي	حقوق الملكية العائدة إلى مُلّاك البنك ألف درهم إماراتي	الحصص غير المسيطرة ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
٢٠٢٤							
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١,٧٣٧,٣٨٣	٤٥٩,١٢٥	٥٢٥,٢٩١	٣١,٠٨٣	٢,٧٥٢,٨٨٢	١٢٠,٠٥٧	٢,٨٧٢,٩٣٩
أرباح السنة	-	-	-	٢٠١,١٧٩	٢٠١,١٧٩	٦٧٦	٢٠١,٨٥٥
الدخل الشامل الآخر للسنة، بعد خصم الضريبة	-	-	٢,٦٣٤	-	٢,٦٣٤	-	٢,٦٣٤
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	٢,٦٣٤	٢٠١,١٧٩	٢٠٣,٨١٣	٦٧٦	٢٠٤,٤٨٩
الفائدة المدفوعة على سندات رأس مال الشق الأول	-	-	-	(٢٧,٥٢٠)	(٢٧,٥٢٠)	-	(٢٧,٥٢٠)
تحويل من الاحتياطي إلى الأرباح المحتجزة (إيضاح رقم ٢٢)	-	-	(٢٣٨,٧٥٣)	٢٣٨,٧٥٣	-	-	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١,٧٣٧,٣٨٣	٤٥٩,١٢٥	٢٨٩,١٧٢	٤٤٣,٤٩٥	٢,٩٢٩,١٧٥	١٢٠,٧٣٣	٣,٠٤٩,٩٠٨

تشكل الإيضاحات والملاحق المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		
أرباح السنة قبل خصم ضريبة الدخل	٣١١,٠٧٣	٢٢٢,٦٥١
تعديلات على:		
استهلاك الممتلكات والمعدات (إيضاح رقم ٣٠)	٢٠,٨٥٢	٢١,٥٢٩
استهلاك استثمارات عقارية (إيضاح رقم ٣٠)	٥٢٠	٧١٠
إطفاء أصول غير ملموسة (إيضاح رقم ٣٠)	٨,٦٥٣	٩,٥٤٦
صافي مُخصص انخفاض قيمة الأصول المالية (إيضاح رقم ٣١)	٦٨,٥٦٧	١٠٢,٧٦٩
صافي (عكس)/مُخصص انخفاض قيمة الأصول غير المالية (إيضاح رقم ٣٢)	(٢,٠٥٨)	١٤٨
إطفاء أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٤,٥١٩	٥,١٦٥
أرباح من أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(١٠٥,٧٨٩)	(٢,٠٩٥)
إيرادات توزيعات الأرباح	(٣٧٦)	(٧٣٧)
مخصص مكافآت نهاية الخدمة	٦,٨٢٢	٧,٠٨٨
الحصة من نتائج الشركات الزميلة (إيضاح رقم ٩)	٧,١١٠	٣٩٠
خسائر من استبعاد استثمارات عقارية	-	٢٣٣
	٣١٩,٨٩٣	٣٦٧,٣٩٧
التغيرات في الأصول والالتزامات التشغيلية:		
الزيادة في الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	(٢٦٤,١٠٨)	(١٨٤,٤٨٨)
الزيادة في الودائع والأرصدة المستحقة من البنوك ذات تاريخ استحقاق أصلي لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر	(٤٠٥,٩٢٤)	(١٧٤,٥٥١)
(الزيادة)/النقص في الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة ذات تاريخ استحقاق أصلي لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر	(٧٧٧,٧٨٠)	١٢٠,٧١٢
النقص/(الزيادة) في القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	٢٧٧,٣٨١	(١,٤٨٤,٠٠٣)
النقص في المخزون العقاري	١٣٩,٤٤٩	١٣٢,١٦٩
النقص/(الزيادة) في الذمم المدينة والأصول الأخرى	٦٩,٥٨٨	(٨٥,٤٥١)
النقص في المبالغ المستحقة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	-	(١,٧٨٣)
(الزيادة)/النقص في الودائع والأرصدة المستحقة للبنوك	٨٤,٦٨٧	(١,١٨٠,٤٣٧)
الزيادة في حسابات العملاء والودائع الأخرى	٤٧٦,٢٢٣	٢,٨٢٢,٤١٦
الزيادة في الذمم الدائنة والالتزامات الأخرى	١٨٥,٩٨١	٨٤,٥٠٥
النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	١٠٥,٣٩١	٤١٦,٤٨٦
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة	(٢,٦٢٧)	(٢,٧٤٥)
الضرائب المدفوعة	(٧,٨٢١)	-
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	٩٤,٩٤٢	٤١٣,٧٤١
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية:		
شراء ممتلكات ومعدات (إيضاح رقم ١٦)	(١٨,٢٦٨)	(٣٥,٣٣٢)
شراء أصول غير ملموسة (إيضاح رقم ١٥)	(١٨,٠٥٤)	(١٤,٦١٩)
متحصلات من بيع استثمارات عقارية	-	١٦,١٥٩
متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات	١,٦٣٧	٤٩
متحصلات من بيع أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٧٨٦	٩٢٩
(شراء)/متحصلات من استرداد أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	(٣٢٥,٧٧١)	١٣٢,٠١١
شراء أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	(٣,٦٧٢)
شراء استثمارات في شركات زميلة	-	(١٠,٠٠٠)
صافي تسوية أصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١٣,٢٩٨	(١٣,٦٠٤)
توزيعات أرباح مقبوضة	٣٧٦	٧٣٧
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية	(٣٤٤,٩٩٦)	٧٢,٦٥٨

تشكل الإيضاحات والملاحق المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية		
الفائدة المدفوعة على سندات رأس مال الشق الأول	**(٢٧,٥٢٢)**	(٢٧,٥٢٠)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	**(٢٧,٥٢٢)**	**(٢٧,٥٢٠)**
(النقص)/الزيادة في النقد وما يعادله	**(٢٧٧,٥٧٦)**	٤٥٨,٨٧٩
النقد وما يعادله في بداية السنة	**١,٥٦٤,٨٣٢**	١,١٠٥,٩٥٣
النقد وما يعادله في نهاية السنة	**١,٢٨٧,٢٥٦**	١,٥٦٤,٨٣٢
معاملات غير نقدية:		
إعادة ملكية الأصول	**٣٦٤,٠٠٠**	-

١. الوضع القانوني والأنشطة

البنك التجاري الدولي ش.م.ع ("البنك") هو شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة تأسست بموجب المرسوم الأميري رقم ٩١/٥ الصادر بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٩١ عن صاحب السمو حاكم إمارة رأس الخيمة. عنوان البنك المسجل هو ص.ب. ٧٩٣، إمارة رأس الخيمة. البنك مُدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية (تحت رمز "CBI")، وهو مرخّص وخاضع لرقابة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يمارس البنك الأنشطة التجارية المصرفية من خلال فروعه بدولة الإمارات العربية المتحدة. تشتمل هذه البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة كما هو مبين أدناه (يشار إليها مجتمعة "المجموعة").

فيما يلي تفاصيل الشركات التابعة والشركات الزميلة للمجموعة بنهاية فترة التقرير:

الاسم	النشاط الرئيسي	مقر العمل الرئيسي	مكان التأسيس	نسبة الملكية ٢٠٢٥	نسبة الملكية ٢٠٢٤
سي بي آي للخدمات المالية المحدودة	منشأة ذات غرض خاص	دبي - الإمارات العربية المتحدة	جزر كايمان	١٠٠	١٠٠
سي بي آي تايير وان برايفت ليمتد	منشأة ذات غرض خاص	دبي - الإمارات العربية المتحدة	جزر كايمان	١٠٠	١٠٠
تكامل العقارية ذ.م.م	العقارات	دبي - الإمارات العربية المتحدة	دبي - الإمارات العربية المتحدة	١٠٠	١٠٠
الخليجية للاستثمارات العقارية ذ.م.م	العقارات	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	٥٣	٥٣
الكاريبي للتطوير المحدودة	العقارات	دبي - الإمارات العربية المتحدة	جزر العذراء البريطانية	١٠٠	١٠٠
كالالو كاي ديفولوبمينت ليمتد*	العقارات	انتجوا وباربودا	انتجوا وباربودا	٨٠	٨٠
أرزاق القابضة (شركة خاصة)	العقارات	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	٤٨	٤٨
تيكل هولوجرافيكس مينا هولدينج ليمتد	التكنولوجيا	مركز دبي المالي العالمي - الإمارات العربية المتحدة	دبي - الإمارات العربية المتحدة	٢٥	٢٥
سي بي أي إكس إنفستمنت ليمتد	الاستثمارات	مركز دبي المالي العالمي - الإمارات العربية المتحدة	دبي - الإمارات العربية المتحدة	١٠٠	-
سي بي أي إكس تك لابس ليمتد	التكنولوجيا	مركز دبي المالي العالمي - الإمارات العربية المتحدة	دبي - الإمارات العربية المتحدة	١٠٠	-

** قيد التصفية*

٢. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمُعدَّلة

١.٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمُعدَّلة المطبقة التي ليس لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة.

تم تطبيق معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة التالية، والتي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥، في هذه البيانات المالية المرحلية الموحدة. لم يكن لتطبيقها أي تأثير جوهري على الإفصاحات أو على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة.

- عدم إمكانية صرف العملات الأجنبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١)
- تعديلات على المعايير الصادرة من مجلس معايير محاسبة الاستدامة لتعزيز إمكانية تطبيقها دولياً.

٢. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمُعدَّلة (تابع)

٢.٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمُعدَّلة الصادرة ولكنها غير سارية بعد ولم يتم تطبيقها قبل موعد سريانها.

لم تطبق المجموعة مبكراً المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي تم إصدارها ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمُعدَّلة	تسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديلات على طُرق تصنيف الأدوات المالية وقياسها (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧)	١ يناير ٢٠٢٦
التحسينات السنوية على معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية - المجلد ١١	١ يناير ٢٠٢٦
عقود مرتبطة بالكهرباء المعتمدة على الموارد الطبيعية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧)	١ يناير ٢٠٢٦
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ - "العرض والإفصاح في البيانات المالية"	١ يناير ٢٠٢٧
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ - الشركات التابعة دون مساءلة عامة	١ يناير ٢٠٢٧
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ - التحويل إلى عملة عرض خاضعة للتضخم المفرط	١ يناير ٢٠٢٧
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ - "العرض والإفصاح في البيانات المالية"	١ يناير ٢٠٢٧
تعديلات على الإفصاحات المتعلقة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري (تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية ٢)	١ يناير ٢٠٢٧

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق المبدئي، كما تتوقع ألا يترتب على تطبيق هذه المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق المبدئي.

٣ السياسات المحاسبية الهامة

١.٣ بيان الامتثال

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وطبقاً لمتطلبات القوانين المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

صدر المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢١ ودخل حيز التنفيذ اعتباراً من ٢ يناير ٢٠٢٢ والذي ألغى القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ (وتعديلاته). يمتثل البنك للأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١.

٢.٣ أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا البنود المُقاسة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير مثل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والأدوات المالية المُشتقة.

تتمثل القيمة العادلة في المبلغ الذي يُمكن استلامه نظير بيع أصلٍ أو سداده من أجل نقل التزام في إطار معاملة منتظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس، بصرف النظر عما إذا كان هذا السعر قابل للملاحظة بصورة مباشرة أو يتم تقديره باستخدام أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة للأصل أو الالتزام، يأخذ البنك في الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام ما إذا كان هؤلاء المتعاملون في السوق يأخذون تلك الخصائص في الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس، ويتم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية الموحدة على أساس القيمة العادلة، وذلك باستثناء المعاملات الإيجارية التي تندرج ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ وكذلك عمليات القياس التي تتشابه بطريقة ما مع القيمة العادلة، ولكنها ليست القيمة العادلة، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢ أو القيمة من الاستخدام وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦.

إضافة إلى ذلك، ولأغراض إعداد التقارير المالية، تُصنَّف قياسات القيمة العادلة ضمن المستوى ١ أو ٢ أو ٣ استناداً إلى أي درجة تكون فيها مُدخلات قياسات القيمة العادلة قابلة للملاحظة ومدى أهمية هذه المعطيات بالنسبة لقياس القيمة العادلة في مجملها، كما يلي:

- المستوى ١: مُدخلات تُمثِّل الأسعار المدرجة (غير المُعدَّلة) في أسواق نشطة لأصول أو التزامات مماثلة والتي يمكن للمنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس؛
- المستوى ٢: مُدخلات بخلاف الأسعار المدرجة ضمن المستوى ١ والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام، سواء بشكل مُباشر أو غير مُباشر؛
- المستوى ٣: مُدخلات لا يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام.

إن السياسات المحاسبية الرئيسية المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة مبينة أدناه. تم تطبيق هذه السياسات بشكل متسق على جميع السنوات المعروضة.

٣.٣ أساس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للبنك والمنشآت الخاضعة لسيطرته (شركاته التابعة). وتتحقق السيطرة عندما يكون البنك:

- له سلطة على الشركة المستثمر فيها؛
- مُتعرضاً لعوائد مُتغيرة أو يحظى بحقوق في عوائد متغيرة جرّاء مشاركته في الشركة المُستثمر فيها؛
- لديه القدرة على استخدام سلطته على الشركة المستثمر فيها بما يؤثر على عائداتها.

يعيد البنك تقييم مدى سيطرته على الشركة المستثمر فيها من عدمه في حال أشارت الحقائق والظروف إلى وجود تغيرات في عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة أعلاه.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣.٣ أساس توحيد البينات المالية (تابع)

عندما تُمثِّل حقوق البنك أقل من أغلبية حقوق التصويت للشركة المستثمر فيها، عندئذٍ يكون لديه سلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحه القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالشركة المستثمر فيها من جانب واحد. يأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كان حقوق تصويت البنك في الشركة المستثمر فيها كافية أم لا لمنحه السلطة على الشركة المُستثمر فيها.

يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة لنفس فترة التقرير للبنك، باستخدام سياسات محاسبية متسقة.

تُحذف بالكامل كافة البنود الجوهرية الداخلية التي تتم بين شركات المجموعة من معاملات وأرصدة ودخل ومصروفات عند توحيد البيانات المالية.

تُحدَّد الحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة بشكل مُنفصل عن حقوق ملكية المجموعة فيها. إن حصص المساهمين غير المسيطرة التي تمثل حصص ملكية حالية تمنح لحامليها الحق في الحصول على حصة نسبية من صافي الأصول عند التصفية والتي يمكن قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة أو بمقدار الحصة غير المسيطرة بالتناسب مع القيمة العادلة لصافي الأصول القابلة للتحديد للشركة المستحوذ عليها. يتم اختيار القياس على أساس كل استحواذ على حدة. بينما تقاس الحصص غير المسيطرة الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة. تمثل القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة، لاحقاً بعد الاستحواذ، قيمة تلك الحصص عند الاعتراف المبدئي زائداً نصيب الحصص غير المسيطرة من التغيرات اللاحقة في حقوق الملكية.

٤.٣ الممتلكات والمعدات

تُدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم مبدئياً تسجيل المشروعات الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة، وتخضع لاختبار دوري لتحديد انخفاض القيمة، وعند الانتهاء من إنجاز تلك المشروعات، يتم تحويلها إلى الفئة المناسبة ضمن الممتلكات والمعدات، ويتم بعد ذلك احتساب الاستهلاك لها.

تشتمل التكلفة التاريخية على المصروفات العائدة مباشرة للاستحواذ على الأصول. يتم إدراج التكاليف اللاحقة بالقيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، وذلك فقط عندما يكون من المُحتمل أن تتدفق إلى المجموعة منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون من المُمكن قياس تكلفة البند بشكلٍ موثوق. يتم تحميل كافة مصروفات أعمال الإصلاح والصيانة الأخرى في بيان الدخل الموحد خلال الفترة التي يتم تكبدها فيها.

يتم إيقاف الاعتراف بأي بند من بنود الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما يصبح من غير المتوقع أن تنشأ منافع اقتصادية مستقبلية من مواصلة استخدام الأصل. يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد أو إيقاف استخدام بند من بنود الممتلكات والمعدات على أساس الفرق بين متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد.

يحتسب الاستهلاك من أجل شطب تكلفة الأصول، بخلاف الأراضي والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز، باستخدام طريقة القسط الثابت، على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول المعنية. لا يتم احتساب استهلاك للأراضي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول لحساب الاستهلاك:

مباني	٢٥ سنة
تحسينات عقارية	٤ - ٧ سنوات
أثاث وتجهيزات ومعدات ومركبات	٤ سنوات
أصول حق الاستخدام	٢ - ٥ سنوات

تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة تقرير، مع مراعاة تأثير أي تغييرات في التقدير على أساس مستقبلي.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٥.٣ استثمارات عقارية

الاستثمارات العقارية هي العقارات المحتفظ بها بهدف تحقيق عائدات من تأجيرها و/أو لزيادة رأس المال، بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء لتلك الأغراض. تُقاس الاستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. تُسجَّل الاستثمارات العقارية، بعد الاعتراف المبدئي، بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة. يُحتسب الاستهلاك لشطب تكلفة الاستثمارات العقارية باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار أعمارها الإنتاجية المقدرة بفترة ٢٥ سنة.

يتم إيقاف الاعتراف بالاستثمارات العقارية إما عندما يتم استبعادها أو عند سحبها نهائياً من الخدمة ويكون من غير المتوقع تحقيق منافع مستقبلية من استبعادها. يتم الاعتراف بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في بيان الدخل الموحد في الفترة التي يتم فيها إيقاف الاعتراف.

٦.٣ الانخفاض في قيمة الأصول الملموسة

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة تقرير بمراجعة القيم الدفترية لأصولها الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن هذه الأصول قد تعرضت لخسائر انخفاض القيمة. في حالة وجود ما يُشير إلى ذلك، تُقدّر حينئذٍ القيمة القابلة للاسترداد للأصول بغرض تحديد مدى خسائر انخفاض القيمة (إن وجدت). كما تُقدر المجموعة المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي ينتمي لها الأصل وذلك عندما يتعذر تقدير المبلغ القابل للاسترداد لكل أصل من الأصول.

تتمثل القيمة القابلة للاسترداد في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع والقيمة من الاستخدام، أيّهما أكبر. عند تقييم القيمة من الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المُحددة للأصل الذي لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية له.

ففي حال تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) بأقل من قيمته الدفترية، فإنه يتم خفض القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد، ما لم يتم تسجيل الأصل ذي الصلة بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تُعامل خسائر انخفاض القيمة على أنها انخفاض في قيمة إعادة التقييم.

في حال تم عكس خسائر انخفاض القيمة لاحقاً، فإنه يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى مقدار التقدير المعدل لقيمته القابلة للاسترداد، وعليه فإن زيادة القيمة الدفترية لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها في حال عدم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) في سنواتٍ سابقة. يتم الاعتراف بعكس خسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الموحد.

٧.٣ أصول غير ملموسة

الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المُحددة المُستحوذ عليها بشكل منفصل تُسجَّل بالتكلفة ناقصاً مقدار الإطفاء المتراكم والخسائر المتراكمة لانخفاض القيمة. يتم الاعتراف بالإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لهذه الأصول. تتراوح الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول غير الملموسة بين ٤ إلى ١٠ سنوات. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة وطريقة الإطفاء بنهاية كل فترة تقرير مع احتساب تأثير أي تغييرات في التقديرات على أساس مستقبلي.

٨.٣ مخزون عقاري وخلافه

إن العقارات وغيرها من الأصول المُستحوذ عليها أو المُستعاد ملكيتها مقابل تسوية القروض أو تلك المُشيدة بقصد البيع تُصنَّف كمخزون عقاري وأخرى. وتدرج بالتكلفة (أي القيمة الدفترية للقرض في حالة استعادة ملكية هذه العقارات مقابل تسوية القروض) وصافي القيمة القابلة للتحقيق، أيهما أقل. تتضمن التكلفة تكاليف المعاملة المتكبدة لحيازة تلك العقارات. يمثل صافي القيمة القابلة للتحقيق سعر البيع المقدر للمخزون العقاري والأصول الأخرى ناقصاً جميع التكاليف المقدرة اللازمة لإجراء البيع.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٩.٣ المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص ما إذا كان لدى المجموعة، نتيجة لحدث سابق، التزام حالي (قانوني أو ضمني) يمكن تقديره بشكل موثوق، ويكون من المُرجَّح أن يلزم حدوث تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية في سبيل تسوية الالتزام. عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للمال جوهرياً، يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، بمعدل ما قبل خصم الضريبة، بما يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخاصة بالالتزام، حيثما يكون مناسباً.

١٠.٣ عقود الإيجار

١.١٠.٣ المجموعة بصفتها الطرف المُستأجِر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يُشكل، أو يتضمن، عقد إيجار عند بدء العقد. وتعترف المجموعة بأصول حق الاستخدام والتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي تكون فيها هي المُستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المصنفة على أنها عقود إيجار مدتها ١٢ شهراً أو أقل) وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة.

بالنسبة لهذه العقود، تعترف المجموعة بدفعات الإيجار كمصروفات تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن هناك أساس منتظم آخر يكون أكثر واقعية من حيث تمثيل النمط الزمني الذي يتم فيه استهلاك المنافع الاقتصادية من الأصول المؤجرة.

يقاس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم تُدفع في تاريخ بدء العقد، مخصومة باستخدام المعدل المدرج في عقد الإيجار. وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، فإن المجموعة تستخدم معدل الفائدة الإضافي.

تتألف دفعات الإيجار المدرجة ضمن قياس التزام الإيجار مما يلي:

- دفعات الإيجار الثابتة (تشمل الدفعات الثابتة من حيث الجوهر)، ناقصاً أي حوافز إيجار؛
- دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس مبدئياً باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء؛
- المبلغ المتوقع دفعه من قبل المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر الممارسة لخيارات الشراء في حال كان المستأجر متأكداً إلى حد معقول من ممارسة هذا الخيار؛
- ودفعات عن غرامات فسخ عقد الإيجار، إذا كانت شروط الإيجار تتضمن خياراً بفسخ عقد الإيجار.

يُعرض التزام الإيجار ضمن بند "الذمم الدائنة والالتزامات الأخرى" في بيان المركز المالي الموحد.

يقاس التزام الإيجار لاحقاً عن طريق زيادة القيمة الدفترية لبيان الفائدة على التزام الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) وعن طريق تخفيض القيمة الدفترية لبيان دفعات الإيجار المسددة.

تعيد المجموعة قياس التزام الإيجار (وتجري التعديل المقابل على أصول حق الاستخدام) عندما:

- تتغير شروط عقد الإيجار أو يحدث تغيير على تقييم مدى استخدام خيار الشراء، وفي هذه الحالة يُعاد قياس التزام الإيجار عن طريق خصم دفعات الإيجار المُعدَّلة باستخدام معدل خصم مُعدّل.
- تتغير دفعات الإيجار بسبب التغيرات في مؤشر أو معدل أو بسبب التغير في الدفعات المتوقعة بموجب ضمانات القيمة المتبقية، وفي هذه الحالات يعاد قياس التزام الإيجار عن طريق خصم دفعات الإيجار المُعدَّلة باستخدام معدل الخصم الأولي (ما لم تتغير دفعات الإيجار بسبب التغير في سعر الفائدة المتغير، وفي هذه الحالة يُستخدم معدل الخصم المعدّل).
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يُحتسب تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يعاد قياس التزام الإيجار عن طريق خصم دفعات الإيجار المُعدَّلة باستخدام معدل الخصم المعدّل.

لم تقم المجموعة بإجراء أي تعديلات من هذا القبيل خلال الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١٠.٣ عقود الإيجار (تابع)

١.١٠.٣ المجموعة بصفتها الطرف المُستأجِر (تابع)

تشتمل أصول حق الاستخدام على القياس المبدئي لالتزامات الإيجار المقابلة، ودفعات الإيجار المسددة في أو قبل يوم بدء الإيجار وأي تكاليف مباشرة أولية. وتقاس لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة.

عندما تتكبد المجموعة التزاماً يتعلق بتكاليف تفكيك وإزالة الأصل المستأجر، أو ترميم الموقع الذي يوجد عليه الأصل، أو إعادة الأصل الأساسي إلى الحالة المطلوبة بموجب شروط وأحكام عقد الإيجار، يتم الاعتراف بالمخصص وقياسه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧. وتُدرج التكاليف ضمن أصل حق الاستخدام ذي الصلة، ما لم يتم تكبد تلك التكاليف لإنتاج مخزون.

تُستهلك أصول حق الاستخدام على مدى فترة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي للأصول الأساسية، أيهما أقصر.

إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة أصل حق الاستخدام، وكانت المجموعة تتوقع ممارسة خيار الشراء، فإن أصل حق الاستخدام ذي الصلة يُستهلك على مدى العمر الإنتاجي للأصل الأساسي. ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بدء عقد الإيجار.

تُعرض أصول حق الاستخدام ضمن بند "الممتلكات والمعدات" في بيان المركز المالي الموحد.

تطبق المجموعة معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ لتحديد ما إذا كان أصل حق الاستخدام قد انخفضت قيمته وتحتسب أي خسائر خاصة بانخفاض القيمة.

الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل، لا تُسجَّل ضمن قياس التزام الإيجار وأصل حق الاستخدام. ويتم الاعتراف بالدفعات ذات الصلة كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الحالة التي تؤدي إلى هذه الدفعات.

ومن السبل العملية التي يُجيزها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ للمستأجر هو عدم فصل العناصر غير الإيجارية، ولكن بدلاً من ذلك يحتسب أي عقد إيجار والعناصر غير الإيجارية المرتبطة به باعتبارها ترتيباً واحداً. ولكن لم تستخدم المجموعة هذا الحل العملي.

٣,١١ التقارير عن القطاعات

القطاع هو عبارة عن عنصر مميز لدى البنك ويكون إما مشاركاً في توفير منتجات أو خدمات (قطاع عمل) أو توفير منتجات أو خدمات ضمن بيئة اقتصادية معينة (قطاع جغرافي)، ويخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك الخاصة بالقطاعات الأخرى. إن إيرادات القطاعات ومصروفات القطاعات وأداء القطاعات تشمل التحويلات التي تتم بين قطاعات العمل وبين القطاعات الجغرافية. يرجى الرجوع للإيضاح رقم ٤٣ حول تقارير قطاعات الأعمال.

١٢.٣ أورق القبول

تنشأ أوراق القبول عندما تكون المجموعة ملزمة بسداد دفعات مقابل مستندات مسحوبة بموجب اعتمادات مستندية. وبعد القبول، تصبح الأداة التزاماً غير مشروط للمجموعة، ومن ثَم يتم الاعتراف بها كالتزام مالي في بيان المركز المالي الموحد. ومع ذلك، فإن كل ورقة قبول لها حق تعاقدي في الحصول على التعويض من العميل والذي يتم الاعتراف به كأصل مالي.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١٣.٣ العملات الأجنبية

تُعرَض البيانات المالية المُستقلة لكل منشأة من منشآت المجموعة بالدرهم الإماراتي، وهو عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها المنشأة (عملتها التشغيلية). ولغرض البيانات المالية الموحدة، يتم عرض النتائج والمركز المالي لكل منشأة بالدرهم الإماراتي، وهو العملة الوظيفية للبنك وعملة عرض البيانات المالية الموحدة.

يتم الاعتراف بالمعاملات المُقوَّمة بعملات أخرى خلاف العملة الوظيفية للمنشأة (العملات الأجنبية) بأسعار الصرف السائدة في تواريخ إجراء تلك المعاملات. هذا وتتم إعادة تحويل البنود النقدية المُقوَّمة بعملات أجنبية في نهاية كل فترة التقرير وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. تتم إعادة تحويل البنود غير النقدية المُسجَّلة بالقيمة العادلة والمُقوَّمة بعملات أجنبية، وفقاً لأسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. لا تتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها في ضوء التكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية. ويتم الاعتراف بفروق الصرف في الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها.

١٤.٣ صافي دخل الفوائد والدخل من المنتجات الإسلامية الصافية من التوزيعات على المودعين

يتم الاعتراف بدخل ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المُصنَّفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة أو تلك المُقاسة أو المُصنَّفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لإجمالي القيمة الدفترية للأصول غير المالية التي لم تتعرض لإنخفاض ائتماني أو للتكلفة المُطفأة للالتزامات المالية. بالنسبة للأصول المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة، يتم احتساب دخل الفوائد من خلال تطبيق معدل الربح الفعلي على التكلفة المطفأة للأصول المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (أي إجمالي القيمة الدفترية ناقصاً مخصص خسائر الائتمان المتوقعة).

معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقة التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، حيثما يكون ملائماً، خلال فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع مراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تكون إضافية والتي تنسب مباشرة إلى ترتيبات الإقراض المحددة وتكاليف المعاملة وجميع العلاوات أو الخصومات الأخرى.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١٥.٣ صافي دخل الرسوم والعمولات

تحقق المجموعة إيراداتها من الرسوم والعمولات من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المُقدَّمة لعملائها. يعتمد أساس المعالجة المحاسبية للرسوم والعمولات على الأغراض التي يتم تحصيل الرسوم من أجلها، وبالتالي يتم الاعتراف بالإيرادات في بيان الدخل الموحد.

يتم احتساب دخل الرسوم والعمولات على النحو التالي:

- يتم الاعتراف بالدخل المُكتسب من تقديم الخدمات كإيرادات عند الوفاء بالتزامات الأداء
- يتم الاعتراف بالدخل المُكتسب عند إجراء المعاملات/الأنشطة الضخمة كإيرادات عند انجاز تلك المعاملات؛
- الدخل الذي يشكّل جزءًا لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي للأداة المالية يتم الاعتراف به كتعديل على سعر الفائدة الفعلي (يرجى الرجوع إلى ١٤.٣).

العقد المبرم مع العميل الذي ينتج عنه أداة مالية معترف بها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة قد يخضع جزئياً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ويخضع جزئياً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥. إذا كان هذا هو الحال، فإن المجموعة تطبق أولاً المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ لفصل وقياس الجزء من العقد الذي يندرج ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، ثم تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ على الجزء المتبقي.

تتعلق الرسوم والإيرادات بشكل أساسي برسوم المعاملات والخدمات التي يتم احتسابها عند استلام الخدمات.

١٦.٣ صافي الإيرادات من الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يشتمل صافي الدخل والفوائد من الأدوات المالية الأخرى المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على جميع الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. قررت المجموعة عرض الحركة في القيمة العادلة بالكامل للأصول والالتزامات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في هذا البند، بما في ذلك إيرادات ومصروفات الفائدة وتوزيعات الأرباح ذات الصلة (إن وجدت).

١٧.٣ إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في الحصول على الدفعات. ويكون ذلك في تاريخ سابق لتوزيع الأرباح فيما يتعلق بسندات الملكية المدرجة، الذي عادةً ما يكون تاريخ اعتماد المساهمين لتوزيعات الأرباح لسندات الملكية غير المدرجة.

١٨.٣ إيرادات من بيع ممتلكات

تعترف المجموعة بالإيرادات من بيع الممتلكات بناء على نموذج يتكون من خمس خطوات. يتم الاعتراف بالإيرادات عند الوفاء بالتزام الأداء، أي عند انتقال السيطرة بما في ذلك المخاطر والمنافع إلى العميل.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١٩.٣ الأدوات المالية المشتقة

تتمثل الأداة المالية المشتقة في أداة مالية أو عقد آخر بين طرفين حيث تتوقف فيه الدفعات على التغيرات في سعر أداة مالية أساسية أو أكثر أو معدل أو مؤشر مرجعي مع الخصائص الثلاث التالية:

- حيث تتغير قيمتها وفقاً للتغير في سعر فائدة مُحدد أو سعر الأداة المالية أو أسعار السلع أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسعار أو المعدلات أو التصنيف الائتماني أو المؤشر الائتماني أو أي تغير آخر، على ألا يكون هذا التغير، في حالة التغير غير المالي، مُقتصر على أحد أطراف العقد (أي: "متغير أساسي").
- هذا ولا تتطلب صافي استثمار أولي أو صافي استثمار أولي أقل مما تتطلبه أنواع العقود الأخرى التى من المتوقع أن تتمتع باستجابة مماثلة للتغيرات في عوامل السوق،
- ويتم تسويتها في تواريخ مُستقبلية.

تدرج المشتقات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد الأداة المشتقة ويعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة مباشرة في بيان الدخل الموحد.

يتم الاعتراف بالمشتقات المالية ذات القيمة العادلة الموجبة على أنها أصول مالية، ويتم الاعتراف بالمشتقات المالية ذات القيمة العادلة السالبة على أنها التزامات مالية.

لا تتم مقاصة الأصول والالتزامات المُشتقة الناشئة من معاملات مُختلفة إلا إذا كانت هذه المعاملات مع نفس الطرف المقابل هناك حق قانوني في المقاصة وكانت الأطراف تعتزم تسوية التدفقات النقدية على أساس الصافي.

٢٠.٣ عقود الضمانات المالية والاعتمادات المستندية والتزامات القروض غير المسحوبة

تُصدر المجموعة عقود ضمانات مالية واعتمادات مُستندية والتزامات قروض. تتمثل الضمانات المالية في عقود تُلزم المجموعة بدفع مبالغ محددة لتعويض حاملي الضمان عن الخسائر التي يتكبدوها بسبب إخفاق المدين في سداد أي دفعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين. تتمثل التزامات القروض في التزامات غير قابلة للإلغاء بتقديم ائتمان وفقاً لشروط وأحكام متفق عليها مسبقاً.

تقاس عقود الضمان المالي الصادرة من أحد منشآت المجموعة مبدئياً بقيمها العادلة، وإذا لم تكن مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ولا تنشأ عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً بالقيمة الأعلى لكل من:

- مبلغ مخصص الخسائر المحدد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩؛
- والمبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً، حسبما يكون مناسباً، مبلغ الإيرادات المتراكمة المعترف به وفقاً لسياسات الاعتراف بالإيرادات الخاصة بالمجموعة.

تخضع الضمانات المالية لمراجعة دورية بهدف تحديد مخاطر الائتمان التي تتعرض لها وللنظر، إذا كان مُناسباً، فيما إذا كان يلزم رصد مخصص لها. تُحدد مخاطر الائتمان من خلال تطبيق معايير مُماثلة لتلك المعايير الموضوعة من أجل قياس حجم خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي. إذا كانت هناك حاجة لرصد مُخصص مُحدد للضمانات المالية، عندئذٍ، يُعاد تصنيف العمولات غير المُكتسبة المُعترف بها ضمن بند الالتزامات الأخرى في بيان المركز المالي الموحد إلى المُخصص المناسب. تتمثل التزامات القروض غير المسحوبة والاعتمادات المُستندية في الالتزامات التي بموجبها يتعين على البنك، طوال فترة الالتزام، بتقديم قرض ذي شروط وأحكام مُحددة بشكل مُسبق للعميل. وعلى غرار عقود الضمانات المالية، تقع هذه العقود في نطاق متطلبات خسائر الائتمان المُتوقعة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢١.٣ مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة بتقديم مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. يرتكز استحقاق هذه المكافآت على آخر راتب حصل عليه الموظف وطول فترة الخدمة شريطة انقضاء الحد الأدنى لفترة الخدمة. تُستحق التكاليف المتوقعة لتلك المكافآت على مدار مدة التوظيف. فيما يتعلق بالموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، تقوم المجموعة بدفع اشتراكات في برنامج المعاشات الحكومية ذات الصلة، والمحتسب كنسبة من رواتب الموظفين. تقتصر التزامات المجموعة على تلك الاشتراكات، التي يتم احتسابها كمصروفات عند استحقاقها.

خطة الاشتراكات المُحددة

خطة المساهمة المحددة هي برنامج مزايا ما بعد التوظيف تم تصميمه من قبل المجموعة للمواطنين الإماراتيين بما يتماشى مع القانون الاتحادي. تضمن هذه الخطة أن تقوم المجموعة بدفع مساهمات محددة وثابتة مسبقاً إلى جهة حكومية معينة، وبذلك تفي بالتزاماتها دون أي مسؤوليات قانونية أو ضمنية إضافية لدفع مبالغ أخرى.

خطة المكافآت المحددة

تتمثل خطة المكافآت المحددة في خطة مكافآت نهاية الخدمة وتختلف عن خطة الاشتراكات المُحددة. إن الالتزام المُعترف به في بيان المركز المالي الموحد فيما يتعلق بخطط المكافآت المُحددة هو القيمة الحالية لالتزام المكافآت المُحددة في نهاية فترة التقرير بجانب التعديلات المتعلقة بتكاليف الخدمات السابقة غير المُعترف بها. يُحتسب التزام المُكافآت المُحددة سنوياً من قبل الخبراء الاكتواريين المُستقلين وذلك باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المُقدرة. تُحدد القيمة الحالية لالتزام المكافآت المُحددة من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المُقدرة باستخدام معدلات الفائدة لسندات الشركات عالية الجودة المقومة بالعملة التي ستدفع بها المكافآت، والتي لها فترات استحقاق تُقارب فترات التزام المعاشات التقاعدية ذو الصلة.

يتم الاعتراف بعمليات إعادة قياس صافي التزام المكافآت المُحددة، التي تتألف من الأرباح والخسائر الاكتوارية والعوائد على أصول الخطة (باستثناء الفوائد) وتأثير سقف الأصول (باستثناء الفوائد، إن وجدت)، مُباشرة في الدخل الشامل الآخر. بينما يتم الاعتراف بصافي مصروفات الفوائد والمصروفات الأخرى المتعلقة بخطط المكافآت المُحددة ضمن بند تكلفة الموظفين في بيان الدخل الموحد. في حالة تغير مكافآت الخطة أو تخفيضها، يتم الاعتراف مُباشرة بالتغير الناتج في المكافآت المتعلقة بالخدمة السابقة أو بالأرباح أو الخسائر عند التخفيض في الأرباح أو الخسائر. تعترف المجموعة بالأرباح أو الخسائر من تسوية خطة مكافآت محددة عند إجراء التسوية.

٢٢.٣ الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية المعترف بها مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة المرتبطة بشكلٍ مباشر بالاستحواذ على الأصول والالتزامات المالية أو إصدارها (بخلاف الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم إضافتها إلى أو خصمها من القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية، حسبما يكون مناسباً، عند الاعتراف المبدئي. أما تكاليف المعاملة المرتبطة بشكلٍ مباشر بالاستحواذ على الأصول أو الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها مباشرة في الأرباح أو الخسائر.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٣.٣ الأصول المالية

يتم الاعتراف بكافة الأصول المالية وإيقاف الاعتراف بها بتاريخ المتاجرة عندما تكون عملية شراء وبيع الأصل المالي بموجب عقد تنص شروطه على تسليم الأصل المالي خلال إطار زمني تحدده الأعراف السائدة في السوق ذي الصلة. ويتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً تكاليف المعاملات، باستثناء تلك الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. أما تكاليف المعاملة العائدة بشكلٍ مباشر إلى الاستحواذ على الأصول المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها مباشرة في الأرباح أو الخسائر.

يجب قياس جميع الأصول المالية المعترف بها التي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية،

وعلى وجه التحديد:

- أدوات الدين المحتفظ بها في نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي لها تدفقات نقدية تعاقدية تمثل حصرياً دفعات المبلغ الأصلي والفائدة المُستحقة على رصيد المبلغ الأصلي،
- أدوات الدين التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال هدفها جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تمثل حصرياً دفعات المبلغ الأساسي والفائدة، يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل؛
- يتم قياس جميع أدوات الدين الأخرى (مثل أدوات الدين التي تتم إدارتها على أساس القيمة العادلة أو المحتفظ بها للبيع) واستثمارات الأسهم لاحقا بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ومع ذلك، قد تلجأ المجموعة إلى الخيار/التصنيف النهائي التالي عند الاعتراف المبدئي بالأصول المالية على أساس كل أصل على حدة:

- يجوز للمجموعة أن تختار بشكل نهائي أن تعرض في الدخل الشامل الآخر التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو التي تمثل مقابلاً طارئاً معترفاً به بواسطة الجهة المستحوذة في اندماج أعمال ينطبق عليه المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣؛ و
- قد تصنف المجموعة نهائياً أداة الدين التي تلبي معايير القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان هذا التصنيف يُزيل أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي (يشار إليه بخيار القيمة العادلة).

١.٢٣.٣ أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تقوم المجموعة بتقييم تصنيف وقياس الأصول المالية بناءً على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول ونموذج أعمال المجموعة لإدارة الأصول. بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية يجب أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي تمثل دفعات حصرية للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغرض اختبار الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة، فإن المبلغ الأصلي يمثل القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. قد يتغير هذا المبلغ الأصلي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، إذا كان هناك تسديد للمبلغ الأصلي). تتكون الفائدة من المقابل للقيمة الزمنية للنقود، وذلك لمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الأرباح. يتم إجراء تقييم الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة بالعملة المقوّم بها الأصل المالي.

التدفقات النقدية التعاقدية التي هي الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة تتسق مع ترتيبات الإقراض الأساسية. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب الإقراض الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى التدفقات النقدية التعاقدية التي هي الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة. يمكن أن يكون الأصل المالي المنشأ أو المشترى عبارة عن ترتيب أساسي للإقراض بغض النظر عما إذا كان قرضاً في شكله القانوني.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٣.٣ الأصول المالية (تابع)

١.٢٣.٣ أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (تابع)

يعد تقييم نماذج الأعمال لإدارة الأصول المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. تحدد المجموعة نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. لا يعتمد نموذج العمل الخاص بالمجموعة على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج العمل عند مستوى تجميع أعلى وليس على أساس كل أداة على حدة.

قد يكون لدى المجموعة أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواتها المالية التي تعكس الطريقة التي تدير بها المجموعة أصولها المالية من أجل تكوين التدفقات النقدية. تحدد برامج أعمال المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية أو كليهما.

تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع المعلومات ذات الصلة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا تتوقع المجموعة حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بسيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "حالة الضغط". تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الأدلة ذات الصلة المتاحة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال وإبلاغ كبار موظفي الإدارة بالمنشأة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر؛ و
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المتحصلة).

عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت الأصول المالية المعترف بها حديثاً جزءاً من نموذج أعمال قائم أو ما إذا كانت تعكس البدء في تفعيل نموذج أعمال جديد. تقوم المجموعة بإعادة تقييم نماذج أعمالها في كل فترة تقرير لتحديد ما إذا كانت نماذج العمل قد تغيرت منذ الفترة السابقة. وفي فترة التقرير الحالية والسابقة، لم تلاحظ المجموعة أي تغيير في نماذج أعمالها.

عند إيقاف الاعتراف بأداة الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الأرباح/الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر. وفي المقابل، بالنسبة إلى الاستثمار في حقوق الملكية المصنف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يتم إعادة تصنيف الأرباح/الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر في وقت لاحق إلى الأرباح أو الخسائر ولكن يتم تحويلها ضمن حقوق الملكية. أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تخضع لانخفاض القيمة. يُرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ١.٣٨.

في فترة التقرير الحالية والسابقة، لم تقم المجموعة بتصنيف أي أداة دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالإضافة إلى ذلك، لم تقم المجموعة في فترة التقرير الحالية والسابقة بتطبيق خيار القيمة العادلة وبالتالي لم يتم تصنيف أدوات الدين التي تفي بالتكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢.٢٣.٣ أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتمثل الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في:

- الأصول ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفوائد؛
- الأصول المحتفظ بها في نموذج أعمال بخلاف المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع؛
- الأصول المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.

تقاس هذه الأصول بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة القياس في الأرباح أو الخسائر. وتُحدد القيمة العادلة بالطريقة المبينة في الإيضاح رقم ٣٩.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٣.٣ الأصول المالية (تابع)

٣.٢٣.٣ عمليات إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي تحتفظ المجموعة بموجبه بأصول مالية، يتم إعادة تصنيف الأصول المالية المتأثرة. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى التي تعقب التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الأصول المالية للمجموعة. خلال السنة المالية الحالية والفترة المحاسبية السابقة، لم يكن هناك أي تغيير في نموذج الأعمال الذي تحتفظ فيه المجموعة بأصول مالية وبالتالي لم يتم إجراء إعادة تصنيف. ويؤخذ في الاعتبار التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية بشأن "تعديل وإيقاف الاعتراف بالأصول المالية"، يُرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ٣.٢٣.١٠.

٤.٢٣.٣ أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تُحدد القيمة الدفترية للأصول المالية المقومة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية وتحويلها بالسعر الفوري في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة التي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف ضمن الأرباح أو الخسائر.
- بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي ليست جزءاً من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية على التكلفة المطفأة لأداة الدين في الأرباح أو الخسائر. ويتم الاعتراف بفروق سعر الصرف الأجنبي الأخرى في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.
- بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر التي ليست جزءاً من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر.
- أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

٥.٢٣.٣ الإنخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بالاعتراف بمخصصات خسائر لخسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (بما في ذلك التزامات القرض وعقود الضمانات المالية). لا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة لاستثمارات حقوق الملكية.

باستثناء الأصول المالية "المشتراة أو المنشأة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة" (التي تؤخذ في الاعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال مخصص خسائر بمبلغ يعادل:

- خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً، أي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني التي تنتج عن أحداث التعثر في سداد الأدوات المالية التي يحتمل وقوعها في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير (المشار إليها ضمن المرحلة الأولى)؛
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني، أي: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني الناتجة عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة على مدى عمر الأداة المالية (يشار إليها ضمن المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة).

يجب رصد مخصص خسائر عن كافة خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني بالنسبة للأداة المالية إذا كانت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي. بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، تُقاس خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

خسائر الائتمان المتوقعة هي تقدير مرجح بالاحتمالات للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيم على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة تلقيها والتي تنشأ عن ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة من معدل الفائدة الفعلي للأصل.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٣,٣ الأصول المالية (تابع)

٥,٢٣,٣ الإنخفاض في القيمة (تابع)

- بالنسبة لالتزامات القروض غير المسحوبة، فإن خسائر الائتمان المتوقعة تتمثل في القيمة الحالية بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام صاحب التزامات القرض بسحب القرض والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها في حالة سحب القرض؛
- بالنسبة لعقود الضمانات المالية، فإن خسائر الائتمان المتوقعة هي المدفوعات المتوقعة للسداد لصاحب أداة الدين المضمونة ناقصاً أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من صاحب أداة الدين أو المدين أو أي طرف آخر.

تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس فردي، أو على أساس جماعي لمحافظ القروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. ويستند قياس مخصص الخسائر إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل، بصرف النظر عما إذا كان يُقاس على أساس فردي أو على أساس جماعي.

ويعرض الإيضاح رقم ١.٣٨ المزيد من المعلومات حول قياس خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك تفاصيل عن كيفية تجميع الأدوات عندما يتم تقييمها على أساس جماعي.

كما تراعي المجموعة المتطلبات التنظيمية ذات الصلة في سياق المواءمة بينها وبين المعايير الدولية للتقارير المالية، وذلك عند تقييم خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالتعرضات من المرحلة الثالثة.

٦.٢٣.٣ الأصول المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني

يعتبر أن الأصل المالي قد تعرض 'لانخفاض ائتماني' عند وقوع حدث أو أكثر يكون له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لبند الأصول المالية. يشار إلى الأصول المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة كأصول المرحلة ٣. تشمل الأدلة على انخفاض القيمة الائتمانية بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبة مالية كبيرة تواجه المقترض أو الجهة المُصدرة؛
- انتهاك بنود العقد مثل أحداث التعثر في السداد أو التأخر في سداد الدفعات؛
- تنازل من جانب المُقرض للمقترض لأسباب تعاقدية أو اقتصادية تتعلق بالعجز المالي للمقترض، وما كان للمُقرض قبول ذلك في ظل ظروف أخرى؛
- عدم وجود سوق نشطة للأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية؛
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

قد لا يكون من الممكن تحديد حدث منفصل فردي، بدلاً من ذلك، قد يكون التأثير المشترك لعدة أحداث قد تتسبب في تحول الأصول المالية إلى منخفضة القيمة الائتمانية. تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت أدوات الدين التي تُمثل الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد انخفضت قيمتها الائتمانية في كل تاريخ تقرير. ولتقييم ما إذا كانت أدوات الدين السيادية والخاصة بالشركات منخفضة القيمة الائتمانية، تضع المجموعة في الاعتبار عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على جمع التمويل.

يعتبر القرض منخفض القيمة الائتمانية عند منح تنازل إلى المقترض بسبب تدهور الوضع المالي للمقترض، ما لم يكن هناك دليل على أنه نتيجة لمنح التنازل، فإن خطر عدم تلقي التدفقات النقدية قد انخفض بشكل جوهري ولا توجد مؤشرات أخرى على انخفاض القيمة. بالنسبة للأصول المالية التي يتوقع التنازل عنها ولكن لا يتم منح هذا التنازل، يتم اعتبار الأصول بأنها منخفضة القيمة الائتمانية عندما يكون هناك دليل واضح على انخفاض القيمة الائتمانية بما في ذلك الوفاء بتعريف التعثر في السداد. يشمل تعريف التعثر في السداد (انظر أدناه) عدم احتمال السداد والتوقف عن السداد إذا كانت المبالغ متأخرة لأكثر من ٩٠ يوماً.

٧.٢٣.٣ الأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية

يتم اعتبار الأصول المالية المشتراة أو التي نشأت منخفضة القيمة الائتمانية بطريقة مختلفة لأن الأصل قد انخفضت قيمته عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة لهذه الأصول، تقوم المجموعة بالاعتراف بجميع التغيرات التي طرأت على خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني منذ الاعتراف المبدئي كمخصص خسائر مع الاعتراف بأي تغييرات في الأرباح أو الخسائر. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق أرباح من انخفاض القيمة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٣.٣ الأصول المالية (تابع)

٨.٢٣.٣ تعريف التعثر في السداد

يعد تعريف التعثر في السداد أمراً هاماً عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. يستخدم تعريف التعثر في السداد في قياس مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسائر يستند إلى خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو على مدى العمر الزمني، لأن التعثر في السداد هو أحد مكونات احتمال التخلف عن السداد الذي يؤثر على كل من قياس خسائر الائتمان المتوقعة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (يُرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ١.٣٨).

تضع المجموعة في الاعتبار الأمور التالية بمثابة حالات لاحتمال التعثر في السداد:

- تعثر المقترض في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية إلى المجموعة لأكثر من ٩٠ يوماً؛ أو
- يكون من غير المحتمل أن يقوم المقترض بدفع التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل.

تتم صياغة تعريف التعثر في السداد بشكل مناسب بحيث يعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. تعتبر السحوبات على المكشوف متأخرة السداد بمجرد أن ينتهك العميل حداً موصى به أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي القائم.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني، تأخذ المجموعة في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. تعتمد المعلومات التي يتم تقييمها على نوع الأصل، على سبيل المثال في قروض الشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق التعهدات، وهو أمر غير مرتبط بقروض الأفراد. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم السداد على التزام آخر من نفس الطرف المقابل، هي معطيات رئيسية في هذا التحليل. تستخدم المجموعة مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات لتقييم التعثر في السداد والتي يتم تطويرها داخلياً أو الحصول عليها من مصادر خارجية. ينطوي الإيضاح رقم ١.٣٨ على المزيد من التفاصيل.

٩.٢٣.٣ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة جميع الأصول المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، سوف تقوم المجموعة بقياس مخصص الخسائر على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. إن السياسة المحاسبية للمجموعة لا تستخدم الوسيلة العملية التي تفيد بأن الأصول المالية ذات مخاطر الائتمان "المنخفضة" في تاريخ التقرير المالي لا يعتبر أنها قد تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. ونتيجة لذلك، تقوم المجموعة بمراقبة جميع الأصول المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لانخفاض القيمة لتحري الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأدوات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، فإن المجموعة تقارن مخاطر حدوث التعثر في السداد للأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى تاريخ الاستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف في السداد متوقع لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتوفرة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم الخبير للائتمان بما في ذلك المعلومات المستقبلية. يُرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ١.٣٨ لمعرفة المزيد من التفاصيل حول المعلومات المُستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة الأساس لتحديد احتمالية التعثر في السداد عند الاعتراف المبدئي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. ستؤدي السيناريوهات الاقتصادية المختلفة إلى احتمال مختلف للتخلف عن السداد. ويشكل ترجيح هذه السيناريوهات المختلفة الأساس المتوسط المرجح لاحتمال التعثر في السداد المستخدم لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٣.٣ الأصول المالية (تابع)

٩.٢٣.٣ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

بالنسبة لقروض الشركات، تتضمن المعلومات المستقبلية التوقعات المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للمجموعة، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى دراسة مختلف المصادر الداخلية والخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. بالنسبة لقروض الأفراد، تشتمل المعلومات المستقبلية على نفس التوقعات الاقتصادية مثل قروض الشركات مع توقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على قطاعات معينة، وكذلك المعلومات الداخلية عن سلوك السداد للعملاء. تقوم المجموعة بتوزيع الأطراف المقابلة على درجة مخاطر ائتمانية داخلية ذات صلة اعتماداً على جودة ائتمانها. تعتبر المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغير في الجدارة الائتمانية للمقترضين التي يتم قياسها من خلال تخفيض التصنيف الذي ينتج عنه احتمال أعلى للتخلف عن السداد وفقا لمعايير التصنيف في المراحل.

تعد حالات احتمالية التعثر في السداد المستخدمة هي احتمالات مستقبلية وتستخدم المجموعة نفس المنهجيات والبيانات المستخدمة لقياس مخصص الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة (يُرجى الاطلاع على الإيضاح ١.٣٨).

وتظهر العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في نماذج احتمال التعثر في السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا تزال المجموعة تدرس بشكل منفصل بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري. بالنسبة لقروض الشركات، هناك تركيز خاص على الأصول المدرجة في "قائمة المراقبة" بالنظر إلى أن التعرض يتم بقائمة المراقبة عندما يكون هناك قلق من تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. بالنسبة لقروض الأفراد، تأخذ المجموعة في الاعتبار توقعات التحمل ودفعات التوقف المؤقت عن السداد ودرجات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

كحالة من حالات التوقف عن السداد، فإنه عندما يصبح الأصل متأخر السداد لمدة ٣٠ يوما، تعتبر المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تكون قد حدثت وأن الأصل يندرج في المرحلة ٢ من نموذج انخفاض القيمة، أي: يتم قياس مخصص الخسائر باعتباره خسائر ائتمان متوقعة على مدى العمر الزمني، ما لم يكن لدى المجموعة معلومات معقولة وقابلة للدعم توضح خلاف ذلك.

يتم عرض المزيد من المعلومات حول الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بالإيضاح رقم ١.٣٨.

١٠.٢٣.٣ تعديل و إيقاف الاعتراف بالأصول المالية

يحدث التعديل في الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديله بطريقة أخرى بين الاعتراف المبدئي وتاريخ استحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية سواء بشكل فوري أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيكون إدخال أو تعديل التعهدات القائمة لقرض قائم بمثابة تعديل حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المُعدَّلة بعد على التدفقات النقدية بشكل فوري ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية اعتماداً على ما إذا كان التعهد تم تلبيته أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم خرق التعهدات).

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض على القروض للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لتحقيق أقصى درجة من التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم منح تحمل القرض في الحالات التي يكون فيها خطر كبير من التعثر في السداد أو أن يكون التعثر في السداد قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يكون المقترض قادراً على الوفاء بالشروط المُعدَّلة، على الرغم من بذل المقترض لكل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية. تشمل الشروط المُعدَّلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، والتغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (سداد المبلغ الأصلي والفائدة)، وتخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الإعفاء عن سداد المبالغ الأصلية والفائدة) والتعديلات على التعهدات.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٣.٣ الأصول المالية (تابع)

١٠.٢٣.٣ تعديل و إيقاف الاعتراف بالأصول المالية (تابع)

عندما يتم تعديل أصل مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إيقاف الاعتراف. ووفقاً لسياسة المجموعة، يؤدي التعديل إلى عدم الاعتراف عند نشوء اختلاف كبير في الشروط. لتحديد ما إذا كانت الشروط المُعدَّلة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط التعاقدية الأصلية، ترى المجموعة ما يلي:

- أن العوامل النوعية، مثل التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل، لم تعد دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة أو التغير في العملة أو التغير في الطرف المقابل أو مدى التغير في معدلات الفائدة وتاريخ الاستحقاق والتعهدات. إذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، عندها؛
- يتم إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية بموجب الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية في إطار الشروط المُعدَّلة مع خصم كلا المبلغين بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي. إذا كان الفرق في القيمة الحالية جوهرياً، تعتبر المجموعة أن الترتيب مختلف بشكل كبير مما يؤدي إلى إيقاف الاعتراف.

في حالة إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، يعاد قياس مخصص الخسائر عن خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إيقاف الاعتراف لتحديد صافي القيمة الدفترية للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين القيمة الدفترية المُعدَّلة والقيمة العادلة للأصول المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى الأرباح أو الخسائر عند إيقاف الاعتراف. سوف يكون للأصل المالي الجديد مخصص خسائر يتم قياسه على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد منخفض القيمة الائتمانية. ينطبق ذلك فقط على الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير من مبلغ المساهمة المعدل لأنه لا يزال هناك مخاطر عالية للتخلف عن السداد لم يتم تحفيضها من خلال التعديل. تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر الائتمان للأصول المالية المُعدَّلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تأخر عن السداد في ظل الشروط الجديدة.

عندما يتم تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إيقاف الاعتراف، تحدد المجموعة إذا ما زاد خطر الائتمان المالي للأصل بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة:

- احتمال التعثر في السداد على مدى العمر الزمني المتبقي والمقدر بناء على البيانات عند الاعتراف المبدئي ووفقا للشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- احتمال التعثر في السداد في تاريخ التقرير بناء على الشروط المُعدَّلة.

بالنسبة للأصول المالية المُعدَّلة كجزء من سياسة التحمل لدى المجموعة، وفي حال لم ينتج عن التعديل إيقاف الاعتراف، فإن تقدير احتمال التعثر في السداد يعكس قدرة المجموعة على تحصيل التدفقات النقدية المُعدَّلة مع مراعاة خبرة المجموعة السابقة في إجراءات التحمل المماثلة، بالإضافة إلى المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء السداد لدى المقترض مقابل الشروط التعاقدية المُعدَّلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الاعتراف المبدئي، فسيتم قياس مخصص الخسائر بمبلغ يساوي خسائر الائتمان على مدى العمر الزمني. وعموماً، يتم قياس مخصصات الخسائر للقروض التي يتم تحملها فقط على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً عندما يكون هناك دليل على تحسن سلوك السداد للمقترض بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الجوهرية السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يؤدي التعديل إلى إيقاف الاعتراف، تقوم المجموعة باحتساب أرباح/خسائر التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستبعاد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). ثم تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المالي المعدل، حيث يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل ضمن عملية حساب عجز السيولة المتوقع من الأصل الأصلي.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٣.٣ الأصول المالية (تابع)

١٠.٢٣.٣ تعديل و إيقاف الاعتراف بالأصول المالية (تابع)

لا تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بأي أصل مالي إلا عندما تنقضي الحقوق التعاقدية في قبض التدفقات النقدية من الأصل (بما في ذلك انقضاء الحقوق من التعديل بشروط مختلفة بشكل أساسي)، أو تقوم بنقل الأصل المالي وجميع مخاطر ومزايا الملكية المرتبطة بالأصل إلى أي طرف آخر بشكلٍ كامل. فإذا لم تقم المجموعة بنقل جميع مخاطر ومزايا الملكية أو الاحتفاظ بها بشكلٍ كامل واستمرت في السيطرة على الأصول المنقولة، تعترف المجموعة بحصتها المتبقية في الأصل وكذلك بالالتزام المتعلق بالمبالغ التي قد تضطر المجموعة لدفعها. أما إذا احتفظت المجموعة بكافة مخاطر ومزايا الملكية لأصل مالي منقول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي، وتعترف كذلك بالقروض المرهونة للعائدات المقبوضة.

عند إيقاف الاعتراف بأي أصل مالي بالكامل، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومبلغ المقابل المستلم والمدين والأرباح/الخسائر المتراكمة التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية، يتم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر، مع استثناء الاستثمار في الأسهم المصنف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الأرباح/الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى فئة الأرباح أو الخسائر.

عند إيقاف الاعتراف بأحد الأصول المالية دون مجمله (على سبيل المثال عندما تحتفظ المجموعة بخيار إعادة شراء جزء من الأصل المحول)، تقوم المجموعة بتخصيص القيمة الدفترية السابقة للأصل المالي بين الجزء الذي لا تزال تعترف به بموجب الارتباط المستمر، والجزء الذي لم تعد تعترف به على أساس القيم العادلة النسبية لتلك الأجزاء في تاريخ التحويل. إن الفرق بين القيمة الدفترية الموزعة للجزء الذي لم يعد يتم الاعتراف به ومجموع المقابل المستلم للجزء لم يعد معترف به وأي أرباح/خسائر تراكمية تم تخصيصها له والتي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر يتم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر. يتم تخصيص الأرباح/الخسائر المتراكمة التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر بين الجزء الذي لا يزال معترف به والجزء الذي لم يعد يتم الاعتراف به على أساس القيم العادلة النسبية لتلك الأجزاء. لا ينطبق هذا على الاستثمارات في الأسهم التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث أن الأرباح/الخسائر المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر.

١١.٢٣.٣ الشطب

يتم شطب القروض وسندات الدين عندما لا يكون لدى المجموعة توقعات معقولة لاسترداد الأصول المالية (إما بشكل كلي أو جزئي). وهذا هو الحال عندما تقرر المجموعة أن المقترض ليس لديها أصول أو موارد دخل قد تنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب، أو في حالة قروض الأفراد، عندما تكون المبالغ متأخرة السداد لأكثر من ١٨٠ يوما، أيهما أقرب. يشكل الشطب حدثاً لإيقاف الاعتراف. يجوز للمجموعة تطبيق أنشطة التنفيذ على الأصول المالية المشطوبة. ستؤدي عمليات الاسترداد الناتجة عن أنشطة التنفيذ لدى المجموعة إلى تحقيق أرباح من انخفاض القيمة.

١٢.٢٣.٣ عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي الموحد

تم عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي الموحد على النحو التالي:

- بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.
- بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم الاعتراف بأي مخصص خسائر في بيان المركز المالي الموحد نظراً لأن القيمة الدفترية تعادل القيمة العادلة. ومع ذلك، يتم إدراج مخصص الخسائر كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.
- بالنسبة لالتزامات القروض وعقود الضمانات المالية: كمخصص.
- عندما تشتمل الأداة المالية على كل من العنصر المسحوب والعنصر غير المسحوب، ولا يمكن للمجموعة تحديد خسائر الائتمان المتوقعة على عنصر الالتزام بالقرض بشكل منفصل عن تلك الخسائر الخاصة بالعنصر المسحوب، تعرض المجموعة مخصص خسائر مجمع لكل من العنصرين. يتم عرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للعنصر المسحوب. ويتم عرض أي زيادة في مخصص الخسائر تفوق المبلغ الإجمالي للعنصر المسحوب كمخصص.

٢٤.٣ أدوات حقوق الملكية والالتزامات المالية

يتم تصنيف أدوات حقوق الملكية والديون الصادرة عن مجموعة كيانات إما كحقوق ملكية أو كالتزامات مالية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات أداة حقوق الملكية والالتزامات المالية.

١.٢٤.٣ أدوات حقوق الملكية

تتمثل أداة حقوق الملكية في أي عقد يثبت حصة متبقية في أصول منشأة ما بعد خصم كافة التزاماتها. يتم تسجيل أدوات حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة بقيمة العائدات المقبوضة، صافية من تكاليف الإصدار المباشرة.

يتم الاعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة وخصمها مباشرة في حقوق الملكية. ولا يتم تسجيل أي أرباح/خسائر في بيان الأرباح أو الخسائر نتيجة شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أي أدوات حقوق ملكية خاصة بالمجموعة.

٢.٢٤.٣ الالتزامات المالية

الالتزامات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو تبادل أصول مالية أو التزامات مالية مع كيان آخر بشروط قد تكون غير مواتية للمجموعة أو عقد يتم تسويته أو يمكن تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة، وهي عقد غير مشتق تكون المجموعة فيه ملزمة أو قد تكون ملزمة بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها، أو هي عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو قد يتم تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة.

يتم تصنيف الالتزامات المالية إما التزامات مالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "التزامات مالية أخرى".

١.٢.٢٤.٣ التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تصنف الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يكون الالتزام المالي (١) مقابلاً طارئاً لجهة مستحوذة في اندماج أعمال ينطبق عليه المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ أو (٢) محتفظا به للمتاجرة أو (٣) مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم تصنيف الالتزام المالي كمحتفظ به للتداول في أي من الحالات التالية:

- إذا تم استحواذه أساساً بغرض إعادة شرائه على المدى القريب؛ أو
- إذا كان يشكل عند الاعتراف المبدئي جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي تديرها المجموعة ويكون هناك نمط فعلي حديث لجني الأرباح منه على المدى القصير؛ أو
- إذا كان أداة مشتقة، فيما عدا الأداة المشتقة التي تمثل عقد ضمان مالي أو أداة تحوط مصنفة وفعالة.

يمكن تصنيف الالتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به للتداول أو الذي يمثل مقابلاً طارئاً لجهة مستحوذة في اندماج أعمال وذلك بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي في أي من الحالات التالية:

- أن يؤدي هذا التصنيف إلى استبعاد أو التقليل بشكلٍ جوهري من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ بأي شكل آخر؛ أو
- أن يشكل الالتزام المالي جزءاً من مجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية أو كليهما والذي يتم إدارته وتقييم أدائه على أساس القيمة العادلة، وفقاً لسياسة إدارة المخاطر الموثقة أو استراتيجية الاستثمار لدى المجموعة، ويتم توفير المعلومات عن التجميع داخلياً على هذا الأساس؛ أو
- أن يشكل جزءاً من عقد يحتوي على واحدة أو أكثر من المشتقات المدمجة ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بتصنيف العقد الموحد بأكمله بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تدرج الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع الاعتراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح أو الخسائر المعترف به في الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على الالتزامات المالية.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٤,٣ أدوات حقوق الملكية والالتزامات المالية (تابع)

٢,٢٤,٣ الالتزامات المالية (تابع)

٢,٢,٢٤,٣ التزامات مالية أخرى

يتم قياس الالتزامات المالية الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. يتم لاحقاً قياس الالتزامات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

تتمثل طريقة الفائدة الفعلية في طريقة احتساب التكلفة المطفأة للالتزامات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة. معدل الفائدة الفعلي المُعدَّل الذي يخصم بشكلٍ دقيق المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للالتزام المالي أو حيثما يكون ملائماً على مدى فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

٣,٢,٢٤,٣ إيقاف الاعتراف بالالتزامات المالية

لا تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالالتزامات المالية إلا في حالة واحدة تتمثل في استيفاء التزامات المجموعة أو إلغائها أو انتهاء مدتها. إن الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي ألغي الاعتراف به والمقابل المدفوع والمستحق يتم الاعتراف به في حساب الأرباح أو الخسائر.

عندما تقوم المجموعة بمبادلة أداة دين بأداة دين مختلفة اختلافاً جوهرياً مع المقرض الحالي، يتم احتساب هذه المبادلة كإطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالتزام مالي جديد. وبالمثل، تقوم المجموعة بعمليات تعديل جوهرية لبنود الالتزام الحالي أو جزء منه كإطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالتزام جديد.

٤,٢,٢٤,٣ اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم بيان الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ("اتفاقيات إعادة الشراء") في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة عندما يكون للمنقول إليه الحق تعاقدياً أو عرفياً في بيع الضمانات أو إعادة رهنه، ويتم إدراج التزام الطرف المقابل كوديعة منفصلة. تُسجَّل الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع ("إعادة الشراء العكسي") كقروض ومدينين إما للبنوك أو العملاء، حسبما ينطبق. يتم احتساب الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه فائدة ويتم استحقاقها على مدى عمر الاتفاقيات باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٢٥,٣ استثمارات في شركات زميلة

الشركة الزميلة هي الشركة التي للمجموعة تأثيراً كبيراً عليها وهي ليس بشركة تابعة ولا حصة في مشروع مُشترك. يتمثل التأثير الجوهري في القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية في الشركة المستثمر بها وليس فرض سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

أدرجت نتائج الشركات الزميلة وأصولها والتزاماتها في هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لطريقة المحاسبة على أساس حقوق الملكية.

طبقاً لطريقة المحاسبة وفقاً لحقوق الملكية، يتم الاعتراف بأي استثمار في شركة زميلة مبدئياً بالتكلفة في بيان المركز المالي الموجز الموحد، ويتم تعديله لاحقاً للاعتراف بحصة المجموعة في الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة. عندما تتجاوز حصة المجموعة في خسائر شركة زميلة حصتها في تلك الشركة، تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بحصتها في الخسائر المستقبلية. لا يتم الاعتراف بخسائر إضافية إلا بالقدر الذي تتكبد فيه المجموعة التزامات قانونية أو ضمنية أو سداد دفعات بالنيابة عن الشركة الزميلة أو مشروع مشترك.

تتم المحاسبة عن الاستثمار في شركة زميلة باستخدام طريقة المحاسبة وفقاً لحقوق الملكية وذلك من التاريخ الذي تصبح فيه الشركة المُستثمر فيها شركة زميلة. عند الاستحواذ على استثمار في شركة زميلة أو مشروع مُشترك، يتم الاعتراف بأي زيادة في تكلفة الاستثمار عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات التي يُمكن تحديدها في الشركة المُستثمر فيها باعتبارها شهرة تجارية، والتي يتم تضمينها في القيمة الدفترية للاستثمار يتم الاعتراف بأي زيادة في حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات التي يُمكن تحديدها عن تكلفة الاستثمار، بعد إعادة التقييم، فوراً في الأرباح أو الخسائر في الفترة يتم فيها الاستحواذ على الاستثمار.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٥,٣ استثمارات في شركات زميلة (تابع)

. يتم إدراج الشهرة التجارية المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفاؤها أو اختبارها بصورة فردية للتحقق من الانخفاض في القيمة بشكل منفصل.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تُحدد المجموعة ما إذا كانت تقتضي الضرورة الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة لاستثماراتها في الشركة الزميلة. تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بالتحقق مما إذا كان هناك دليل موضوعي على تعرض الاستثمار في الشركة الزميلة لانخفاض في القيمة. إذا وجد مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب بمقدار الانخفاض في القيمة على أنه الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد من الشركة الزميلة وقيمته الدفترية، ومن ثم تقوم بالاعتراف بالخسائر في بيان الدخل الموحد.

٢٦,٣ الضرائب

تمثل مصروف ضريبة الدخل إجمالي الضريبة المستحقة حالياً والضريبة المؤجلة.

وتستند الضريبة المستحقة حالياً إلى الأرباح الخاضعة للضريبة عن الفترة. تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن صافي الأرباح حسبما هو موضح في الأرباح أو الخسائر نظراً لكونها تستثني بنود الدخل أو المصروفات الخاضعة للضريبة أو الاستقطاع في سنواتٍ أخرى، كما تستبعد بنود غير قابلة للضريبة او الاستقطاع على الإطلاق. يتم احتساب التزام المجموعة بالضريبة الحالية باستخدام المعدلات الضريبية التي تم تطبيقها أو تشريعها بشكل جوهري في نهاية فترة التقرير. يتم الاعتراف بمخصص ما لتلك الأمور التي تكون فيها تحديد الضريبة أمراً غير مؤكد، ولكن تُعد من المُحتمل أن يكون ثمة تدفقات أموال خارجة مستقبلية لمصلحة الضرائب. ويتم قياس تلك المُخصصات على أفضل تقدير للمبلغ المُتوقع أن يصبح مستحق الدفع. يعتمد التقييم على قرار الخبراء المهنيين للضرائب داخل المجموعة مدعوماً بالخبرة المتمرسة بصدد هذه الأنشطة، كما يستند في بعض الحالات إلى مشورة ضريبية مُستقلة مُتخصصة.

الضرائب المؤجلة هي الضرائب التي يتوقع أن تصير خاضعة للضريبة أو قابلة للاسترداد حسب الفروقات بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات في البيانات المالية المرحلية والأوعية الضريبية المقابلة المُستخدمة في احتساب الأرباح الخاضعة للضريبة ويتم احتسابها باستخدام طريقة الالتزام. عادة ما يتم الاعتراف بالتزامات الضريبة المؤجلة عن كل الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة، في حين يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل أن تكون هناك أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن استخدامها مقابل الفروقات المؤقتة. يتم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة عن الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة الناشئة عن استثمارات في شركات تابعة وشركات زميلة ومصالح في مشروعات مشتركة، إلا إذا كانت المجموعة قادرة على السيطرة على عكس الفروقات المؤقتة ويكون من المحتمل ألا يتم عكسها في المستقبل المنظور.

تخضع القيمة الدفترية للأصول الضريبة المؤجلة إلى المراجعة في تاريخ كل تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي يكون فيه من غير المُرجح أن تكون هناك أرباح كافية خاضعة للضريبة للسماح باسترداد الأصول أو جزءٍ منها. يتم احتساب الضريبة المؤجلة وفقاً لمعدلات الضريبة المتوقع تطبيقها في الفترة متى يتم تسوية الالتزام أو تحقيق الأصل وفقاً للقوانين الضريبية والمعدلات التي تم تطبيقها أو من المُقرر تشريعها بشكل جوهري في تاريخ التقرير.

تتم مقاصة أصول والتزامات الضريبة المؤجلة عندما يكون هناك حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة الأصول الضريبة الحالية مقابل الالتزامات الضريبة الحالية، وتكون متعلقة بضرائب الدخل المفروضة من قبل نفس مصلحة الضرائب ومتى ترغب المجموعة في تسوية الالتزامات والأصول الضريبة الحالية لها على أساس صافي المبلغ.

يتم الاعتراف بالضرائب الحالية والمؤجلة في الأرباح أو الخسائر، بخلاف متى تتعلق ببنود يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر أو في حقوق الملكية مباشرة، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالضرائب الحالية والمؤجلة في الدخل الشامل الآخر أو حقوق الملكية مباشرة على التوالي.

٤. منتجات التمويل والاستثمار الإسلامية وودائع العملاء الإسلامية

بالإضافة إلى المنتجات المصرفية التقليدية، تقدم المجموعة لعملائها منتجات مصرفية معينة لا تحمل فائدة وتتم الموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية. يتم احتساب جميع المنتجات البنكية الإسلامية والمعاملات ذات الصلة وفقاً للسياسات المحاسبية للأدوات المالية والاعتراف بالإيرادات (يُرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣).

٤. منتجات التمويل والاستثمار الإسلامية وودائع العملاء الإسلامية (تابع)

١.٤ تعريفات

تستخدم المصطلحات التالية في البيانات المالية الموحدة بالمعاني المحددة لها على النحو التالي:

١.١.٤ المرابحة

عقد بيع تقوم بموجبه المجموعة ("البائع") ببيع أصل لعميلها ("المشتري") على أساس الدفع المؤجل، وذلك بعد أن تشتري الأصل وتحصل على حق وصك ملكيته بحيث يكون البائع قد قام بشراء والاستحواذ على الأصل بناءً على وعد من المشتري بشراء الأصل بعد قيام البائع بشرائه وذلك وفقاً لشروط وأحكام عقد المرابحة. يتكون سعر بيع المرابحة من تكلفة الأصل وهامش أرباح محدد مسبقاً. ويقوم المشتري بدفع سعر بيع المرابحة إلى البائع على أقساط خلال فترة عقد المرابحة كما هو منصوص عليه في العقد.

٤. منتجات التمويل والاستثمار الإسلامية وودائع العملاء الإسلامية (تابع)

٢.١.٤ الإجارة

اتفاق تقوم بموجبه المجموعة ("المؤجر") بتأجير العين لعميلها ("المستأجر") (بعد شراء/اقتناء هذه العين إما من بائع آخر أو من العميل نفسه وفقاً لطلب العميل وبناءً على وعد منه بالاستئجار) مقابل بعض دفعات الإيجار على مدار مدة/فترات إيجار محددة وذلك على أساس بدل إيجار ثابت أو متغير.

يحدد اتفاق الإجارة العين المؤجرة ومدة عقد الإيجار، وكذلك أساس حساب الإيجار وتوقيت دفع الإيجار. ويتعهد المستأجر بموجب هذا الاتفاق بتجديد فترات الإيجار ودفع مبالغ الإيجار وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه والصيغة المعمول بها طوال مدة الإيجار.

يحتفظ المؤجر بملكية العين المؤجرة طوال فترة الإيجار. وفي نهاية فترة الإيجار وعند الوفاء بجميع التزامات المستأجر بموجب اتفاق الإجارة، يقوم المؤجر ببيع العين المؤجرة إلى المستأجر بالقيمة الاسمية أو بالهبة من خلال عقد بيع أو هبة منفصل في نهاية فترة الإيجار.

٣.١.٤ الوكالة

اتفاق بين طرفين يكون فيه أحد الطرفين رب المال ("المُوكِّل") الذي يقدم مبلغاً معيناً من المال ("رأس مال الوكالة") إلى وكيل ("الوكيل") الذي يستثمر هذا المال بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية بناءً على دراسة الجدوى/خطة الاستثمار المقدمة من الوكيل إلى المُوكِّل. ويحق للوكيل الحصول على أجرة ثابتة ("أجرة الوكالة") كمبلغ مقطوع أو نسبة من رأس مال الوكالة. ويجوز منح الوكيل أي مبلغ يزيد أو يتخطى أي معدل عائد متفق عليه مسبقاً كحافز للأداء. ومن حيث المبدأ، يتم توزيع أرباح الوكالة عند الإعلان عنها/توزيعها بواسطة الوكيل.

يتحمل الوكيل الخسائر في حالة تقصيره أو إهماله أو انتهاكه أي من شروط وأحكام اتفاق الوكالة؛ وإلا سيتحمل الموكل الخسائر شريطة أن يحصل الموكل على ما يرضيه من أدلة تفيد بأن هذه الخسائر ناجمة عن قوة قاهرة وأن الوكيل لم يتمكن من التنبؤ بها ولم يستطع أن يمنع العواقب السلبية المترتبة من ذلك على عقد الوكالة. وبموجب اتفاق الوكالة يجوز للمجموعة أن تتصرف إما على أنها مُوكِّل أو وكيل بحسب الحالة.

٤,١,٤ الصكوك

شهادات ذات قيمة متساوية تمثل حصصاً غير مجزأة في ملكية أصول ملموسة، منافع، وخدمات أو (في ملكية) أصول لمشروعات محددة أو أنشطة استثمارية خاصة. هي شهادات ضمان مدعومة بأصول تثبت ملكية أصل أو منفعته (عوائده أو فوائده) وتلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية.

٥. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

يتعين على الإدارة، عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣، وضع أحكام وتقديرات وافتراضات حول القيم الدفترية للأصول والالتزامات التي لا تكون متوفرة بوضوح من مصادر أخرى. ومن ثمّ، ترتكز هذه التقديرات وما يرتبط بها من افتراضات على الخبرة السابقة والعوامل الأخرى ذات الصلة، وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات وما يتعلق بها من افتراضات على أساس مستمر. يتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم خلالها تعديل التقديرات إذا كان هذا التعديل لا يمس إلا تلك الفترة أو خلال فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان لهذا التعديل أثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

١.٥ الأحكام الهامة المتخذة في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

فيما يلي الأحكام الهامة، باستثناء تلك التي تشمل الأحكام أدناه (التي يتم التعامل معها بشكل منفصل أدناه)، والتي أجرتها الإدارة أثناء عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المُعترف بها في البيانات المالية الموحدة:

١.١.٥ تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الأصول المالية على نتائج اختبار الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة واختبار نموذج العمل (يرجى الاطلاع على السياسة المحاسبية للأصول المالية في الإيضاح ٢٣,٣). تحدد المجموعة نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. يتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الأصول وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الأصول وكيف تتم إدارتها وكيف يتم تعويض مديري الأصول. تراقب المجموعة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم إيقاف الاعتراف بها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال التي تم الاحتفاظ من خلاله بالأصل. تعتبر المراقبة جزءاً من تقييم المجموعة المتواصل حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بالأصول المالية المتبقية مناسباً وإذا لم يكن مناسباً، ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الأصول.

٢.١.٥ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

كما هو مبين بالإيضاح رقم ٥.٢٣.٣، فإن خسائر الائتمان المتوقعة يتم قياسها كمخصص يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً لأصول المرحلة الأولى، أو لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني لأصول المرحلة الثانية أو الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية عندما تكون مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ما الذي يشكل زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأصل ما قد زادت بشكل جوهري، تأخذ المجموعة في الحسبان المعلومات النوعية والكمية التي يمكن الحصول عليها. يُرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ١.٣٨ لمزيد من التفاصيل.

٣.١.٥ إنشاء مجموعات الأصول ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ١.٣٨ لمعرفة تفاصيل عن الخصائص المذكورة في هذا الشأن. تراقب المجموعة مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. وهذا أمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، هناك إعادة تقسيم الأصول بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل أصول إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الأصول. إن إعادة تقسيم المحافظ والحركة بين المحافظ أكثر شيوعاً عندما تحدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (أو عند عكس تلك الزيادة الجوهرية) وبالتالي تنتقل الأصول من خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني أو العكس، ولكن يمكن أن تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني ولكن مبلغ تغييرات خسائر الائتمان المتوقعة يتغير بسبب اختلاف مخاطر الائتمان للمحافظ.

٤.١.٥ النماذج والافتراضات المستخدمة

تستخدم المجموعة نماذج وافتراضات مختلفة في قياس القيمة العادلة للأصول المالية وكذلك في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة. يتم تطبيق الحكم في تحديد أنسب نموذج لكل نوع من الأصول، وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في هذه النماذج، بما في ذلك الافتراضات التي تتعلق بالمحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان. يُرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٢٣,٣ والإيضاح رقم ١.٣٨ لمزيد من التفاصيل عن خسائر الائتمان المتوقعة والإيضاح رقم ٣٩ لمزيد من التفاصيل عن قياس القيمة العادلة.

٥ الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تابع)

١.٥ الأحكام الهامة المتخذة في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

٥.١.٥ الاستثمار في مرجان

تمتلك الشركة الخليجية للاستثمارات العقارية، وهي شركة تابعة للبنك، استثماراً بنسبة ٥٠٪ في شركة مرجان. في سنة ٢٠١٠، أصدرت المحكمة، بناءً على طلب مساهمي شركة مرجان، أمراً بحل الشركة ووافقت على تعيين مصفيين. وحيث أن شركة مرجان تُدار من قبل المصفين، فقد قدرت الشركة الخليجية للاستثمارات العقارية أنها لا تمارس أي سيطرة أو تأثيراً جوهرياً على شركة مرجان وأن الاستثمار في شركة مرجان مصنف كأصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٦.١.٥ طبقت الإدارة أحكاماً جوهرية استنتجت من خلالها أن استثمارات حقوق الملكية الجديدة التي تبلغ قيمتها ٣٧٠ مليون درهم إماراتي لا تستوفي التعريف الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بشأن "المحتفظ بها للمتاجرة"، وعليه اتخذت خياراً لا رجعة فيه في وقت الاعتراف المبدئي لحساب الاستثمار في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ويستند هذا الحكم إلى الغرض من الاستحواذ (الذي تم تحصيله لتسوية الدين)، بالإضافة إلى أنه عند الاعتراف المبدئي وكما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لم تكن هناك أي خطة أو التزام أو توقعات باستبعاد الأسهم في المدى القريب تتعلق بالمركز المالي الحالي للشركة المستثمر فيها، فضلاً عن عدم وجود سوق نشطة، كما أن الاستثمار لا تتم إدارته لتحقيق أرباح على المدى القصير، ولا يتم تقييمه بناء على أساس أداء المتاجرة. وقد أعادت الإدارة تقييم هذه العوامل الآنف ذكرها في تاريخ التقرير وانتهت إلى أن طريقة التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تظل هي الطريقة المناسبة.

٢.٥ المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي أجرتها الإدارة أثناء عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المُعترف بها في البيانات المالية الموحدة:

١.٢.٥ تحديد العدد والتقدير النسبي المُرجّح للسيناريوهات المستقبلية حسب كل نوع من المنتجات/الأسواق وتحديد المعلومات المستقبلية المتعلقة بكل سيناريو

عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة، تستخدم المجموعة معلومات مستقبلية معقولة وداعمة، والتي تستند إلى افتراضات عن الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ١.٣٨ للاطلاع على مزيد من التفاصيل، بما في ذلك تحليل حساسية خسائر الائتمان المتوقعة المُسجَّلة بالنسبة للتغيرات في المعلومات المستقبلية المقدرة.

٢.٢.٥ احتمال التعثر في السداد

يشكل احتمال التعثر في السداد أحد المعطيات الرئيسية عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة. إن احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التعثر خلال نطاق زمني معين، ويشمل احتسابه البيانات السابقة والافتراضات وتوقعات الظروف المستقبلية. يُرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ١.٣٨ للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

٣.٢.٥ الخسائر الناتجة عن التعثر

إن الخسائر الناتجة عن التعثر تقدير للخسائر الناتجة عن التعثر. وتستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع استلامها المقرض، مع الأخذ في الحسبان التدفقات النقدية الناتجة من الضمانات والتعزيزات الائتمانية المتكاملة. يُرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ١.٣٨.

٤.٢.٥ قياس القيمة العادلة وعملية التقييم

تقاس بعض الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية، وتحدد الإدارة أساليب التقييم والمدخلات المناسبة لقياسات القيمة العادلة. عند تقدير القيمة العادلة لأي من الأصول أو الالتزامات، تستعين المجموعة بالبيانات التي يمكن ملاحظتها في السوق بالقدر الذي تكون فيه مدخلات المستوى ١ متوفرة، في حالة عدم توافر مُدخلات المستوى ١، تستخدم المجموعة نماذج التقييم أو تستعين بخبراء تقييم مستقلين مؤهلين لإجراء التقييم، وتعمل الإدارة معهم بشكل وثيق لتطبيق أساليب التقييم ومدخلات النموذج المناسبة. تم الإفصاح في الإيضاح رقم ٣٩ عن المعلومات حول أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة لمختلف الأصول والالتزامات.

٥ ٥ الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تابع)

٢.٥ المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تابع)

٥.٢.٥ انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية

تحدد المجموعة في تاريخ كل تقرير ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية.

وتقدِّر الإدارة القيمة السوقية للممتلكات بناءً على الظروف السائدة في السوق والمعاملات المقارنة التي يتم إجراؤها بواسطة خبراء تقييم ليس لديهم علاقة بالمجموعة ويتمتعون بمؤهلات ملائمة وخبرة حديثة في تقييم عقارات في المواقع ذات الصلة.

٦. مبالغ نقدية وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
نقد في الصندوق	٧٨,٧٧١	٦٣,٢٩٢
رصيد مستحق من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:		
حساب جاري	٧,١٧٨	-
متطلبات النسبة النقدية القانونية	٧٧٤,٢٥٠	٥١٠,١٤٢
ودائع لليلة واحدة	٩٥٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
	١,٨١٠,١٩٩	١,٥٧٣,٤٣٤

تتمثل متطلبات النسبة النقدية القانونية مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في ودائع احتياطي إلزامي وليست متاحة للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة. يتغير مستوى الاحتياطي المطلوب من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي كل ١٤ يوم. وتحمل الودائع لليلة واحدة معدل فائدة ٣,٦٥٪ سنوياً (٢٠٢٤: ٤,٤٪ سنوياً).

٧. ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
حسابات وودائع تحت الطلب	١٤٦,٧٥٦	٩٦,٠٩٢
قرض لبنوك	١,٢٤٣,٢١٤	٨٣٧,٢٩٠
	١,٣٨٩,٩٧٠	٩٣٣,٣٨٢
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**(٤,٩٢٠)**	(٣,٠٢٠)
	١,٣٨٥,٠٥٠	٩٣٠,٣٦٢

يحمل القرض للبنوك فائدة بمعدل ٤,٧٪ إلى ٦,٧٪ سنوياً (٢٠٢٤: ٣,٨٪ إلى ٧,٨٪ سنوياً) وتتراوح فترة استحقاقه بين عام ٢٠٢٦ وعام ٢٠٢٨ (٢٠٢٤: كانت فترة استحقاقه تتراوح بين عام ٢٠٢٥ وعام ٢٠٢٧).

إن التحليل الجغرافي للودائع والأرصدة المستحقة للبنوك مُبيَّن على النحو التالي:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	١٩٤,٢٥٣	١٣٣,٥٢٨
باقي دول العالم	١,١٩٥,٧١٧	٧٩٩,٨٥٤
	١,٣٨٩,٩٧٠	٩٣٣,٣٨٢
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**(٤,٩٢٠)**	(٣,٠٢٠)
	١,٣٨٥,٠٥٠	٩٣٠,٣٦٢

٨ القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
قروض الرهن	٦٢٩,٦٤٢	٥٧٢,٠٧٢
بطاقات ائتمان	٤٠,٠٨٧	٤٦,١٩٢
أخرى	٤٢١,٦١٦	٣٨٥,٩٠٢
	١,٠٩١,٣٤٥	١,٠٠٤,١٦٦
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(٢٠,٩٠١)	(٢٥,٨٨٨)
صافي قروض الأفراد	١,٠٧٠,٤٤٤	٩٧٨,٢٧٨
قروض	١٠,٣٥١,٤١١	٨,٣٤١,٥٤٢
سحوبات على المكشوف	١,٢٦٧,١٧٤	١,٦٠٣,٤٤٨
إيصالات أمانة	٤٢٧,٨٩٤	٤٥١,٦٢٤
كمبيالات مخصومة	٣٦٤,٨٥٩	٣٣٧,٤٢٤
	١٢,٤١١,٣٣٨	١٠,٧٣٤,٠٣٨
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(٧٢٤,٥٤١)	(٧٥٣,٠٤٠)
صافي قروض الشركات	١١,٦٨٦,٧٩٧	٩,٩٨٠,٩٩٨
المرابحة	٨٣,١٥٥	٢,٦٠٤,٢٨٩
إجارة	١٠٢,٧٦٢	٢٦٥,١٧٧
أخرى	-	٦,٢٦٩
	١٨٥,٩١٧	٢,٨٧٥,٧٣٥
دخل مؤجل	(٣,٣٦٩)	(٦٣,٤٣٢)
	١٨٢,٥٤٨	٢,٨١٢,٣٠٣
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(١١,٨٦٣)	(١٨٨,٦٦٧)
صافي التمويل الإسلامي	١٧٠,٦٨٥	٢,٦٢٣,٦٣٥
صافي القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	١٢,٩٢٧,٩٢٦	١٣,٥٨٢,٩١١

٩. استثمار في شركات زميلة

فيما يلي تفاصيل الشركات الزميلة للمجموعة كما في نهاية سنة التقرير:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
استثمار في شركة تيكل هولوجرافيكس مينا هولدينج ليمتد	٢,٥٠٠	٩,٦١٠
استثمار في شركة أرزاق القابضة (شركة خاصة ش.م.خ)	-	-
	٢,٥٠٠	٩,٦١٠
الرصيد في ١ يناير	٩,٦١٠	-
استحواذ خلال السنة	-	١٠,٠٠٠
خسائر انخفاض القيمة	(٦,٩٥٧)	
الحصة في الخسائر	(١٥٣)	(٣٩٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٢,٥٠٠	٩,٦١٠

تُحتسب هذه الاستثمارات باستخدام طريقة المحاسبة وفقاً لحقوق الملكية في هذه البيانات المالية الموحدة (إيضاح رقم ٣). في عام ٢٠١٢، توقفت المجموعة عن الاعتراف بحصتها في الخسائر في شركة أرزاق القابضة لعدم وجود التزامات أخرى عليها من تكبد تلك الخسائر. في عام ٢٠٢٥، بلغت الحصة النسبية للمجموعة في خسائر شركة أرزاق القابضة مبلغ لاشيء (٢٠٢٤: ٥٢,٠٠٠ ألف درهم إماراتي). فيما يلي ملخص المعلومات المالية لكل شركة من الشركات الزميلة الهامة للمجموعة:

	تيكل هولوجر افيكس مينا هولدينج ليمتد		أرزاق القابضة (شركة خاصة ش.م.خ)	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
إجمالي الأصول	٧,٨٢٦	٨,٤٤٠	٣٣٧	٣٣٧
إجمالي الالتزامات	-	-	١٨,٦٠٨	١٨,٦٠٨
خسائر السنة	(٦١٣)	(١,٥٦٠)	-	(٥٢)

١٠. ذمم مدينة وأصول أخرى

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
أوراق قبول العملاء	٦٠٧,٤٨٣	٤٢٧,٠٦٣
فوائد وأرباح مُستحقة القبض	٤٦,٣٦٩	٣٨,٨١٠
مبالغ مدفوعة مقدماً	١٤,٩١٨	١٣,٦٦٨
مبالغ مُستحقة من شركات التطوير العقاري وغيرها	٣٤٧,٤٢٦	٦٣٦,٢٨٩
مدينون متنوعون وذمم مدينة أخرى	١٦٥,٧٧١	١٨٢,٣١١
	١,١٨١,٩٦٧	١,٢٩٨,١٤١
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(٦,٢٩٠)	(٤,١٠٤)
	١,١٧٥,٦٧٧	١,٢٩٤,٠٣٧

المبالغ المستحقة من مطور عقاري وجهات أخرى تحمل معدل فائدة يتراوح بين ٠٪ و٤,٥٪ سنويًا (٢٠٢٤: ٠٪ إلى ٣,٥٪ سنويًا)، وتستحق بين عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٨ (٢٠٢٤: بين عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٩).

١١ مخزون عقاري وخلافه

كانت الحركات في المخزون العقاري وأخرى خلال السنة على النحو التالي:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الرصيد في ١ يناير	٢١٣,٧٦١	٤٥٨,٦٧٠
إضافات واستعادة ملكية عقارات خلال السنة	١٣٩,٧٣٦	٤١٠,٧٨٦
استبعادات خلال السنة	(٢٧٩,١٨٧)	(٦٥٤,٧٤١)
تعديل صافي القيمة القابلة للتحقيق خلال السنة (إيضاح رقم ٣٢)	٢,٠٥٨	(٩٥٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٧٦,٣٦٨	٢١٣,٧٦١

يتمثل كل المخزون العقاري وأخرى للمجموعة في عقارات مملوكة ملكية حرة ويوجد في الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تم التوصل إلى صافي القيمة القابلة للتحقيق من المخزون العقاري وأخرى للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤ على أساس التقييمات التي تم إجراؤها في مواعيد التقييم المعنية من قبل خبراء تقييم مستقلين عن المجموعة.

يتمتع خبراء التقييم المستقلون بمؤهلات ملائمة وخبرة حديثة في تقييم عقارات وبنود أخرى في المواقع ذات الصلة.

تم تحديد صافي القيمة القابلة للتحقيق بناء على أسلوب مقارنة عقارات في السوق الذي يعكس أسعار معاملات أجريت حديثاً لعقارات مماثلة أو بناءً على حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مدعوماً بمقدار الإيجار الحالي ومعدلات الإيجار في السوق لعقارات مماثلة في نفس الموقع.

تم إدراج تعديلات صافي القيمة القابلة للتحقيق في الأرباح أو الخسائر في بند "صافي عكس انخفاض قيمة الأصول غير المالية".

١٢ أوراق مالية استثمارية مقاسة بالقيمة العادلة

صنفت المجموعة الاستثمارات التالية في أدوات حقوق الملكية وصندوق استثماري باعتبارها استثمارات تخطط المجموعة الاحتفاظ بها على المدى البعيد لأسبابٍ استراتيجية.

خصصت المجموعة أيضاً الاستثمار في حصة ملكية في مرجان واستثمارات أخرى كونها استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (يُرجى الإطلاع على إيضاح رقم ٥.١.٥ الخاص باستثمارات في شركة مرجان).

يوضح الجدول أدناه القيمة العادلة لهذه الاستثمارات.

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
استثمارات في أسهم مدرجة	٣٣,٧٨٦	٣٢,٤٣١
استثمار في أسهم غير مدرجة	٣٩٢,٩٠٣	١٤,٤٨٦
استثمار في صندوق استثماري غير مدرج	٢,٧٠٥	١,٤٠٨
	٤٢٩,٣٩٤	٤٨,٣٢٥
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		
استثمار في أسهم غير مدرجة وغيرها	٣٦٥,٢٥٣	٢٥٩,٤٦٣
	٧٩٤,٦٤٧	٣٠٧,٧٨٨

١٢ أوراق مالية استثمارية مقاسة بالقيمة العادلة (تابع)

فيما يلي تحليل لتركيز الأوراق المالية الاستثمارية المقاسة بالقيمة العادلة بحسب القطاع وحسب المنطقة:

	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة		خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
مؤسسات مالية	٢٤,٤٤٨	٢٤,٧٣٠	٢٢,٥٠٢	١٤,٤٨٥
جهات حكومية	٨,٧٥٩	٨,٤٢٦	-	-
العقارات	٧٣٣,٧٣٢	٢٥٥,٧٩١	-	-
أخرى	٥,٢٠٦	٤,٣٥٧	-	-
	٧٧٢,١٤٥	٢٩٣,٣٠٤	٢٢,٥٠٢	١٤,٤٨٥

١٣ أوراق مالية استثمارية مُقاسة بالتكلفة المطفأة

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
استثمار في أدوات الدين	١,٥٩٨,٦٤٨	١,٤٣٦,٨٦٢
استثمارات في صكوك إسلامية	٩٨٠,٤١٩	٨٢٠,٩٥٣
أذونات نقدية	١,٠٥٧,٣٣١	٥٨٠,٤٤٨
	٣,٦٣٦,٣٩٨	٢,٨٣٨,٢٦٣
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(١٧,٨٩٠)	(١٣,٧٠٢)
	٣,٦١٨,٥٠٨	٢,٨٢٤,٥٦١

تحتفظ المجموعة بهذه الأوراق المالية الاستثمارية بمتوسط عائد من ٢,٦٪ إلى ٨,٦٪ سنوياً (٢٠٢٤: ٢,٧٪ إلى ٨,٦٪ سنوياً). تحمل الأذونات النقدية معدل فائدة يتراوح بين ٣,٩٪ إلى ٤,٥٪ سنوياً (٢٠٢٤: ما بين ٤,٢٪ إلى ٥,٥٪ سنوياً). تم قياس بعض الأصول المالية بالتكلفة المطفأة بقيمة دفترية إجمالية قدرها ٧٧١,٨ مليون درهم إماراتي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (بقيمة عادلة قدرها ٧٩٢,٣ مليون درهم إماراتي) (٢٠٢٤: بقيمة دفترية قدرها ٤٢٠,٧ مليون درهم إماراتي وقيمة عادلة قدرها ٤٢٣,٦ مليون درهم إماراتي) والتي كانت مضمونة كما في ذلك التاريخ بموجب اتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك ("إعادة الشراء") بمبلغ قدره ٧١٩,٤ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٣٨٤,١ مليون درهم إماراتي).

١٤ استثمارات عقارية

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
التكلفة:		
الرصيد في ١ يناير	١٣,٣٢٤	٥٦,٣٥٨
استبعادات خلال السنة	-	(٤٣,٠٣٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٣,٣٢٤	١٣,٣٢٤
الاستهلاك المتراكم و انخفاض القيمة المتراكم:		
الرصيد في ١ يناير	٥,٩١٤	١٧,٢٦١
استبعادات خلال السنة	-	(١١,٢٥١)
الاستهلاك المحمّل للسنة	٥١٨	٧١٠
صافي المبالغ المعكوسة للانخفاض في القيمة خلال السنة (إيضاح رقم ٣٢)	-	(٨٠٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٦,٤٣٢	٥,٩١٤
القيمة الدفترية:		
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٦,٨٩٢	٧,٤١٠

جميع الاستثمارات العقارية التابعة للمجموعة هي عقارات مملوكة ملكية حرة وتقع في دولة الإمارات العربية المتحدة. تصنَّف هذه العقارات على أنها ضمن المستوى ٣ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وتبلغ قيمتها العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ما قيمته ١١,٥ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ١٠,٦ مليون درهم إماراتي).

تم تقييم الاستثمارات العقارية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ من قبل خبراء تقييم خارجيين مُستقلين ومؤهلين مهنياً ولديهم الاعتمادات المهنية اللازمة، كما يتمتعون بخبرة حديثة في تقييم عقارات في نفس مواقع وفئات الاستثمارات العقارية الخاضعة للتقييم.

١٤ استثمارات عقارية (تابع)

تم تحديد عمليات التقييم بناءً على مقارنة القيمة العادلة/حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مدعوماً بالإيجار الحالي ومعدلات الإيجار السائدة حالياً في السوق لعقارات مماثلة في نفس الموقع.

معدل الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية يعكس تقييمات السوق الحالية حول عدم اليقين من مقدار التدفقات النقدية وتوقيتها.
إن الانخفاض بنسبة ٥٪ في القيمة القابلة للاسترداد قد يؤدي إلى رصد مُخصص للانخفاض في القيمة بمبلغ ٠,٣ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٠,٤ مليون درهم إماراتي).

خلال السنة، سجلت المجموعة إيرادات إيجارات بمبلغ ١,٣ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٠,٢ مليون درهم إماراتي) من الاستثمارات العقارية الواردة ضمن بند دخل تشغيلي آخر.
كما تكبدت المجموعة مصروفات تشغيلية قيمتها ٠,٣ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٠,٤ مليون درهم إماراتي) على الاستثمارات العقارية التي تجني إيرادات إيجارية خلال السنة.

١٥. أصول غير ملموسة

	أنظمة تكنولوجيا المعلومات ألف درهم إماراتي	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
التكلفة:			
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	١٣٦,٢١٦	-	١٣٦,٢١٦
إضافات خلال السنة	١,٠١٨	١٣,٦٠١	١٤,٦١٩
المُحوَّل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز (إيضاح رقم ١٦)	٢,٠١٢	-	٢,٠١٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٣٩,٢٤٦	١٣,٦٠١	١٥٢,٨٤٦
إضافات خلال السنة	٨٦٦	١٧,١٨٧	١٨,٠٥٣
المُحوَّل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز (إيضاح رقم ١٦)	٥,١٥٢	٢,٢٧٣	٧,٤٢٥
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**١٤٥,٢٦٤**	**٣٣,٠٦١**	**١٧٨,٣٢٥**
الإطفاء المتراكم			
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	١٠٩,٠٤٦	-	١٠٩,٠٤٦
الاستهلاك للسنة	٩,٥٤٦	-	٩,٥٤٦
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١١٨,٥٩٢	-	١١٨,٥٩٢
الاستهلاك للسنة	٨,٦٥٣	-	٨,٦٥٣
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**١٢٧,٢٤٥**	-	**١٢٧,٢٤٥**
القيمة الدفترية:			
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**١٨,٠١٩**	**٣٣,٠٦١**	**٥١,٠٨٠**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢٠,٦٥٤	١٣,٦٠١	٣٤,٢٥٥

١٦. ممتلكات ومعدات

	أرض ومباني مملوكة ملكية حرة ألف درهم إماراتي	تحسينات عقارية ألف درهم إماراتي	أثاث وتجهيزات ومعدات ومركبات ألف درهم إماراتي	أصول حق الاستخدام ألف درهم إماراتي	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
التكلفة:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	٤١,٢٨٥	٣٧,٢١٨	٧٢,٩٩٩	٤٢,٨٢٥	٧,١٧٠	٢٠١,٤٩٧
إضافات خلال السنة	-	٩٥٦	٩,٩٩٠	٩,٩٢٢	١٤,٨٨٢	٣٥,٧٥٠
المُحوَّل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز (إيضاح رقم ١٥)	-	-	-	-	(٢,٠١٢)	(٢,٠١٢)
استبعادات خلال السنة	-	-	(٢٤٩)	(١٠,٦٥٣)	-	(١٠,٩٠٢)
تعديلات	-	-	-	-	(٤١٨)	(٤١٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٤١,٢٨٥	٣٨,١٧٤	٨٢,٧٤٠	٤٢,٠٩٤	١٩,٦٢٢	٢٢٣,٩١٥
إضافات خلال السنة	-	١٦٣	١,٨٥٢	٤,٧١٣	١١,٥٤٠	١٨,٢٦٨
المُحوَّل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز (إيضاح رقم ١٥)	-	-	١,٩١٢	-	(٩,٣٣٧)	(٧,٤٢٥)
استبعادات خلال السنة	-	(١٦٣)	-	(٧,١٢٤)	-	(٧,٢٨٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٤١,٢٨٥**	**٣٨,١٧٤**	**٨٦,٥٠٤**	**٣٩,٦٨٣**	**٢١,٨٢٥**	**٢٢٧,٤٧١**
الاستهلاك المتراكم وانخفاض القيمة المتراكم:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	٢,٨٨٢	٢١,١٠١	٦١,٤٢٢	٢١,٦٣٠	-	١٠٧,٠٣٥
الاستهلاك للسنة	١,٦٥٢	٤,٤٥٧	٦,٢١٢	٩,٢٠٨	-	٢١,٥٢٩
استبعادات	-	-	(٢٠٢)	(١٠,٦٥١)	-	(١٠,٨٥٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٤,٥٣٤	٢٥,٥٥٨	٦٧,٤٣٢	٢٠,١٨٧	-	١١٧,٧١١
الاستهلاك للسنة	١,٦٥٢	٤,٢٤٩	٦,٢٦٠	٨,٦٩٠	-	٢٠,٨٥١
استبعادات	-	(٨)	-	(٥,٦٤٢)	-	(٥,٦٥٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٦,١٨٦**	**٢٩,٧٩٩**	**٧٣,٦٩٢**	**٢٣,٢٣٥**	**-**	**١٣٢,٩١٢**
القيمة الدفترية:						
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٣٥,٠٩٩**	**٨,٣٧٥**	**١٢,٨١٢**	**١٦,٤٤٨**	**٢١,٨٢٥**	**٩٤,٥٥٩**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣٦,٧٥١	١٢,٦١٦	١٥,٣٠٨	٢١,٩٠٧	١٩,٦٢٢	١٠٦,٢٠٤

١٧. ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
حسابات وودائع تحت الطلب	٨٩,٧٥٢	١٧٥,١٨٧
قروض لأجل	٨٢٤,٣٣٦	٦٤٠,٧٤٢
قروض إسلامية بين البنوك	١٨,٦٣٨	٣٦٧,٢٩٠
اتفاقيات إعادة شراء قروض المُبرمة مع البنوك	٧١٩,٣٥٩	٣٨٤,١٧٩
	١,٦٥٢,٠٨٥	١,٥٦٧,٣٩٨

يتراوح متوسط سعر الفائدة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء المذكورة أعلاه المُبرمة مع البنوك ما بين ٤,٢٪ إلى ٤,٣٪ سنوياً (٢٠٢٤: ٤,٩٪ إلى ٥٪ سنوياً). تم الإفصاح عن الضمانات المقدمة كتأمين مقابل قروض إعادة الشراء هذه في إيضاح ١٣ حول البيانات المالية الموحدة.

١٧. ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك (تابع)

إن التحليل الجغرافي للودائع والأرصدة المستحقة للبنوك مُبيَّن على النحو التالي:

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	١,١٥٢,٩٨٩	٥٧٧,٤٤٩
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	٤٩٩,٠٩٦	٩٨٩,٩٤٩
	١,٦٥٢,٠٨٥	١,٥٦٧,٣٩٨

١٨ حسابات العملاء وودائع أخرى

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
حسابات جارية	٢,٦٩٢,٨٠٠	٢,٤٨٣,٣٢١
حسابات توفير	٤٧١,٠٥٦	٣٧٠,٦٨٢
ودائع لأجل	١٢,٤٦٧,٢٩٣	١٢,٣٤٨,٥٨٨
أخرى	٢٧٥,٢٢١	٢٢٧,٥٥٦
	١٥,٩٠٦,٣٧٠	١٥,٤٣٠,١٤٧

فيما يلي التحليل الجغرافي لودائع العملاء:

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	١٥,٤١٨,٠١٢	١٤,٩٧٦,٢٦٩
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	٤٨٨,٣٥٨	٤٥٣,٨٧٨
	١٥,٩٠٦,٣٧٠	١٥,٤٣٠,١٤٧

تشمل حسابات العملاء والودائع الأخرى المذكورة أعلاه حسابات وودائع إسلامية يبلغ مجموعها ٩٢٦,٦ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٣,٣١٧,٦ مليون درهم إماراتي).

١٩. ذمم دائنة والتزامات أخرى

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
أوراق قبول العملاء	٦٠٧,٤٨٣	٤٢٧,٠٦٣
فوائد وأرباح مُستحقة الدفع	١١٦,٣٨٦	١٨٤,١١٤
مُخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح رقم ١٩-١)	٥٦,٧٦١	٥٢,٠٤٩
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على التعرضات غير المُمولة	١٤,٩٨٤	١٤,٨٩١
ضريبة الدخل مستحقة الدفع (إيضاح رقم ١٩-٢)	٣٠,٩١٢	٢٠,٧٩٦
حسابات دائنة ومدينون متنوعون والتزامات أخرى	٢١٩,٤٢٦	١٤٦,١٣٦
	١,٠٤٥,٩٥٢	٨٤٥,٠٤٩

١.١٩ خطط مكافآت التقاعد

خطة الاشتراكات المُحددة

تدفع المجموعة اشتراكات عن موظفيها المؤهلين ويتم التعامل معها على أنها خطط الاشتراكات المُحددة. هذا وقد بلغ المُحمَّل للسنة فيما يتعلق بهذه الاشتراكات ما قيمته ٧ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٥,٤ مليون درهم إماراتي). تم تصنيف المعاشات مُستحقة الدفع البالغ قيمتها ٠,٩ مليون درهم إماراتي ضمن بند التزامات أخرى كما في تاريخ التقرير (٢٠٢٤: ٠,٧ مليون درهم إماراتي).

١.١٩ خطط مكافآت التقاعد (تابع)

خطة المكافآت المحددة

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها المؤهلين. تم إجراء تقييم اكتواري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤ للتحقق من القيمة الحالية لالتزامات المكافآت المحددة، وتم تكليف خبير تقييم اكتواري داخل دولة الإمارات العربية المتحدة لتقييم مقدار هذه المكافآت. وتم قياس القيمة الحالية لالتزامات المكافآت المحددة، وما يتصل بها من تكاليف الخدمة الحالية والسابقة، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. كانت الافتراضات الرئيسية المستخدمة لأغراض التقييمات على النحو التالي:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
معدل الخصم	٤,٩١٪	٥,٠٨٪
المعدل المتوقع لزيادة الرواتب	٣,٠٠٪	٣,٠٠٪

فيما يلي الحركات في القيمة الحالية لالتزامات المكافآت المحددة خلال السنة:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الرصيد في ١ يناير	٥٢,٠٤٩	٤٧,٧٠٦
تكلفة الخدمة	٤,٤٥٣	٥,١٠٣
مصروفات الفوائد	٢,٣٦٩	١,٩٨٥
خسائر إعادة القياس	٥١٧	-
مكافآت مدفوعة خلال السنة	(٢,٦٢٧)	(٢,٧٤٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٥٦,٧٦١	٥٢,٠٤٩

تتمثل افتراضات التقييم الهامة المُستخدمة لتحديد التزامات المكافآت المحددة في معدل الخصم والمعدل المتوقع لزيادة الرواتب ومعدل دوران الموظفين. تم تحديد تحليلات الحساسية أدناه بناءً على التغيرات في الافتراضات ذات الصلة المحتمل حدوثها بشكل معقول في نهاية فترة التقرير، مع الحفاظ على ثبات جميع الافتراضات الأخرى.

إذا ارتفع معدل الخصم بمقدار ٥٠ نقطة أساس، سينخفض التزام المكافآت المحددة بنسبة ٤,٠٪ (٢٠٢٤: ٤,٢٪)، في حين أن انخفاض معدل الخصم بمقدار ٥٠ نقطة أساس سيؤدي إلى زيادة الالتزام بنسبة ٤,٢٪ (٢٠٢٤: ٤,٥٪).

وبالمثل، فإن زيادة بمقدار ٥٠ نقطة أساس في معدل النمو المتوقع للرواتب ستؤدي إلى ارتفاع بنسبة ٤,٢٪ في التزام المزايا المحددة (٢٠٢٤: ٤,٤٪)، في حين أن خفضاً بمقدار ٥٠ نقطة أساس في معدل النمو المتوقع للرواتب سيؤدي إلى انخفاض بنسبة ٤٪ في الالتزام (٢٠٢٤: ٤,٢٪).

٢.١٩ ضريبة الدخل

أدى تطبيق نظام ضريبة الشركات الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠٢٣ إلى تحقيق إنجاز جوهري في الإطار المالي للدولة، مما ساهم في مواءمة الدولة مع المعايير الضريبية العالمية وتعزيز التزامها بالشفافية والنمو الاقتصادي المستدام. أصبح المرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن ضريبة الشركات والأعمال نافذًا اعتبارًا من ١ يونيو ٢٠٢٣، وكان عام ٢٠٢٤ يمثل أول عام كامل للتطبيق.

إن السنة المحاسبية للمجموعة تنتهي في ٣١ ديسمبر، فإن الفترة الضريبية تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، يجب تقديمها في أو قبل ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦. إن الدخل الخاضع للضريبة الخاص بالمنشآت التي تقع ضمن نطاق أغراض نظام ضريبة الشركات لدولة الإمارات العربية المتحدة يخضع لضريبة الشركات بمعدل ضريبي ٩٪.

تُقدر رسوم الضريبة عن الفترة المُنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ما قيمته ١٦,٣ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٢٠,٨ مليون درهم إماراتي) وهي تُمثل معدل الضريبة الفعلي بنسبة ٥,٢%. (٢٠٢٤: ٩,٣٪)

يشمل التزام ضريبة الشركات البالغ ٣٠,٩ مليون درهم إماراتي مبلغ ١٣ مليون درهم إماراتي يتعلق بضريبة القيمة المضافة.

٢٠. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع للبنك من ١,٧٣٧,٣٨٣,٠٥٠ سهماً بقيمة درهم واحد لكل منهم (٢٠٢٤: ١,٧٣٧,٣٨٣,٠٥٠ سهماً بقيمة درهم واحد لكل سهم). ويحق لكل حامل سهم من الأسهم المدفوعة بالكامل التصويت بصوت عن كل سهم، كما أن له الحق في الحصول على توزيعات أرباح.

٢١. سندات الشق الأول من رأس المال

أصدر البنك في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٥ سندات رأس مال الشق الأول ("سندات رأس المال")، من خلال شركة ذات غرض خاص وهي شركة سي بي آي تايير وان برايفت ليمتد، بقيمة بلغت ١٢٥ مليون دولار أمريكي (٤٥٩,١ مليون درهم إماراتي). تعد هذه السندات سندات رأسمالية دائمة وتحمل فائدة بنسبة ٥,٩٩٣٪ سنويًا مُعدلة من النسبة السابقة البالغة ٦,٥٪ سنويًا (محتسبة على أساس متوسط معدل المقايضة لست سنوات بالإضافة إلى ٤,٧١٪ سنويا) خلال "الفترة الأولية". بعد الفترة الأولية، وفي كل تاريخ إعادة تسعير، يتم احتساب الفائدة لفترة إعادة التسعير التالية بمتوسط معدل المقايضة لست سنوات بالإضافة إلى هامش ٤,٧١٪ سنوياً.

تسدد الفائدة على هذه السندات الرأسمالية بشكل نصف سنوي في آخر الفترة. وتُعرف "الفترة الأولية" بالفترة (اعتباراً من وتتضمن يوم) تاريخ الإصدار وحتى (باستثناء يوم) تاريخ الطلب الأول. ويعرف "تاريخ إعادة التسعير" بأنه تاريخ الطلب الأول ونفس اليوم على مدار ست سنوات تالية. ويحق للبنك المطالبة بهذه السندات الرأسمالية في ٢٣ يونيو ٢٠٢٦ وفي كل تاريخ دفع فائدة بعد ذلك، مع مراعاة استيفاء شروط معينة (بما في ذلك شروط الاتفاقية).

تعد سندات الشق الأول من رأس المال دائمة وثانوية وبدون ضمان. ويجوز للبنك اختيار عدم دفع فوائد بناءً على تقديره الخاص، وهذا من جملة شروط أخرى. ولا يحق لحامل تلك السندات الرأسمالية المطالبة بالفائدة، ولا يعد اختيار البنك عدم سداد الفائدة حدثاً من أحداث التخلف عن السداد.

٢٢ الاحتياطيات

١.٢٢ احتياطي قانوني

وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية والنظام الأساسي للبنك، يتم سنوياً تحويل ١٠٪ على الأقل من صافي الأرباح السنوية إلى الاحتياطي النظامي حتى يعادل ٥٠٪ من رأس المال المدفوع.

٢.٢٢ احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات

يمثل احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات الأرباح والخسائر المتراكمة الناشئة عند إعادة تقييم الأصول المالية المسجّلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

٣.٢٢ احتياطي مخصص مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

يتألف احتياطي مخصص مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مما يلي:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
احتياطي المخصص المحدد	-	-

وفقا لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يتم تحويل فائض مخصصات إنخفاض قيمة الائتمان المحتسبة وفقاً لمتطلبات المصرف المركزي الزائد عن مخصص خسائر الائتمان المتوقعة الخاص بتعرضات المرحلة الثالثة المُحتسب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ إلى "احتياطي المخصص المحدد" على أنها تخصيص من الأرباح المُحتجزة. لم يكن هذا الاحتياطي متاحاً لسداد توزيعات الأرباح. ومع ذلك، توقف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خلال سنة ٢٠٢٤ عن رصد متطلبات احتياطي المخصص المحدد مما أدى بدوره إلى إعادة كافة المُخصصات المُسجَّلة سابقاً إلى الأرباح المُحتجزة بقيمة ٢٧١,٩ مليون درهم إماراتي بالتوافق مع معايير إدارة مخاطر الائتمان الجديدة.

٢٢ الاحتياطيات (تابع)

٣.٢٢ احتياطي مخصص مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (تابع)

فيما يلي الحركة في هذه الاحتياطيات:

	احتياطي قانوني ألف درهم إماراتي	احتياطي إعادة تقييم الاستثمار ألف درهم إماراتي	احتياطي المخصص المحدد لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
٢٠٢٥				
كما في ١ يناير	٣٣٧,٥٣٠	(٤٨,٣٥٨)	-	٢٨٩,١٧٢
الدخل الشامل الآخر	-	١٧,٢١٣	-	١٧,٢١٣
المُحوَّل من الأرباح المحتجزة	٢٩,٤٧٨	-	-	٢٩,٤٧٨
كما في ٣١ ديسمبر	٣٦٧,٠٠٨	(٣١,١٤٥)	-	٣٣٥,٨٦٣
٢٠٢٤				
كما في ١ يناير	٣١٧,٣١٣	(٦٣,٩٢١)	٢٧١,٨٩٩	٥٢٥,٢٩١
الدخل الشامل الآخر	-	٢,٦٣٤	-	٢,٦٣٤
التحويل من/(إلى) الأرباح المحتجزة	٢٠,٢١٧	١٢,٩٢٩	(٢٧١,٨٩٩)	(٢٣٨,٧٥٣)
كما في ٣١ ديسمبر	٣٣٧,٥٣٠	(٤٨,٣٥٨)	-	٢٨٩,١٧٢

٢٣. الحصص غير المسيطرة

إن الحصص غير المسيطرة فيما يتعلق بالشركة التابعة غير المملوكة بالكامل للمجموعة مبينة أدناه.

	نسبة الملكية وحقوق التصويت %		الأرباح المخصصة للحصص غير المسيطرة للسنة		الحصص غير المسيطرة كما في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
			ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الخليجية للاستثمارات العقارية	٥٣,٠٪	٥٣,٠٪	٤٦,١٥٤	٦٧٦	١٦٦,٨٨٧	١٢٠,٧٣٣
			٤٦,١٥٤	٦٧٦	١٦٦,٨٨٧	١٢٠,٧٣٣

إن المعلومات المالية الموجزة الخاصة بالشركة الخليجية للاستثمارات العقارية التي لها حصص جوهرية غير مسيطرة مبينة أدناه، حيث تُمثِّل هذه المعلومات المالية الموجزة أدناه المبالغ قبل حذف القيود بين شركات المجموعة.

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
أصول متداولة	٣٦٠,٦٢٦	٢٥٥,٧٩١
أصول غير متداولة	-	-
إجمالي الأصول	٣٦٠,٦٢٦	٢٥٥,٧٩١
الالتزامات المتداولة والالتزامات غير المتداولة	٥,٥٥٠	-
حقوق الملكية العائدة إلى مُلاك الشركة الخليجية للاستثمارات العقارية	٣٥٥,٠٧٦	٢٥٥,٧٩١
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٣٦٠,٦٢٦	٢٥٥,٧٩١
صافي الدخل من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١٠٤,٧٩٢	٢,٠٩٦
أرباح السنة	١٠٤,٧٩٢	٢,٠٩٦
إجمالي الدخل الشامل للسنة	١٠٤,٧٩٢	٢,٠٩٦
إجمالي الدخل الشامل للسنة العائد إلى:		
مُلاك الشركة الخليجية للاستثمارات العقارية	٥٨,٦٣٨	١,٤٢٠
الحصص غير المسيطرة	٤٦,١٥٤	٦٧٦
	١٠٤,٧٩٢	٢,٠٩٦

٢٤. دخل الفوائد

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
قروض وسحوبات على المكشوف	٦٦٤,٧١٦	٧٣٨,٦٤٩
كمبيالات مخصومة	١٠,٠٧٤	١٥,٢٠٨
قروض لبنوك	٥٥,٢٠٦	٥٧,٧٨٢
أدوات دين	١١٤,٩٥٧	١١٩,١٤٩
إيداعات لدى بنوك	٣٩,٧٧٨	٤٧,٦٧٦
	٨٨٤,٧٣١	٩٧٨,٤٦٤

٢٥. إيرادات من أصول تمويلية واستثمارية إسلامية

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
المرابحة	٥١,١٣٨	٤٦,٠٣٧
إجارة	١٦,٠٠٣	٢٣,٩٤٥
صكوك إسلامية	٣٨,٤٤٣	٣٤,٥٢١
	١٠٥,٥٨٤	١٠٤,٥٠٣

٢٦ مصروفات الفائدة

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
ودائع العملاء	٤٦٧,٥٧٧	٥٠٨,٢٣٧
قروض من بنوك	٤٨,٦٠٩	١٠٣,٠٠٠
أخرى	٣,٢٩٩	٢,٦٣٧
	٥١٩,٤٨٥	٦١٣,٨٧٤

٢٧ توزيعات على مودعي الودائع الإسلامية

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
ودائع العملاء الإسلامية	٧٢,٥٠٢	٩٧,٧٨٣
ودائع استثمارية إسلامية من البنوك	٨,٧١٠	٢٧,٣١٣
	٨١,٢١٢	١٢٥,٠٩٦

٢٨. صافي دخل الرسوم والعمولات

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
دخل الرسوم والعمولات:		
عمولة على منتجات التمويل التجاري	٧١,٥٠٤	٥٩,٦٢٢
رسوم خدمات استشارية	٥٠,٨٠٢	٣٨,٤١٦
رسوم إدارة التسهيلات	٣٥,٩٣٩	٢٩,٥١٣
رسوم المقاصة والتسوية	٦,٦١٧	١٠,٧٩١
رسوم متعلقة بالبطاقات الائتمانية	٩,٦٥٩	٨,٩٢٦
رسوم وعمولات على خدمات الحساب والخدمات المصرفية	٨,٨٣٧	٧,٤٧٦
أخرى	٤,٩٧٥	٤,٩٨٨
	١٨٨,٣٣٣	١٥٩,٧٣٢
مصروفات الرسوم والعمولات:		
مصروفات متعلقة بالبطاقات الائتمانية	(١٧,٥١٩)	(١٦,٠٧٥)
أخرى	(٤,٦٢٦)	(٥,٣٢٧)
	(٢٢,١٤٥)	(٢١,٤٠٢)
	١٦٦,١٨٨	١٣٨,٣٣٠

٢٩. دخل تشغيلي آخر، بالصافي

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
أرباح صرف العملات الأجنبية	٣١,٥٨٢	٧,٣٧٠
صافي الدخل من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٩٤,٨٤٢	٢٠,٣٣٢
أرباح من بيع الأصول المالية	١١٣,٢٧٧	١٩٠,١٩٥
أخرى	٢,٩٤٠	٣,٣٩٨
	٢٤٢,٦٤١	٢٢١,٢٩٥

٣٠ مصروفات عمومية وإدارية

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
رواتب ومصروفات ذات علاقة	٢٧٠,٩٩١	٢٥٤,٢٣٠
استهلاك وإطفاء	٣٠,٠٢٥	٣١,٧٨٥
رسوم الاستشارات ورسوم قانونية	١٦,١٩٢	١٧,٠٨٨
تكاليف الصيانة	٢٩,٤١٥	٢٨,٨٢٤
أخرى	٦٧,١٣٢	٤٥,٧٣٧
	٤١٣,٧٥٥	٣٧٧,٦٦٤

لم تُقدَّم أي مُساهمات اجتماعية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤

٣١ صافي عكس/(مُخصص) انخفاض قيمة الأصول المالية

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
مُخصص خسائر الائتمان المتوقعة للسنة بعد خصم قيمة المبالغ المعكوسة	(١٠٩,٨٢٣)	(١٤٠,٤٤٨)
صافي المبالغ المستردة مقابل شطب القروض	٤١,٢٥٦	٣٧,٦٧٩
	(٦٨,٥٦٧)	(١٠٢,٧٦٩)

٣٢ صافي (مُخصص)/عكس انخفاض قيمة الأصول غير المالية

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
صافي (مُخصص)/عكس المخزون العقاري (إيضاح رقم ١١)	٢,٠٥٨	(٩٥٤)
عكس الانخفاض في قيمة الاستثمارات العقارية (إيضاح رقم ١٤)	-	٨٠٦
	٢,٠٥٨	(١٤٨)

٣٣. مصروف ضريبة الدخل

يُحتسب المصروف المُحمَّل للسنة بناءً على صافي الأرباح المُعدَّلة للسنة بمعدلات الضريبة المطبَّقة. فيما يلي المصروف المُحمَّل على بيان الدخل المُوحَّد للسنة:

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
ضريبة الدخل على الشركات		
المُحمَّل للسنة	١٦,٢٨٧	٢٠,٧٩٦
الضريبة المعترف بها في بيان الدخل الشامل الآخر		
الضريبة الحالية في الدخل الشامل الآخر	١,٦٥٢	-

٣٣. مصروف ضريبة الدخل (تابع)

فيما يلي تسوية الضريبة المفروضة على أرباح المجموعة بناءً على أساس المُحاسبة والأرباح وفقاً لقوانين الضرائب:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الأرباح قبل خصم الضريبة	**٣١١,٠٧٣**	٢٢٢,٦٥١
الضريبة وفقاً للمعدل الداخلي للشركة البالغ ٩٪	**٢٧,٩٦٣**	٢٠,٠٣٩
الأثر الضريبي للدخل غير الخاضع للضريبة عند تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة	**(١٣,٨٤٨)**	(٦٦)
الأثر الضريبي للمصروفات غير القابلة للخصم عند تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة	**٢,١٧٢**	٨٢٣
إجمالي مصروف ضريبة الدخل	**١٦,٢٨٧**	٢٠,٧٩٦
معدل الضريبة الفعلي	**٥,٢٪**	٩,٣٪

بيان الدخل الشامل الآخر

بنود لن يُعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:

التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**١,٦٩٨**	-
إعادة قياس صافي التزامات المكافآت المحددة	**(٤٦)**	-
رسوم الضريبة	**١,٦٥٢**	-

٣٤. التزامات محتملة وارتباطات

تلبيةً لاحتياجات العملاء المالية، تلتزم المجموعة بعدة ارتباطات غير قابلة للإلغاء والتزامات محتملة، والتي تشمل ضمانات مالية واعتمادات مُستندية والتزامات أخرى غير مسحوبة لتقديم قرض. بالرغم من أن هذه الالتزامات قد لا تُدرج في بيان المركز المالي الموحد، إلا أنها تتضمن مخاطر ائتمانية وبالتالي فهي تُشكل جزءاً من المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بصورة عامة.

١.٣٤ اعتمادات مستندية وضمانات

تلزم الاعتمادات المستندية والضمانات (بما في ذلك الاعتمادات المستندية الاحتياطية) المجموعة بتأدية دفعات بالنيابة عن العملاء في حال وقوع أمر محدد متعلق باستيراد وتصدير البضائع. تحمل الضمانات والاعتمادات المستندية الاحتياطية مخاطر ائتمان شبيهة بمخاطر القروض. إن المبالغ التعاقدية للالتزامات المحتملة مبينة في الجدول التالي حسب الفئة. تمثل المبالغ الواردة في الجدول الحد الأقصى للخسائر المحاسبية التي سيتم الاعتراف بها في نهاية فترة التقرير إذا لم تتمكن الأطراف الأخرى من الأداء وفقاً العقد.

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
ضمانات	**٤,٣٧٦,٠٦٠**	٣,١٩١,٥٢٧
اعتمادات مستندية	**٦٢٣,٤٩٦**	٤١٩,٣٦٣
	٤,٩٩٩,٥٥٦	٣,٦١٠,٨٩٠

٢.٣٤ ارتباطات أخرى

يوجد لدى المجموعة دائماً التزامات قائمة غير قابلة للإلغاء لتقديم قرض. وتتمثل هذه الالتزامات في تسهيلات قروض معتمدة. وبالنسبة لالتزامات القروض الموضحة في الجدول أدناه، يُفترض أن تكون هذه المبالغ قد تم سدادها بالكامل.

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
التزامات القروض	**٣,٠٧١,٧٧٠**	٢,٠٠٨,٧٤١
التزامات رأسمالية	**٤٤,٨٣٦**	٤٢,٤٤١
	٣,١١٦,٦٠٦	٢,٠٥١,١٨٢

٣٥. ربحية السهم الأساسية والمخفّضة

تحتسب ربحية السهم بقسمة أرباح السنة العائدة لملاك البنك بعد خصم الفوائد المدفوعة على سندات الشق الأول من رأس المال، على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة خلال الفترة كما يلي:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
أرباح الفترة العائد إلى ملاك البنك	**٢٤٨,٦٣٢**	٢٠١,١٧٩
خصم: الفائدة على سندات الشق الأول من رأس المال	**(٢٧,٥٢٢)**	(٢٧,٥٢٠)
صافي الأرباح العائدة إلى المساهمين	**٢٢١,١١٠**	١٧٣,٦٥٩
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة	**١,٧٣٧,٣٨٣**	١,٧٣٧,٣٨٣
ربحية السهم* (بالدرهم الإماراتي)	**٠,١٣**	٠,١٠

*كانت ربحية السهم المُخفَّضة والأساسية هي نفسها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤.

١.٣٦ النقد وما يعادله

يتألف النقد وما يعادله في بيان التدفقات النقدية الموحد من الأرصدة التالية:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
مبالغ نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي (إيضاح رقم ٦)	**١,٨١٠,١٩٩**	١,٥٧٣,٤٣٤
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك (إيضاح رقم ٧)	**١,٣٨٩,٩٧٠**	٩٣٣,٣٨٢
أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة (إيضاح رقم ١٣)	**١,٠٥٧,٣٣١**	٥٨٠,٤٤٨
	٤,٢٥٧,٥٠٠	٣,٠٨٧,٢٦٤
ناقصاً: احتياطي قانوني لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**(٧٧٤,٢٥٠)**	(٥١٠,١٤٢)
ناقصاً: أرصدة مستحقة من البنوك ذات فترة استحقاق أصلية مدتها ٩٠ يوماً أو أكثر	**(١,٢٤٣,٢١٤)**	(٨٣٧,٢٩٠)
ناقصاً: أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة ذات فترة استحقاق أصلية مدتها ٩٠ يومًا أو أكثر	**(٩٥٢,٧٨٠)**	(١٧٥,٠٠٠)
	١,٢٨٧,٢٥٦	١,٥٦٤,٨٣٢

٢.٣٦ معاملات غير نقدية:

يُمثّل هذا إضافة بمبلغ ٣٦٤ مليون درهم خلال السنة إلى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والتي تم الحصول عليها من خلال تسوية دين.

٣٧. تصنيف الأصول والالتزامات المالية

١.٣٧ الأصول والالتزامات المالية غير المشتقة والمشتقة

	بالقيمة العادلة		بالتكلفة المطفأة		الإجمالي	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الأصول المالية غير المشتقة						
مبالغ نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي	-	-	١,٨١٠,١٩٩	١,٥٧٣,٤٣٤	١,٨١٠,١٩٩	١,٥٧٣,٤٣٤
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	-	-	١,٣٨٩,٩٧٠	٩٣٣,٣٨٢	١,٣٨٩,٩٧٠	٩٣٣,٣٨٠
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	-	-	١٣,٦٨٥,٢٣١	١٤,٥٥٠,٥٠٧	١٣,٦٨٥,٢٣١	١٤,٥٥٠,٥٠٧
ذمم مدينة وأصول أخرى	-	-	١,١٦١,٣٥٠	١,٢٧٨,٧٧٥	١,١٦١,٣٥٠	١,٢٧٨,٧٧٥
أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة	٧٩٤,٦٤٧	٣٠٧,٧٨٨	-	-	٧٩٤,٦٤٧	٣٠٧,٧٨٨
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة	-	-	٣,٦٣٦,٣٩٨	٢,٨٣٨,٢٦٣	٣,٦٣٦,٣٩٨	٢,٨٣٨,٢٦٣
	٧٩٤,٦٤٧	٣٠٧,٧٨٨	٢١,٦٨٣,١٤٨	٢١,١٧٤,٣٥٩	٢٢,٤٧٧,٧٩٥	٢١,٤٨٢,١٤٧
أصول مالية مُشتقة - بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١٦٩٢	١٠,٣٢٤		-	١,٦٩٢	١٠,٣٢٤
	٧٩٦,٣٣٩	٣١٨,١١٢	٢١,٦٨٣,١٤٨	٢١,١٧٤,٣٥٩	٢٢,٤٧٩,٤٨٧	٢١,٤٩٢,٤٧١
الالتزامات المالية غير المشتقة						
أرصدة مستحقة للمصرف المركزي	-	-	-	-	-	-
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	-	-	١,٦٥٢,٠٨٥	١,٥٦٧,٣٩٨	١,٦٥٢,٠٨٥	١,٥٦٧,٣٩٨
حسابات العملاء وودائع أخرى	-	-	١٥,٩٠٦,٣٧٠	١٥,٤٣٠,١٤٧	١٥,٩٠٦,٣٧٠	١٥,٤٣٠,١٤٧
ذمم دائنة والتزامات أخرى	-	-	٩٤٣,٢٩٥	٧٧٩,٩٦٤	٩٤٣,٢٩٥	٧٧٩,٩٦٤
	-	-	١٨,٥٠١,٧٥٠	١٧,٧٧٧,٥٠٩	١٨,٥٠١,٧٥٠	١٧,٧٧٧,٥٠٩
التزامات مالية مشتقة - بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٦,٨٢١	٢,١٥٥	-		٦,٨٢١	٢,١٥٥
	٦,٨٢١	٢,١٥٥	١٨,٥٠١,٧٥٠	١٧,٧٧٧,٥٠٩	١٨,٥٠٨,٥٧١	١٧,٧٧٩,٦٦٤

٣٨. إدارة المخاطر المالية

تتعرض المجموعة للمخاطر الرئيسية التالية نتيجة استخدامها للأدوات المالية. إن التعرض لهذه المخاطر وطريقة نشأتها ظل دون تغيير عن السنة السابقة.

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر أسعار الفائدة
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية

يوضح القسم التالي سياسات إدارة المخاطر للمجموعة والتي لم يطرأ عليها تغيير عن السنة السابقة.

١.٣٨ مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر تكبد المجموعة خسائر مالية بسبب إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية. إن النشاط الرئيسي المدر للدخل للمجموعة يتمثل في قروض العملاء، وبالتالي فإن مخاطر الائتمان هي المخاطر الرئيسية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من القروض والسلفيات إلى العملاء وكذلك من الأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية والبنوك الأخرى (بما في ذلك الالتزامات ذات الصلة لتقديم القروض أو تسهيلات بطاقات الائتمان)، والاستثمارات في سندات الدين والمشتقات التي تمثل مركزاً للأصول. تضع المجموعة في الاعتبار جميع عناصر التعرض لمخاطر الائتمان مثل مخاطر التعثر في السداد لدى الطرف المقابل والمخاطر الجغرافية ومخاطر القطاع وذلك لأغراض إدارة المخاطر.

١.١.٣٨ إدارة مخاطر الائتمان

تتولى لجنة الائتمان والمخاطر التابعة للمجموعة مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان للمجموعة من خلال:

- التأكد من أن المجموعة لديها ممارسات مناسبة لمخاطر الائتمان، والتي تستند إلى الإطار العام لتقبّل المخاطر، بما في ذلك نظام فعال للرقابة الداخلية، لتحديد المخصصات الكافية بشكل ثابت وفقاً للسياسات والإجراءات المُعلنة للمجموعة والمعايير الدولية للتقارير المالية والإرشادات الإشرافية ذات الصلة.
- تحديد وتقييم وقياس مخاطر الائتمان عبر المجموعة، من الأداة الفردية إلى مستوى المحفظة.
- وضع سياسات ائتمانية لحماية المجموعة من المخاطر المحددة بما في ذلك متطلبات الحصول على ضمانات من المقترضين، لإجراء تقييم ائتماني فعال للمقترضين ومراقبة التعرضات بشكل مستمر مقابل حدود المخاطر المقررة بالمجموعة.
- الحد من تركيزات التعرض للمخاطر وفقا لنوع الأصل والأطراف المقابلة ومجالات العمل والتصنيف الائتماني والقطاع الجغرافي وغير ذلك.
- وضع إطار رقابة قوي لهيكل تفويض الصلاحيات فيما يتعلق بالموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها.
- وضع نظام تصنيف داخلي لمخاطر المجموعة والحفاظ عليه من أجل تصنيف التعرضات وفقاً لدرجة مخاطر التعثر في السداد. تخضع درجات تصنيف المخاطر للمراجعة بصورة منتظمة.
- وضع والحفاظ على عمليات المجموعة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك مراقبة مخاطر الائتمان، وإدماج المعلومات المستقبلية والأسلوب المستخدم لقياس خسائر الائتمان المتوقعة.
- التأكد من أن المجموعة لديها سياسات وإجراءات معمول بها للمحافظة بشكل مناسب على النماذج المُستخدمة لتقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة والتحقق من صحتها.
- إنشاء عملية تقييم وقياس للمخاطر الائتمانية سليمة توفر لها أساساً قوياً للأنظمة والأدوات والبيانات الشائعة لتقييم مخاطر الائتمان وحساب خسائر الائتمان المتوقعة. تقديم المشورة والتوجيه والمهارات المتخصصة لوحدات الأعمال لتعزيز أفضل الممارسات في جميع أنحاء المجموعة لإدارة مخاطر الائتمان.

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء عمليات تدقيق منتظمة للتأكد من أن الضوابط والإجراءات المعمول بها قد تم تصميمها وتنفيذها بشكل كاف.

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٢.١.٣٨ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

كما هو مبين بالإيضاح رقم ٣، تقوم المجموعة بمراقبة جميع الأصول المالية الخاضعة لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، سوف تقوم المجموعة بقياس مخصص الخسائر على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.

تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية

يتألف إطار تصنيف مخاطر الائتمان للمجموعة من إثنين وعشرين فئة. تعتمد معلومات التصنيف الائتماني على مجموعة من البيانات التي يتم تحديدها للتنبؤ بمخاطر التعثر في السداد وتطبيق حكم الائتمان القائم على الخبرة. وعند التحليل، يتم أخذ طبيعة التعرض ونوع المقترض في الاعتبار. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تدل على مخاطر التعثر في السداد.

يتم تصميم ومعايرة درجات مخاطر الائتمان بحيث تعكس مخاطر التعثر في السداد مع تدهور مخاطر الائتمان. وكلما ازدادت مخاطر الائتمان، تغير الفرق في مخاطر التعثر في السداد بين الدرجات الائتمانية. بالنسبة لكل تعرض، يتم تخصيص درجة مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي، استناداً إلى المعلومات المتاحة عن الطرف المقابل. تتم مراقبة جميع التعرضات ويتم تحديث درجة مخاطر الائتمان لتعكس المعلومات الحالية. إجراءات المراقبة المتبعة تعتبر عامة ومصممة حسب نوع التعرض.

تستخدم البيانات التالية عادةً لرصد حالات تعرض المجموعة:

- سجل السداد، بما في ذلك نسب السداد وتحليل التقادم.
- مدى استخدام الحد الممنوح.
- التحمل (سواء المطلوب أو الممنوح).
- التغيرات في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية.
- معلومات التصنيف الائتماني المتوفرة من قبل وكالات تصنيف خارجية.
- بالنسبة لمخاطر الأفراد: البيانات الناتجة داخلياً عن سلوك العميل ومقاييس القدرة على التحمل وما إلى ذلك.
- بالنسبة لمخاطر الشركات: المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق المراجعة الدورية لملفات العملاء بما في ذلك مراجعة البيانات المالية المدققة، وتحليل بيانات السوق مثل أسعار مقايضة التعثر في السداد الائتماني أو السندات المدرجة عند توفرها، وتقييم التغيرات في القطاع الذي يعمل فيه العميل وإلخ.

تستخدم المجموعة درجات مخاطر الائتمان كأحد المعطيات الأساسية لتحديد هيكل آجال احتمال التعثر في السداد مقابل حالات التعرض. تقوم المجموعة بتحصيل معلومات الأداء ومعلومات التعثر في السداد حول تعرضها للمخاطر الائتمانية التي يتم تحليلها وفقا للاختصاص أو المنطقة ووفقا لنوع المنتج والمقترض وكذلك تصنيف مخاطر الائتمان. إن المعلومات المستخدمة مستمدة من مصادر داخلية وخارجية على حد سواء اعتمادا على المحفظة التي تم تقييمها. يقدم الجدول أدناه توضيحا لتصنيف درجات مخاطر الائتمان الداخلية للمجموعة إلى التصنيفات الخارجية.

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٢.١.٣٨ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

درجة الخطورة	الاستهلاك	تصنيف موديز
١	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Aaa
٢+	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Aa١
٢	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Aa٢
٢-	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Aa٣
٣+	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	A١
٣	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	A٢
٣-	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	A٣
٤+	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Baa١
٤	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Baa٢
٤-	رقابة قياسية	Baa٣
٥+	رقابة قياسية	Ba١
٥	رقابة قياسية	Ba٢
٥-	رقابة قياسية	Ba٣
٦+	تحت الملاحظة ومراقبة خاصة	B١
٦	تحت الملاحظة ومراقبة خاصة	B٢
٦-	تحت الملاحظة ومراقبة خاصة	B٣
٧+	تحت الملاحظة ومراقبة خاصة	Caa١
٧	تحت الملاحظة ومراقبة خاصة	Caa٢
٧-	تحت الملاحظة ومراقبة خاصة	Caa٣
٨	متعثرة: دون المستوى	Ca - C
٩	متعثرة: مشكوك في تحصيلها	Ca - C
١٠	متعثرة: منخفضة القيمة	Ca - C

تستخدم المجموعة معايير مختلفة لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير لكل محفظة أصول. تشمل المعايير المستخدمة كلا من التغييرات الكمية في حالات احتمال التعثر في السداد وكذلك التغييرات النوعية. يلخص الجدول أدناه بعض المؤشرات النوعية الإرشادية التي تم تقييمها.

	المؤشرات النوعية التي تم تقييمها
قروض الأفراد	التغيرات في سلوك الأداء لدى المقترض أو المحفظة (أيام التأخر عن السداد)، نسبة القرض إلى القيمة (قروض الرهن العقاري)، تمديد الآجال الممنوحة، التحمل أو إعادة الهيكلة الفعلية أو المتوقعة، أصحاب العمل المدرجين على القائمة السوداء أو فقدان الوظيفة، التغير المعاكس في الظروف الاقتصادية، القروض غير المضمونة المسددة على دفعة واحدة.
قروض الشركات	تغير جوهري في النتائج التشغيلية للجهة المقترضة، تغير سلبي جوهري في البيئة التنظيمية أو الاقتصادية أو التكنولوجية، التحمل أو إعادة الهيكلة الفعلية أو المتوقعة، العلامات المبكرة لمشكلات للتدفقات النقدية والسيولة، أيام التأخر في السداد، تخفيض التصنيف الداخلي، زيادة جوهرية في التعرض عند التعثر في السداد بسبب التغير في قيمة الضمانات، القروض غير المضمونة المسددة على دفعة واحدة.
مبالغ مستحقة من البنوك	الزيادة الجوهرية في هامش الائتمان، تصنيفات الائتمان الخارجية
أدوات دين	الزيادة الجوهرية في هامش الائتمان، تصنيفات الائتمان الخارجية
عقود الضمانات المالية	الزيادة في مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية الأخرى للمقترض

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٢.١.٣٨ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

يتم تقييم التزامات القروض إلى جانب فئة القرض التي تلتزم المجموعة بتوفيرها، أي يتم تقييم الالتزامات الخاصة بتقديم الرهن العقاري باستخدام معايير مماثلة لقروض الرهن العقاري، في حين يتم تقييم الالتزامات لتقديم قرض الشركات باستخدام معايير مماثلة لقروض الشركات.

بصرف النظر عن نتيجة التقييم السابق، تفترض المجموعة أن مخاطر الائتمان على أصل مالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي عندما تكون الدفعات التعاقدية متأخرة السداد لأكثر من ٣٠ يوماً، ما لم يكن لدى المجموعة معلومات معقولة وثبوتية تشير إلى خلاف ذلك.

لدى المجموعة إجراءات مراقبة للتأكد من فاعلية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان، مما يعني أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان يتم تحديدها قبل أن التعرض للتخلف عن السداد أو عندما يصبح الأصل متأخر السداد لمدة ٣٠ يوماً. تقوم المجموعة بإجراء اختبارات دورية وفقا للتحليل التاريخي لتصنيفها للنظر فيما إذا كانت موجهات مخاطر الائتمان التي أدت إلى التعثر في السداد تم إظهارها بدقة في التصنيف في الوقت المناسب.

٣.١.٣٨ دمج المعلومات الاستشرافية

تقوم المجموعة بدمج المعلومات الاستشرافية في كل من تقييمها لما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة ما قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي بها وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. تم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام ثلاثة سيناريوهات تطلعية – التصاعدي وخط الأساس والعكس. يتم حساب خسائر الائتمان المتوقعة لكل سيناريو ويتم ترجيحه حسب احتمالية حدوث ذلك السيناريو.

استناداً إلى البيانات التاريخية حول مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المستمدة من قاعدة بيانات موديز، تصوغ المجموعة وجهة نظر "حالة أساسية" للاتجاه المستقبلي للتوقعات الاقتصادية التي تحرك معدلات التعثر في السداد لكل محفظة من الأدوات المالية. يمثل السيناريو الأساسي النتيجة الأكثر ترجيحاً ويتماشى مع المعلومات التي تستخدمها المجموعة لأغراض أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانية وأنشطة الأعمال الأخرى. السيناريو المعاكس يمثل نتائج أكثر تشاؤما، في حين يمثل السيناريو التصاعدي سيناريو يتفوق فيه عنصر الاقتصاد على خط الأساس.

أعادت المجموعة تطوير نماذج الاقتصاد الكلي لدمج أحدث البيانات والتغيرات في المحفظة. وباستخدام منهجية قوية لنمذجة الاقتصاد الكلي، حددت المجموعة ووثقت عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية التي تدفع التغيير في معدلات التعثر في السداد لكل محفظة من الأدوات المالية. بعد بيانات وتوقعات الاقتصاد الكلي المستمدة من قاعدة بيانات موديز، استخدمت المجموعة من قبل المجموعة لدمج المعلومات الاستشرافية في هيكل المدة لكل من احتمالية التعثر والخسائر الناتجة عن التعثر المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- الحسابات القومية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحتمل (بالمليار درهم إماراتي لعام ٢٠١٠)
- نسبة إشغال الفنادق (٪) - أبوظبي
أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن، (كان المؤشر القياسي لعام ٢٠١٠ = ١٠٠) - أبوظبي
- أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن، (كان المؤشر القياسي لعام ٢٠١٠ = ١٠٠) - أبوظبي
- أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن (درهم إماراتي للمتر المربع) - دبي
- أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن (٢٠١٠ درهم إماراتي للمتر المربع) - أبوظبي
- مؤشر أسعار المستهلك (مؤشر ٢٠٢١ = ١٠٠)
- مؤشر أسعار الأسهم: المؤشر العام لسوق دبي المالي (المؤشر)
- الإنتاج الصناعي: الإجمالي - أبوظبي (مؤشر ٢٠٢١ = ١٠٠)
- إحصاء القوى العاملة: معدل البطالة (٪)
- معدل الفائدة: ٣ أشهر بسعر إيبور (% سنوياً)

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٣.١.٣٨ دمج المعلومات الاستشرافية (تابع)

يلخص الجدول أدناه مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المدرجة في السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ للسنوات من ٢٠٢٦ إلى ٢٠٢٨ في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي الدولة التي تمارس فيها المجموعة أعمالها، وبالتالي فهي الدولة التي لها تأثير جوهري على خسائر الائتمان المتوقعة.

ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨
الحسابات القومية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحتمل (بالمليار درهم إماراتي لعام ٢٠١٠)			
• السيناريو التصاعدي	٢,٠٣٣	٢,١٣٥	٢,٢٢٣
• سيناريو الحالة الأساسية	٢,٠٠٦	٢,٠٨٣	٢,١٦٠
• السيناريو العكسي	١,٩٥٦	١,٩٩٢	٢,٠٥٤
- نسبة إشغال الفنادق (٪) - أبوظبي			
• السيناريو التصاعدي	٧٤,٠٠	٧٣,٢١	٧٢,٥١
• سيناريو الحالة الأساسية	٧١,٢٢	٧١,٥٧	٧١,٩٠
• السيناريو العكسي	٦٤,٧٨	٦٨,٣٨	٧٢,٣٧
أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن، (كان المؤشر القياسي لعام ٢٠١٠ = ١٠٠) - أبوظبي			
• السيناريو التصاعدي	١٢٢	١٢٩	١٣٥
• سيناريو الحالة الأساسية	١١٦	١٢٢	١٢٨
• السيناريو العكسي	٩٢	٩٣	١٠٠
أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن، (كان المؤشر القياسي لعام ٢٠١٠ = ١٠٠) - أبوظبي			
• السيناريو التصاعدي	١٠٩	١١١	١١٣
• سيناريو الحالة الأساسية	١٠٥	١٠٦	١٠٨
• السيناريو العكسي	٨٦	٨٣	٨٦
أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن (درهم إماراتي للمتر المربع) - دبي			
• السيناريو التصاعدي	٢٥,٣٨٦	٢٨,٤٩٨	٣١,٥٩٣
• سيناريو الحالة الأساسية	٢٤,٢٣٠	٢٧,٠٣٦	٣٠,٠٦٠
• السيناريو العكسي	١٩,١٠٠	٢٠,٥٧٠	٢٣,٤١٩
أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن (٢٠١٠ درهم إماراتي للمتر المربع) - أبوظبي			
• السيناريو التصاعدي	١٣,٢٨٥	١٣,٦٣٢	١٣,٨٧٥
• سيناريو الحالة الأساسية	١٢,٧٩٥	١٣,٠١٢	١٣,٢٤٦
• السيناريو العكسي	١٠,٥٢٠	١٠,١٧٧	١٠,٤٧٥
مؤشر أسعار المستهلك (مؤشر ٢٠٢١ = ١٠٠)			
• السيناريو التصاعدي	١١٢	١١٤	١١٧
• سيناريو الحالة الأساسية	١١٢	١١٤	١١٦
• السيناريو العكسي	١١١	١١٢	١١٥
مؤشر أسعار الأسهم: المؤشر العام لسوق دبي المالي (المؤشر)			
• السيناريو التصاعدي	١٠,٨١٣	١٠,٨٨٦	١١,٠٩٨
• سيناريو الحالة الأساسية	١٠,٠٧٨	١٠,٢٥١	١٠,٥٠٥
• السيناريو العكسي	٧,٤٣٦	٨,٠٩٢	٨,٧٤٠

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٣.١.٣٨ دمج المعلومات الاستشرافية (تابع)

ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨
الإنتاج الصناعي: الإجمالي - أبوظبي (مؤشر ٢٠٢١ = ١٠٠)			
• السيناريو التصاعدي	١٤٦	١٥٤	١٦١
• سيناريو الحالة الأساسية	١٤٣	١٥٠	١٥٧
• السيناريو العكسي	١٣٥	١٣٩	١٤٩
إحصاء القوى العاملة: معدل البطالة (٪)			
• السيناريو التصاعدي	١	٢	٢
• سيناريو الحالة الأساسية	٢	٢	٢
• السيناريو العكسي	٣	٢	٢
معدل الفائدة: ٣ أشهر بسعر إيبور (% سنوياً)			
• السيناريو التصاعدي	٣	٣	٣
• سيناريو الحالة الأساسية	٣	٣	٣
• السيناريو العكسي	٢	١	٢

يلخص الجدول أدناه مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المدرجة في السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ للسنوات من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٧ في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي الدولة التي تمارس فيها المجموعة أعمالها، وبالتالي فهي الدولة التي لها تأثير جوهري على خسائر الائتمان المتوقعة.

ديسمبر ٢٠٢٤

	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
نسبة الدين الحكومي العام إلى إجمالي الناتج المحلي، (بالنسبة المئوية غير المُعدَّلة موسمياً)			
• السيناريو التصاعدي	٢٢	٢٣	٢٥
• سيناريو الحالة الأساسية	٢٧	٢٨	٢٩
• السيناريو العكسي	٣٨	٤١	٣٩
المؤشر القياسي لأسعار المنازل: العقارات، (كان المؤشر القياسي لعام ٢٠١٠ = ١٠٠، غير مُعدَّل موسمياً)			
• السيناريو التصاعدي	١٤٣	١٥٠	١٥٩
• سيناريو الحالة الأساسية	١٣٧	١٤٣	١٥٢
• السيناريو العكسي	١١٢	١١٢	١٢٠
الطاقة: عملية الإنتاج - النفط الخام بما في ذلك المكثفات النفطية، (مليون برميل يومياً، غير مُعدَّل موسمياً)			
• السيناريو التصاعدي	٤	٤	٤
• سيناريو الحالة الأساسية	٤	٤	٤
• السيناريو العكسي	٣	٤	٤
الحسابات القومية: إجمالي الناتج المحلي - العقارات - أبوظبي، (٢٠١٧: مليون دولار أمريكي، المُعدل السنوي المُعدل موسمياً)			
• السيناريو التصاعدي	٢٤٨,٩٨٤	٢٥٥,٢٦٦	٢٦٣,٦٣٢
• سيناريو الحالة الأساسية	٢٤١,٩٣٠	٢٤٧,٥٣٣	٢٥٥,٥٠٥
• السيناريو العكسي	٢٢٥,٣٤٩	٢٢٩,٤٣٥	٢٤٠,٦٥١
أسعار العقارات السكنية - أبوظبي: جميع المساكن، (كان المؤشر القياسي لعام ٢٠١٠ = ١٠٠، غير مُعدَّل موسمياً)			
• السيناريو التصاعدي	١٠٧	١١٢	١١٨
• سيناريو الحالة الأساسية	١٠٢	١٠٦	١١٢
• السيناريو العكسي	٨٠	٨١	٨٧
تكلفة وحدة العمل، (كان المؤشر لعام ٢٠١٠ = ١٠٠، مُعدَّل موسمياً)			
• السيناريو التصاعدي	١٣٨	١٤١	١٤٠
• سيناريو الحالة الأساسية	١٣٤	١٣٦	١٣٦
• السيناريو العكسي	١٣٦	١٣٦	١٣٤

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٣.١.٣٨ دمج المعلومات الاستشرافية (تابع)

ديسمبر ٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧
مؤشر أسعار الأسهم: المؤشر العام لسوق دبي المالي (المؤشر، غير مُعدَّل موسمياً)			
• السيناريو التصاعدي	٩,٨٧١	٩,٩١١	١٠,٢٧٤
• سيناريو الحالة الأساسية	٩,١٩٣	٩,٤٠٦	٩,٨١٠
• السيناريو العكسي	٥,٩٩٥	٧,٣٠٠	٧,٩٥٠
التمويل الحكومي العام: الإيرادات (مليار درهم إماراتي، المُعدل السنوي المُعدل موسمياً)			
• السيناريو التصاعدي	٦٠٥	٥٣٣	٥١٢
• سيناريو الحالة الأساسية	٥١٣	٥٠٧	٤٨٩
• السيناريو العكسي	٣٦٧	٤١٩	٤٢٧
الحسابات القومية: إجمالي الناتج المحلي - العقارات - دبي، (٢٠١٧: مليون دولار أمريكي، المُعدل السنوي غير المُعدل موسمياً)			
• السيناريو التصاعدي	١٣٦,٦١٨	١٤٢,٧٠٤	١٤٨,٧٩٥
• سيناريو الحالة الأساسية	١٣٢,٧٤٨	١٣٨,٣٨١	١٤٤,٢٠٨
• السيناريو العكسي	١٢٣,٦٥٠	١٢٨,٢٦٤	١٣٥,٨٢٥
أسعار العقارات السكنية - دبي: جميع المساكن (درهم إماراتي للمتر المربع، غير مُعدَّل موسمياً)			
• السيناريو التصاعدي	٢١,٠٠٦	٢٣,٣٦٤	٢٦,٠٧٨
• سيناريو الحالة الأساسية	٢٠,٠٥٠	٢٢,١٦٥	٢٤,٨١٢
• السيناريو العكسي	١٥,٨٠٥	١٦,٨٦٤	١٩,٣٣١

لم يكن هناك تأثير حساسية جوهري على خسائر الإئتمان المتوقعة إذا ما تغيرت متغيرات الإقتصاد الكلي (المُحددة أعلاه) حسب سيناريوهات الحالة الأساسية والتصاعدي والعكسي.

تم استخدام معايير المخاطر التالية من قبل البنك لقياس خسائر الائتمان المتوقعة:

- احتمالية التعثر في السداد.
- الخسائر الناتجة عن التعثر في السداد.
- التعرض وقت حدوث التعثر.

كما هو موضح أعلاه، يتم اشتقاق هذه المعلومات بشكل عام من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى ويتم تعديلها لتعكس المعلومات الاستشرافية المرجحة بالاحتمالية.

تُعرف احتمالية التعثر في السداد بالاحتمال المتوقع بأن مجموعة من المدينين سوف تتخلف عن السداد خلال الأفق الزمني المستقبلي المحدد مسبقاً. لكل محفظة من الأدوات المالية، يتم تقدير احتمالية التعثر في السداد باستخدام نماذج إحصائية قوية - نماذج التصنيف لمرافق البيع بالجملة نماذج معدل التدوير لمنشآت البيع بالتجزئة. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى بيانات مجمعة داخلياً تشتمل على عوامل كمية ونوعية. تم تنفيذ تعديل الاقتصاد الكلي لاحتمالية التعثر في السداد كما هو موضح أعلاه ليعكس المعلومات الاستشرفية.

تعد الخسائر الناتجة عن التعثر في السداد بمثابة تقدير للخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد. تُقدّر المجموعة الخسائر الناتجة عن التعثر في السداد بالاستناد إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع استلامها المقرض، مع الأخذ في الحسبان التدفقات النقدية الناتجة من أي ضمانات. تتناول نماذج الخسائر الناتجة عن التعثر في السداد للأصول المضمونة توقعات تقييم الضمانات المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار خصومات البيع والوقت اللازم لتحقيق الضمانات والضمانات المتداخلة وأقدمية المطالبة وتكلفة تحقيق الضمانات ومعدلات التعافي (أي الخروج من حالة عدم الانتظام في السداد).

وتتناول نماذج الخسائر المتوقعة عن التعثر في السداد للأصول غير المضمونة وقت الاسترداد ومعدلات الاسترداد وأقدمية المطالبات. تسند عملية الاحتساب إلى أساس التدفق النقدي المخصوم، حيث يتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للقرض.

التعرض الناتج عن التعثر في السداد هو تقدير التعرض في تاريخ التعثر في السداد في المستقبل، مع مراعاة التغيرات المتوقعة في التعرض عقب تاريخ التقرير، بما في ذلك سداد المبلغ الأساسي والفائدة والسحب المتوقع للتسهيلات الملتزم بها.

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٤.١.٣٨ قياس خسائر الائتمان المتوقعة (تابع)

إن منهج وضع النماذج لدى المجموعة الخاص بالتعرض الناتج عن التعثر في السداد يعكس التغيرات المتوقعة في الرصيد المُستحق على مدى فترة التعرض للقروض المسموح بها بموجب الشروط التعاقدية الحالية، مثل بيانات الإطفاء والتغيرات في استخدام الالتزامات غير المسحوبة وإجراءات التخفيف الائتماني المتخذة قبل التخلف عن السداد. تستخدم المجموعة نماذج التعرض الناتج عن التعثر في السداد مما يعكس خصائص المحافظ.

تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة مع الأخذ في الاعتبار مخاطر التعثر في السداد خلال فترة التعاقد القصوى (بما في ذلك خيارات التمديد) التي يتعرض فيها البنك لمخاطر الائتمان وليس لفترة أطول، حتى لو كان تمديد العقد أو تجديده يعد من الممارسات الشائعة في مجال العمل. ومع ذلك، بالنسبة للأدوات المالية مثل البطاقات الائتمانية والتسهيلات الائتمانية المتجددة وتسهيلات السحب على المكشوف التي تشتمل على قرض وعنصر الالتزام غير المسحوب، فإن القدرة التعاقدية للمجموعة على طلب السداد وإلغاء الالتزام غير المسحوب لا تحد من تعرض المجموعة لخسائر الائتمان إلى فترة إشعار تعاقدي.

بالنسبة لهذه الأدوات المالية، تقيس المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة على مدار الفترة التي تتعرض فيها لمخاطر الائتمان ولن يتم تخفيف خسائر الائتمان المتوقعة من خلال إجراءات إدارة مخاطر الائتمان، حتى إذا كانت تلك الفترة تمتد إلى ما بعد الحد الأقصى من الفترة التعاقدية. ليس لتلك الأدوات المالية أجل ثابت أو جدول سداد مُحدد ولها فترة إلغاء تعاقدية قصيرة. وبالرغم من ذلك، لا تقوم المجموعة بتطبيق حقها التعاقدي أثناء أعمال الإدارة اليومية العادية بإلغاء هذه الأدوات المالية.

ويرجع ذلك إلى أن هذه الأدوات المالية تدار على أساس جماعي ويتم إلغاؤها فقط عندما تصبح المجموعة على علم بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيلات. يتم تقدير هذه الفترة الأطول مع الأخذ في الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي تتوقع المجموعة اتخاذها للتخفيف من خسائر الائتمان المتوقعة، على سبيل المثال: تخفيض في حدود القرض أو إلغاء التزاماته.

٥.١.٣٨ المجموعات القائمة على خصائص المخاطر المشتركة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة مثل نوع الأداة ودرجة مخاطر الائتمان ونطاق استخدام ونوع الضمان. تتم مراجعة المجموعات بشكل دوري للتأكد من أن كل مجموعة تتألف من التعرضات المتجانسة.

٦.١.٣٨ جودة الائتمان

تركيزات مخاطر الائتمان

تعرض الجداول التالية تحليل لتركيزات مخاطر الائتمان للمجموعة حسب فئة الأصول المالية، مع مراعاة انخفاض القيمة. تمثل المبالغ الواردة في الجدول إجمالي المبالغ الدفترية. وبالنسبة لالتزامات القروض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة، على التوالي.

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٦.١.٣٨ جودة الائتمان (تابع)

تركز المخاطر حسب القطاع	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
أرصدة لدى بنوك مركزية		
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	١,٨١٠,١٩٩	١,٥٧٣,٤٣٤
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك		
بنوك أخرى	١,٣٨٩,٩٧٠	٩٣٣,٣٨٢
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي		
قروض الأفراد		
رهونات	٦٢٩,٦٤٢	٥٧٢,٠٧٢
قروض غير مضمونة	٤٦١,٧٠٢	٤٣٢,٠٩٤
	١,٠٩١,٣٤٤	١,٠٠٤,١٦٦
قروض الشركات		
العقارات	٤,٦٨٧,٠٨٣	٢,٥١٤,٩٤٤
الإنشاءات	٨٣٧,٦٧٨	٧٥٤,١٧٣
التجارة	١,٦٢٢,١٠٨	١,٢٥٤,٥٥٨
التصنيع	١,٠٧٥,٨٩٨	١,١١٤,٥٧٦
النقل والتخزين والاتصالات	٢٣٧,٠٨٣	٢٤٥,٣٤٩
الغاز والكهرباء والمياه	٦٩٦,٣٨٤	١,٠١٤,٥٣٩
الحكومة	٦٠٢,٢٧٤	٧٠٧,٨٠٧
مؤسسات مالية غير بنكية	٢٣٩,٧٨٥	١٦٦,٧٥٣
شركات الاستثمار / الشركات القابضة	١,٣٧٥,٧٩٥	١,٧٨٦,٧٨٠
التعدين واستغلال المجاجر	٣٤٤,١٠٤	٥٣٧,٤٣٨
أخرى	٦٩٣,١٤٦	٦٣٧,١٢١
	١٢,٤١١,٣٣٨	١٠,٧٣٤,٠٣٨
أصول تمويلية واستثمارية إسلامية		
قروض الشركات		
العقارات	١٦,٦٠١	٢,٣٢٥,٦٦٠
الإنشاءات	١٢,٣٦٠	١٢١,٨١٣
التجارة	٢٥,٩٣٤	٤٧,٥٢٤
التصنيع	٢٤,٧٢٩	٦٣,٠٤٤
مؤسسات مالية غير بنكية	-	١٦,٠٥٣
أخرى	١٠٢,٩٢٥	٢٣٨,٢١١
	١٨٢,٥٤٩	٢,٨١٢,٣٠٣
	١٣,٦٨٥,٢٣١	١٤,٥٥٠,٥٠٧
ذمم مدينة وأصول أخرى		
الإنشاءات	١٢١,١٣٢	٧٨,١٥٠
التجارة	١١٣,٣٤٧	١٠٨,١٢٢
التصنيع	٣٨٦,٨٥٨	٢٤٧,٦٨١
العقارات	٢٦١,٢٨٨	٦٣٦,٢٨٩
بنوك ومؤسسات مالية	٤٦,٢٧٢	-
أخرى	١٤٦,٣٠٨	٢٠٨,٥٣٣
	١,٠٧٥,٢٠٥	١,٢٧٨,٧٧٥
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة		
حكومات سيادية	٢,٦٧٥,٨٥٣	٢,٢٠١,١٤١
مؤسسات مالية وأخرى	٦٥٩,٨٢٩	٦٣٧,١٢٢
العقارات	٢٦٣,٩٩٢	-
النقل والتخزين والاتصالات	٣٦,٧٢٤	-
	٣,٦٣٦,٣٩٨	٢,٨٣٨,٢٦٣
التزامات القروض والاعتمادات المستندية وعقود الضمانات المالية		
قروض الأفراد	١٧٥,٠١٠	١٧١,٣٧٠
العقارات	١٠٥,٢٢٦	١٣٦,١٢١
الإنشاءات	٥,٢٧٢,٩٩٨	٣,٢٩٨,٤٨٥
التجارة	٦٧٧,٥٥٥	٧٧٢,٤٩١
التصنيع	١,٠٠١,٦٦٥	٦٤٢,٥٧٠
النقل والتخزين والاتصالات	٢٣,٨٨٩	١٥,٨٨٩
النفط والغاز والمنتجات البترولية	-	٨٩,٩٧٤
الحكومة	٣٠٣,٦٩٤	٥,٣٥٠
مؤسسات مالية ومؤسسات مالية غير بنكية	٩٧,٦٦٦	١٧٦,١٥٣
أخرى	٤١٣,٦٢٣	٣١١,٢٢٩
	٨,٠٧١,٣٢٦	٥,٦١٩,٦٣٢
	٢٩,٦٦٨,٣٢٩	٢٦,٧٩٣,٩٩٣

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٦.١.٣٨ جودة الائتمان (تابع)

تركز المخاطر حسب المنطقة

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الإمارات العربية المتحدة	**٢٥,٦٥٣,٢٤٦**	٢٤,٠٠٩,٣٣٦
مجلس التعاون الخليجي	**١,٩٣٢,٧٥٣**	١,٠٦٦,٢٨٤
دول عربية أخرى	**٢٢٤,٨٥٥**	٢٩٢,٧٩٧
أوروبا	**١٢٨,٩١٩**	١٠٢,٠٩٣
الولايات المتحدة الامريكية	**٦٠,٤٩٧**	٥٣,٩١٧
آسيا	**١,٢٧٠,٧٧٩**	١,٠٣٤,٧١٠
أخرى	**٣٩٧,٢٨٠**	٢٣٤,٨٥٦
	٢٩,٦٦٨,٣٢٩	٢٦,٧٩٣,٩٩٣

التعرض لمخاطر الائتمان وفقا لفئة الأصول المالية والمرحلة

يقدم الجدول التالي معلومات موجزة بشأن التعرض لمخاطر الائتمان للمجموعة لكل فئة من فئات الأصول المالية (الخاضعة لانخفاض القيمة).

	٣١-ديسمبر٢٠٢٥				٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة		القيمة الدفترية	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة		القيمة الدفترية
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي		ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي		ألف درهم إماراتي
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي								
المرحلة ١	١,٨١٠,١٩٩	-		١,٨١٠,١٩٩	١,٥٧٣,٤٣٤	-		١,٥٧٣,٤٣٤
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك								
المرحلة ١	١,٣٨٩,٩٧٠	(٤,٩٢٠)		١,٣٨٥,٠٥٠	٩٣٣,٣٨٢	(٣,٠٢٠)		٩٣٠,٣٦٢
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي								
المرحلة ١	١٠,٨٩٥,٧٨٨	(٤٤,١٥٣)		١٠,٨٥١,٦٣٥	١٠,٧٩١,٠٦٧	(٥٢,٦٧٨)		١٠,٧٣٨,٣٨٩
المرحلة ٢	٩٧٣,٧٩٠	(١٦٥,٨١١)		٨٠٧,٩٧٩	١,٤٤١,٦٤٨	(٢٣١,٨٣٠)		١,٢٠٩,٨١٨
المرحلة ٣	١,٨١٥,٦٥٣	(٥٤٧,٣٤١)		١,٢٦٨,٣١٢	٢,٣١٧,٧٩٢	(٦٨٣,٠٨٨)		١,٦٣٤,٧٠٤
	١٣,٦٨٥,٢٣١	(٧٥٧,٣٠٥)		١٢,٩٢٧,٩٢٦	١٤,٥٥٠,٥٠٧	(٩٦٧,٥٩٦)		١٣,٥٨٢,٩١١
ذمم مدينة وأصول أخرى (باستثناء المبالغ المدفوعة مقدماً والدُفعات المُقدَّمة)								
المرحلة ١	٩١١,١٣٤	(٥,١٣٠)		٩٠٦,٠٠٤	١,٠٧٣,٤٣٨	(٣,١٥١)		١,٠٧٠,٢٨٧
المرحلة ٢	٥٤,٠٩٦	(١,١٦٠)		٥٢,٩٣٦	٤٢,٢١٤	(٩٥٣)		٤١,٢٦١
المرحلة ٣	١٠٩,٩٧٥	-		١٠٩,٩٧٥	١٦٣,١٢٣	-		١٦٣,١٢٣
	١,٠٧٥,٢٠٥	(٦,٢٩٠)		١,٠٦٨,٩١٥	١,٢٧٨,٧٧٥	(٤,١٠٤)		١,٢٧٤,٦٧١
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة								
المرحلة ١	٣,٦٣٦,٣٩٨	(١٧,٨٩٠)		٣,٦١٨,٥٠٨	٢,٨٣٨,٢٦٣	(١٣,٧٠٢)		٢,٨٢٤,٥٦١
التزامات القروض والاعتمادات المستندية وعقود الضمانات المالية								
المرحلة ١	٧,٧٧٧,٤٠٠	(١١,٩٠٨)		٧,٧٦٥,٤٩٢	٥,٢٦٢,٥٦٤	(٩,٢٤٣)		٥,٢٥٣,٣٢١
المرحلة ٢	٢٧٠,٣٨٢	(٢,٨٥٥)		٢٦٧,٥٢٧	٢٧٧,٠٥٢	(٥,٤٢٧)		٢٧١,٦٢٥
المرحلة ٣	٢٣,٥٤٤	(٢٢١)		٢٣,٣٢٣	٨٠,٠١٥	(٢٢١)		٧٩,٧٩٤
	٨,٠٧١,٣٢٦	(١٤,٩٨٤)		٨,٠٥٦,٣٤٢	٥,٦١٩,٦٣١	(١٤,٨٩١)		٥,٦٠٤,٧٤٠

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٦.١.٣٨ جودة الائتمان (تابع)

توضح الجداول التالية تحليلاً لحركة مُخصص خسائر الائتمان المتوقعة وإجمالي القيمة الدفترية خلال الفترة فيما يتعلق بالقروض والسلفيات والتمويل الإسلامي

الحركة في خسائر الائتمان المتوقعة	المرحلة ١ خسائر الائتمان المتوقعة لـ ١٢ أشهر ألف درهم إماراتي	المرحلة ٢ على مدى عمر الأداة خسائر الائتمان المتوقعة ألف درهم إماراتي	المرحلة ٣ على مدى عمر الأداة خسائر الائتمان المتوقعة ألف درهم إماراتي	الأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية على مدى عمر الأداة خسائر الائتمان المتوقعة ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
كما في ١ يناير ٢٠٢٥	٥٢,٦٧٨	٢٣١,٨٣٠	٦٨٣,٠٨٨	-	٩٦٧,٥٩٦
التحويل إلى المرحلة ١	٢,١٤٣	(٢,١٤٣)	-	-	-
التحويل إلى المرحلة ٢	(٨٨٥)	٣,٣٣٩	(٢,٤٥٤)	-	-
التحويل إلى المرحلة ٣	(١٠١)	(٥٥,٤٥٣)	٥٥,٥٥٤	-	-
التغيّر في خسائر الائتمان المتوقعة	(١٠,٧٨١)	١,٩١١	٢٤٧,٣٩٦	-	٢٣٨,٥٢٦
مشطوبات	-	-	(٣٠٠,٥٤٣)	-	(٣٠٠,٥٤٣)
أصول مالية جديدة معترف بها	٧,٣٧٥	-	-	-	٧,٣٧٥
أصول مالية تم إيقاف الاعتراف بها	(٦,٢٧٦)	(١٣,٦٧٣)	(١٣٥,٧٠٠)	-	(١٥٥,٦٤٩)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٤٤,١٥٣	١٦٥,٨١١	٥٤٧,٣٤١	-	٧٥٧,٣٠٥
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٤٦,٥٧٥	٢٠١,٤٢٥	٥٣٨,٤٣٩	-	٧٨٦,٤٣٩
التحويل إلى المرحلة ١	٩,٦٠٩	(٩,٦٠٩)	-	-	-
التحويل إلى المرحلة ٢	(٣٥٨)	٢٢,٩٩٥	(٢٢,٦٣٧)	-	-
التحويل إلى المرحلة ٣	(١٩٠)	(٢٤,٨٠٦)	٢٤,٩٩٦	-	-
التغيّر في خسائر الائتمان المتوقعة	(٧,٤٦٩)	٤١,٩٦٦	٢٧٢,٨٠٨	-	٣٠٧,٣٠٥
مشطوبات	-	-	(٣٤,٢٦٤)	-	(٣٤,٢٦٤)
أصول مالية جديدة معترف بها	١٠,٣٠٩	-	-	-	١٠,٣٠٩
أصول مالية تم إيقاف الاعتراف بها	(٥,٧٩٨)	(١٤١)	(٩٦,٢٥٤)	-	(١٠٢,١٩٣)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٥٢,٦٧٨	٢٣١,٨٣٠	٦٨٣,٠٨٨	-	٩٦٧,٥٩٦

الحركة في إجمالي التعرض	المرحلة ١ ألف درهم إماراتي	المرحلة ٢ ألف درهم إماراتي	المرحلة ٣ ألف درهم إماراتي	الأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
كما في ١ يناير ٢٠٢٥	١٠,٧٩١,٠٦٧	١,٤٤١,٦٤٨	٢,٣١٧,٧٩٢	-	١٤,٥٥٠,٥٠٧
التحويل إلى المرحلة ١	١١٠,٣٦٢	(١١٠,٣٦٢)	-	-	-
التحويل إلى المرحلة ٢	(١١٩,٠٩٨)	٢٥٦,٣٤٨	(١٣٧,٢٥٠)	-	-
التحويل إلى المرحلة ٣	(٤,٦٤١)	(٣١٦,١٨٠)	٣٢٠,٨٢١	-	-
التغير في التعرضات	(٥٠١,٤١٩)	(٢٢٦,٩٢٢)	(٨,٦٣٨)	-	(٧٣٦,٩٧٩)
مشطوبات	-	-	(٣٠٠,٥٤٣)	-	(٣٠٠,٥٤٣)
أصول مالية جديدة معترف بها	١,٩٤١,٩١٠	-	-	-	١,٩٤١,٩١٠
أصول مالية تم إيقاف الاعتراف بها	(١,٣٢٢,٣٩٣)	(٧٠,٧٤٢)	(٣٧٦,٥٢٩)	-	(١,٧٦٩,٦٦٤)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	١٠,٨٩٥,٧٨٨	٩٧٣,٧٩٠	١,٨١٥,٦٥٣	-	١٣,٦٨٥,٢٣١
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٩,٢٤٤,٦٥٥	١,٧٣١,٧٣٩	٢,٤١٨,٤٨٤	-	١٣,٣٩٤,٨٧٨
التحويل إلى المرحلة ١	٧٧,٥٢٩	(٧٧,٥٢٩)	-	-	-
التحويل إلى المرحلة ٢	(٩٨,٢٩٤)	١٨٢,٢٦٥	(٨٣,٩٧١)	-	-
التحويل إلى المرحلة ٣	(١٠,٧٧٧)	(٤٠٤,٢٣٥)	٤١٥,٠١٢	-	-
التغير في التعرضات	١,٣٩٠,٩٨٦	١٩,٥٦٦	١٢٦,٢١٤	-	١,٥٣٦,٧٦٦
مشطوبات	-	-	(٣٤,٢٦٤)	-	(٣٤,٢٦٤)
أصول مالية جديدة معترف بها	١,٧٦٠,١٩٩	-	-	-	١,٧٦٠,١٩٩
أصول مالية تم إيقاف الاعتراف بها	(١,٥٧٣,٢٣١)	(١٠,١٥٨)	(٥٢٣,٦٨٣)	-	(٢,١٠٧,٠٧٢)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٠,٧٩١,٠٦٧	١,٤٤١,٦٤٨	٢,٣١٧,٧٩٢	-	١٤,٥٥٠,٥٠٧

لم تكن هناك أي تحركات كبيرة بين المراحل في الفئات الأخرى من الأصول المالية الخاضعة لإنخفاض القيمة.

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣٨,١ مخاطر الائتمان (تابع)

٧-١.٣٨ تحديد أحد حالات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

كما هو موضح في الإيضاح رقم ٢.١.٣٨، إذا شهدت مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي زيادة جوهرية، تقيس المجموعة مخصص الخسائر على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة بدلاً من ١٢ شهراً، أي أنه يتم ترحيل الأصول المالية من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢. وتقع أي من حالات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر حدوث التعثر، على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تواصل المجموعة مراجعة محفظتها بحثاً عن مؤشرات أخرى بشأن مخاطر الائتمان، وأي تدهور مالي يتجاوز ضغوط السيولة المؤقتة وما إذا كان من المحتمل أن يكون قصير الأجل أو على المدى الطويل.

مدى معقولية المعلومات الاستشرافية والاحتمالية المرجحة

كما هو مُبيَّن في الإيضاح رقم ٣٨-١-٣، من خلال أسلوب النمذجة القوية، حددت المجموعة متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان لكل محفظة. يتم الحصول على التنبؤات لهذه المتغيرات الاقتصادية (لكل من السيناريو الاقتصادي الأساسي والعكسي) من قاعدة بيانات موديز، والذي يعكس الآثار الاقتصادية الحالية والمتوقعة في تداعيات الأوضاع السياسية الجغرافية وما إلى ذلك.

٨.١.٣٨ الضمانات المحتفظ بها كتأمين والتعزيزات الائتمانية الأخرى

تحتفظ المجموعة بضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى للتخفيف من مخاطر الائتمان المرتبطة بالأصول المالية. تحتفظ المجموعة بأدوات مالية بمبلغ ٤,٦٧٧ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٤,٧٢٧ مليون درهم إماراتي) والتي لم يتم الاعتراف بمخصص خسائر لها بسبب الضمانات في نهاية فترة التقرير. القيمة التقديرية للضمانات المحتفظ بها في نهاية فترة التقرير هي ١٠,٣٤٣ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ١٠,٤١٠ مليون درهم إماراتي). لا يتم اعتبار قيمة الضمانات إلا بالقدر الذي يخفف من مخاطر الائتمان. ولم يكن هناك أي تغيير في سياسة الضمانات لدى المجموعة خلال السنة. مدرج أدناه الأنواع الرئيسية للضمانات وأنواع الأصول المرتبطة بها.

المشتقات

تدخل المجموعة في المشتقات الثنائية بموجب اتفاقيات الجمعية الدولية للمقايضات والمشتقات ("الجمعية"). تمنح اتفاقيات المقاصة الرئيسية لدى الجمعية لأي طرف الحق القانوني في إجراء المقاصة عند إنهاء العقد أو عند تخلف الطرف الآخر عن السداد. لم يتم إجراء مقاصة لأدوات مالية خاضعة لاتفاقيات مقاصة رئيسية وذلك في بيان المركز المالي الموحد. تبرم المجموعة ملحق دعم الائتمان بالتزامن مع كل اتفاقية للجمعية، الأمر الذي يتطلب من المجموعة وكل طرف مقابل أن يقوم بترحيل الضمانات للحد من مخاطر الائتمان. يتم أيضاً ترحيل الضمانات يوميا فيما يتعلق بالمشتقات المتداولة. ويتمثل الضمان المرحل فيما يتعلق بالمشتقات المفتوحة في النقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

اتفاقيات البيع وإعادة الشراء العكسي (إعادة الشراء العكسي)

إن اتفاقيات إعادة بيع وإعادة شراء القروض العكسي (إعادة الشراء العكسي) مضمونة بأوراق مالية قابلة للتداول. واتفاقيات القروض هذه تتطلب من المجموعة وكل طرف مقابل ترحيل الضمانات للتخفيف من مخاطر الائتمان. ويتم ترحيل الضمان كذلك يوميا فيما يتعلق بالعجز في قيمة الضمانات. ويتمثل الضمان المرحل فيما يتعلق باتفاقيات إعادة الشراء العكسي في النقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٨.١.٣٨ الضمانات المحتفظ بها كتأمين والتعزيزات الائتمانية الأخرى (تابع)

قروض الرهون العقارية

تمتلك المجموعة عقارات سكنية كضمان لقروض الرهن العقاري التي تمنحها لعملائها. تراقب المجموعة تعرضها لقروض الرهن العقاري للأفراد باستخدام نسبة القرض إلى القيمة، والتي يتم احتسابها على أساس نسبة المبلغ الإجمالي للقرض، أو المبلغ المرصود لالتزامات القروض، إلى قيمة الضمانات. يستثنى تقييم الضمانات أي تسويات للحصول على وبيع الضمانات. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ صافي القيمة الدفترية لقروض الرهن العقاري المتعرضة لانخفاض ائتماني ما قيمته ٣,٤ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٢٣,٢ مليون درهم إماراتي) وبلغت قيمة الضمانات ذات الصلة ما قيمته ٤,٢ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٢٩,١٦ مليون درهم إماراتي).

القروض الشخصية

تتكون محفظة القروض الشخصية للمجموعة من قروض غير مضمونة وبطاقات ائتمانية.

قروض الشركات

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ صافي القيمة الدفترية للقروض والسلفيات والأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية للعملاء من الشركات ما قيمته ١,١١٦,٥ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ١,٦٩٣ مليون درهم إماراتي) وبلغت قيمة الضمانات ذات الصلة ما قيمته ١,٣٥٦,٣ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ١,٨٥٦ مليون درهم إماراتي). لا يتم اعتبار قيمة الضمانات إلا بالقدر الذي يخفف من مخاطر الائتمان.

أوراق مالية استثمارية

تحتفظ المجموعة بأوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة. إن الأوراق المالية الاستثمارية التي تحتفظ بها المجموعة غير مضمونة.

أصول تم الحصول عليها عن طريق الاستحواذ على ضمانات

حصلت المجموعة على الأصول المالية وغير المالية التالية خلال السنة من خلال حيازة الضمانات التي يتم الاحتفاظ بها كتأمين مقابل القروض والسلفيات والمحتفظ بها في نهاية السنة. تتمثل سياسة المجموعة في تحقيق الضمانات في الوقت المناسب. لا تستخدم المجموعة ضمانات غير نقدية لعملياتها.

	٢٠٢٥ **ألف درهم إماراتي**	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
الممتلكات	١٣١,٠٠٠	٤٠٦,٧٦٦
أسهم حقوق الملكية	٣٦٤,٠٠٠	-
الإجمالي	٤٩٥,٠٠٠	٤٠٦,٧٦٦

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٢.٣٨ مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم ملكية المجموعة لموارد مالية كافية للوفاء بالتزاماتها عند حلول موعد استحقاقها، أو الاضطرار للوفاء بالتزاماتها بتكلفة باهظة. تنشأ هذه المخاطر من عدم التباين في توقيت التدفقات النقدية المتضمنة في جميع العمليات المصرفية ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الأحداث الخاصة بالمجموعة وعلى مستوى السوق.

١.٢.٣٨ إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة من قبل إدارة الخزينة وإدارة الأصول والالتزامات وفقا للسياسات والإرشادات التنظيمية والداخلية.

إن نهج المجموعة في إدارة مخاطر السيولة هو ضمان حصولها على التمويل الكافي من مصادر متنوعة في جميع الأوقات، وبإمكانها تحمل أي صدمات رئيسية لمركز السيولة لديها. يتم جمع الأموال باستخدام مجموعة واسعة من الأدوات بما فيها ودائع العملاء، وأدوات سوق المال ورأس المال. تقوم إدارة الخزينة وإدارة الأصول والالتزامات بمراقبة سيولة الأصول والالتزامات المالية والتدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأعمال الحالية والمستقبلية. تحتفظ الخزينة بمحفظة من الأصول السائلة قصيرة الأجل وإيداعات بين البنوك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية. يتم مراقبة مركز السيولة اليومي ويتم إجراء اختبارات التحمل على السيولة بانتظام ضمن سيناريوهات متنوعة تغطي الظروف العادية وغير العادية للسوق. يتم تحديد سياسة السيولة للمجموعة من قِبل مجلس الإدارة وتخضع للمراجعة السنوية. يتم مراقبة الالتزام بالسياسات من قبل دائرة إدارة المخاطر بالمجموعة ولجنة الأصول والالتزامات.

٢.٢.٣٨ التعرض لمخاطر السيولة

إن المقياس الرئيسي الذي تستخدمه المجموعة لقياس مخاطر السيولة هو معدل السلفيات للموارد المستقرة (وهو مقياس تنظيمي) ومعدل صافي الأصول السائلة، أي إجمالي الأصول بحسب تاريخ استحقاقها مقابل إجمالي الالتزامات بحسب تاريخ استحقاقها.

يجري البنك تحليلاً سلوكياً وفقاً للمنتجات من أجل أدواته المالية (بما في ذلك عقود الضمانات المالية) بهدف تحليل والتحقق من مستوى مناسب من متطلبات السيولة.

يلخص الجدول التالي آجال استحقاق التدفقات النقدية للأصول والالتزامات المالية للبنك في نهاية فترة التقرير بناءً على قيمتها الدفترية. يتم تحديد المبالغ المفصح عنها في الجدول على أساس الفترة المتبقية في نهاية فترة التقرير إلى أقرب استحقاق تعاقدي ممكن لها.

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٢.٣٨ مخاطر السيولة (تابع)

٢.٢.٣٨ التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

يتم معاملة المبالغ التي يتم سدادها بموجب إشعار كما لو كان قد تم تقديم الإشعار فوراً. ومع ذلك، تتوقع الإدارة أن العديد من العملاء لن يطلبوا السداد في أقرب موعد للدفع، ولا يعكس الجدول التدفقات النقدية المتوقعة وفقاً لما تشير إليه تجربة البنك السابقة في الاحتفاظ بالودائع.

- **كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥**

	أقل من ٣ أشهر	من ٣ إلى ٦ أشهر	من ٦ إلى ١٢ شهراً	أكثر من سنة واحدة	استحقاق غير محدد	الإجمالي
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الأصول المالية غير المشتقة						
مبالغ نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي	١,٠٢٨,٧٧٠	-	-	٧٨١,٤٢٩	-	١,٨١٠,١٩٩
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	١٤٦,٧٥٥	١٤٧,٣٤٨	٢٨٣,٣٠٧	٨٠٧,٦٣٩	-	١,٣٨٥,٠٤٩
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	٤,٠٤٤,٢٤٤	٥٢٧,١٤٥	١,٩٨٩,٨٠٩	٤,٥٦٨,٢٨٥	١,٧٩٨,٤٤٣	١٢,٩٢٧,٩٢٦
ذمم مدينة وأصول أخرى	٥٣٥,٠٣٥	٧١,٧٦٩	٢٢٨,٨٥٠	٥٠٤,٧٠٨	-	١,٣٤٠,٣٦٢
أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة	-	-	-	-	٤٩١,٣١٦	٤٩١,٣١٦
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٢٦٤,٥٥١	٥٧٦,١٢٢	٥٨٦,٦٢٢	٢,١٩١,٢١٤	-	٣,٦١٨,٥٠٩
	٦,٠١٩,٣٥٥	١,٣٢٢,٣٨٤	٣,٠٨٨,٥٨٨	٨,٨٥٣,٢٧٥	٢,٢٨٩,٧٥٩	٢١,٥٧٣,٣٦١
أصول مالية مشتقة	٣٤	-	-	١,٦٥٨	-	١,٦٩٢
	٦,٠١٩,٣٨٩	**١,٣٢٢,٣٨٤**	**٣,٠٨٨,٥٨٨**	**٨,٨٥٤,٩٣٣**	**٢,٢٨٩,٧٥٩**	**٢١,٥٧٥,٠٥٣**
أرصدة مستحقة للمصرف المركزي	-	-	-	-	-	-
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	١,٦٣٤,٣٦٤	١٧,٧٢٠	-	-	-	١,٦٥٢,٠٨٤
حسابات العملاء وودائع أخرى	٧,٧٧١,٦٥٦	٢,٣٢٢,١٥٣	٢,٤٥٨,٢٦٣	١٩٢,٥٩٢	٣,١٦٣,٠٢٠	١٥,٩٠٧,٦٨٤
ذمم دائنة والتزامات أخرى	٦٨٣,٣٢٠	٧١,٧٧٠	٢٠٠,٧٧٩	٨٩,٨٧٥	-	١,٠٤٥,٧٤٤
	١٠,٠٨٩,٣٤٠	٢,٤١١,٦٤٣	٢,٦٥٩,٠٤٢	٢٨٢,٤٦٧	٣,١٦٣,٠٢٠	١٨,٦٠٥,٥١٢
التزامات مالية مشتقة	٣١٤	١٠٤	١,٣٧٩	٥,٠٢٤	-	٦,٨٢١
عقود الضمانات المالية المصدرة	٤,٢٨٨,٧٨٥	٤٩٣,١٩١	١٦٥,٧٦٨	٥١,٨١٢	-	٤,٩٩٩,٥٥٦
التزامات القروض	١,٦٦١,١٦٢	٢٨٨,٣٢٠	٥٣٥,٦٩٢	٥٨٦,٥٩٦	-	٣,٠٧١,٧٧٠
	١٦,٠٣٩,٦٠١	٣,١٩٣,٢٥٨	٣,٣٦١,٨٨١	٩٢٥,٨٩٩	٣,١٦٣,٠٢٠	٦٥٩,٢٦,٦٨٣
عجز السيولة	**(١٠,٠٢٠,٢١٢)**	**(١,٨٧٠,٨٧٤)**	**(٢٧٣,٢٩٣)**	**٧,٩٢٩,٠٣٤**	**(٨٧٣,٢٦١)**	**(٥,١٠٨,٦٠٦)**

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٢.٣٨ مخاطر السيولة (تابع)

٢.٢.٣٨ التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

- **كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤**

	أقل من ٣ أشهر	من ٣ إلى ٦ أشهر	من ٦ إلى ١٢ شهراً	أكثر من سنة واحدة	استحقاق غير محدد	الإجمالي
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الأصول المالية غير المشتقة						
مبالغ نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي	١,٠٦٣,٢٩٢	-	-	٥١٠,١٤٢	-	١,٥٧٣,٤٣٤
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٩٦,٠٩٢	٢٧١,٤٨١	٣٠٨,٦٣٢	٢٥٤,١٥٧	-	٩٣٠,٣٦٢
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	٢,٦٦٨,٥١٨	٥٣٤,٨٨٠	٢,٠٠٧,٣٧٨	٦,٠١٨,٥٣٠	٢,٣٥٣,٦٠٥	١٣,٥٨٢,٩١١
ذمم مدينة وأصول أخرى	٣٢٢,٥٥١	٩٥,٥١٣	١٥١,٠٠٢	١,٠٤٤,٨٢٢	-	١,٦١٣,٨٨٨
أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة	-	-	-	-	١١٠,٥٨٩	١١٠,٥٨٩
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٦٢٨,٢٣٠	١٧١,٠٧٨	-	٢,٠٢٥,٢٥٣	-	٢,٨٢٤,٥٦١
	٤,٧٧٨,٦٨٣	١,٠٧٢,٩٥٢	٢,٤٦٧,٠١٢	٩,٨٥٢,٩٠٤	٢,٤٦٤,١٩٤	٢٠,٦٣٥,٧٤٥
أصول مالية مشتقة	٥,٣٨٧	٦٥٠	١,١١٩	٣,١٦٨	-	١٠,٣٢٤
	٤,٧٨٤,٠٧٠	١,٠٧٣,٦٠٢	٢,٤٦٨,١٣١	٩,٨٥٦,٠٧٢	٢,٤٦٤,١٩٤	٢٠,٦٤٦,٠٦٩
أرصدة مستحقة للمصرف المركزي	-	-	-	-	-	-
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	١,٥٦٧,٣٩٨	-	-	-	-	١,٥٦٧,٣٩٨
حسابات العملاء وودائع أخرى	٧,٦٣٢,٥٢٩	١,٤٦٠,٠٠٦	٣,١٨٥,٧٧٣	٢٤٧,٤٥٢	٢,٩٠٧,٣٢٩	١٥,٤٣٣,٠٨٩
ذمم دائنة والتزامات أخرى	٥٤٣,٢٨٠	٩٥,٥١٣	١٣٢,٤٥٣	٨٣,٢٢٠	-	٨٥٤,٤٦٦
	٩,٧٤٣,٢٠٧	١,٥٥٥,٥١٩	٣,٣١٨,٢٢٦	٣٣٠,٦٧٢	٢,٩٠٧,٣٢٩	١٧,٨٥٤,٩٥٣
التزامات مالية مشتقة	٩	٦٦٠	٤٧	١,٤٣٩	-	٢,١٥٥
عقود الضمانات المالية المصدرة	٢,٩٦٨,٠٩٠	٣٥٠,١٤٢	٢٢٦,١٥٣	٦٦,٥٠٥	-	٣,٦١٠,٨٩٠
التزامات القروض	١,٠٤٦,٣٧٩	٢٢,٨٠٥	٤٩٠,٥٥٦	٤٤٩,٠٠١	-	٢,٠٠٨,٧٤١
	١٣,٧٥٧,٦٨٥	١,٩٢٩,١٢٦	٤,٠٣٤,٩٨٢	٨٤٧,٦١٧	٢,٩٠٧,٣٢٩	٢٣,٤٧٦,٧٣٩
عجز السيولة	(٨,٩٧٣,٦١٥)	(٨٥٥,٥٢٤)	(١,٥٦٦,٨٥١)	٩,٠٠٨,٤٥٥	(٤٤٣,١٣٥)	(٢,٨٣٠,٦٧٠)

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣.٣٨ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر أن تؤثر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الائتمان على دخل المجموعة و/أو قيمة الأدوات المالية. تدير المجموعة مخاطر السوق من أجل تحقيق أفضل عائد مع الاحتفاظ بمخاطر السوق ضمن الحدود الحصيفة.

١.٣.٣٨ إدارة مخاطر السوق

لقد قام مجلس الإدارة بوضع سقوف للمخاطر على أساس تحليل الحساسية والسقوف الاسمية التي تتم مراقبتها عن كثب وبصورة مستمرة من قبل قسم إدارة المخاطر الذي يرفع للإدارة العليا غالباً تقارير تتم مناقشتها شهرياً من قبل لجنة الأصول والالتزامات.

تقوم المجموعة بفصل تعرضها لمخاطر السوق بين محافظ التداول وغير التداول مع إيلاء المسؤولية الكاملة للجنة الأصول والالتزامات. وتتولى دائرة إدارة المخاطر مسؤولية وضع سياسات تفصيلية لإدارة المخاطر وللمراجعة اليومية لتنفيذها مع مراعاة المراجعة والموافقة من قبل لجنة الأصول والالتزامات.

٢.٣.٣٨ التعرض لمخاطر أسعار الفائدة

إن المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها الأدوات المالية المحملة بالفائدة تتمثل في مخاطر الخسائر من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية بسبب التغير في معدلات الفائدة السوقية. تدير المجموعة المخاطر بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات أسعار الفائدة ومطابقة خصائص إعادة تسعير الأصول والالتزامات. وتقوم لجنة الأصول والالتزامات بمراقبة الالتزام بهذه الحدود وتساعدها دائرة إدارة المخاطر في المراقبة اليومية للأنشطة. يحلل الجدول أدناه تعر ض المجموعة لمخاطر معدلات الفائدة على الأصول والالتزامات المالية. يتم إدراج أصول والتزامات البنك بالقيمة الدفترية وتصنيفها وفقاً لإعادة التسعير التعاقدي أو تواريخ الاستحقاق، أيهما أقرب.

- **كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥**

	أقل من ٣ أشهر	من ٣ إلى ٦ شهراً	من ٦ إلى ١٢ شهراً	أكثر من سنة واحدة	الإجمالي
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الأصول المالية الحساسة لمعدل الفائدة					
مبالغ نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي	٩٥٠,٠٠٠	-	-	-	٩٥٠,٠٠٠
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	١,١٦٢,٠٧٧	٢٢٧,٨٩٣	-	-	١,٣٨٩,٩٧٠
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	٩,٣٦٦,٧٥٥	٨٣٤,٤٢٣	٢٦٦,٦٣٢	٣,٢١٧,٤٠٠	١٣,٦٨٥,٢٣٠
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٢٦٤,٥٥١	٥٧٦,١٢٢	٥٨٦,٦٢٢	٢,٢٠٩,١٠٣	٣,٦٣٦,٣٩٨
	١١,٧٤٣,٤٠٣	١,٦٣٨,٤٣٨	٨٥٣,٢٥٤	٥,٤٢٦,٥٠٣	١٩,٦٦١,٥٩٨
الالتزامات المالية الحساسة لمعدل الفائدة					
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	١,٦٣٤,٣٦٤	١٧,٧٢٠	-	-	١,٦٥٢,٠٨٤
حسابات العملاء وودائع أخرى	١٠,٣٠٥,١٥٧	١,٧٠٦,١٤٨	١,٨٠٤,١٥٥	٢,٠٩٢,٢٢٥	١٥,٩٠٧,٦٨٥
	١١,٩٣٩,٥٢١	١,٧٢٣,٨٦٨	١,٨٠٤,١٥٥	٢,٠٩٢,٢٢٥	١٧,٥٥٩,٧٦٩
الارتباطات	٣٣٢,٢٣٢	٥٧,٦٦٤	١١١,٩٠٥	١١٧,٣١٩	٦١٩,١٢٠
أثر المشتقات المحتفظ بها	-	-	-	-	-
صافي فرق الفائدة	(٥٢٨,٣٥٠)	(١٤٣,٠٩٤)	(١,٠٦٢,٨٠٦)	٣,٢١٦,٩٥٩	١,٤٨٢,٧٠٩
الأثر على الأرباح والخسائر عند ارتفاع الفائدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس	(١٤,١٣٦)	(١,٨٠٣)	(٦,٥٩٧)	٦٣,٧٦٥	٤١,٢٢٩

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣.٣٨ مخاطر السوق (تابع)

٢.٣.٣٨ التعرض لمخاطر أسعار الفائدة (تابع)

- **كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤**

	أقل من ٣ أشهر	من ٣ إلى ٦ شهراً	من ٦ إلى ١٢ شهراً	أكثر من سنة واحدة	الإجمالي
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الأصول المالية الحساسة لمعدل الفائدة					
مبالغ نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي	١,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	١,٠٠٠,٠٠٠
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٨٩٦,٣٨٤	٣٦,٩٩٨	-	-	٩٣٣,٣٨٢
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	٨,٧٤١,٤٣١	٣٠٣,٧٥٧	١,٢٤٦,٩٨٧	٤,٢٥٨,٣٣٢	١٤,٥٥٠,٥٠٧
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٦٢٨,٢٣١	١٧١,٠٧٨	-	٢,٠٣٨,٩٥٤	٢,٨٣٨,٢٦٣
	١١,٢٦٦,٠٤٦	٥١١,٨٣٣	١,٢٤٦,٩٨٧	٦,٢٩٧,٢٨٦	١٩,٣٢٢,١٥٢
الالتزامات المالية الحساسة لمعدل الفائدة					
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	١,٥٦٧,٣٩٨	-	-	-	١,٥٦٧,٣٩٨
حسابات العملاء وودائع أخرى	٧,٧٦٤,٥٩٦	٢,٤١٤,٨٦٠	٢,٥٩٣,٦١٦	٢,٦٦٠,٠١٧	١٥,٤٣٣,٠٨٩
	٩,٣٣١,٩٩٤	٢,٤١٤,٨٦٠	٢,٥٩٣,٦١٦	٢,٦٦٠,٠١٧	١٧,٠٠٠,٤٨٧
الارتباطات	١٥٤,٨٩٧	٦٥,٢٦٧	٧١,٧٤٨	١٢٠,٧٢٤	٤١٢,٦٣٧
أثر المشتقات المحتفظ بها	٥,٣٧٧	(١٠)	١,٠٧٢	١,٧٢٩	٨,١٦٩
صافي فرق الفائدة	١,٧٨٤,٥٣٢	(١,٩٦٨,٣٠٤)	(١,٤١٧,٣٠٥)	٣,٥١٨,٢٧٣	١,٩١٧,١٩٨
الأثر على الأرباح والخسائر عند ارتفاع الفائدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس	٢٣,٨٥٩	(٢٤,٨٠٦)	(٣,٥٦١)	٦٣,٧٨٧	٥٩,٢٧٨

٣.٣.٣٨ التعرّض لمخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات بمخاطر تقلب أسعار الأدوات المالية نظراً للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وتنشأ من الأدوات المالية المقوّمة بالعملات الأجنبية. إن العملة الوظيفية لدى المجموعة هي الدرهم الإماراتي. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود لمراكز مخاطر العملات الأجنبية لكل عملة على حدة. وتتم مراقبة المراكز عن كثب لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود الموضوعة. فيما يلي صافي التعرضات الهامة المقومة بالعملات الأجنبية للمجموعة كما في نهاية فترة التقرير:

	صافي المركز الفوري		المركز الآجل		الإجمالي	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
العملة						
دولار أمريكي	٣,٩٨٤,٩١٨	٣,٥٥٩,٣٨٦	(١,٢٥٣,٢٣٠)	(١,٢٠٧,٧٩٧)	٢,٧٣١,٦٨٩	٢,٣٥١,٥٨٨
جنيه إسترليني	(٩٥)	٤١	-	-	(٩٥)	٤١
ين ياباني	(٣٣٦)	٢٦	٦٣٣	٧٠	٢٩٧	٩٦
يورو	٣٩٦	٤,٥٢٢	٢٣٨	(٤,٠١٢)	٦٣٤	٥١٠
دينار بحريني	٩٤,٢١٥	١٨٦,٨٣٩	-	-	٩٤,٢١٥	١٨٦,٨٣٩
أخرى	(٤٨,١٢٤)	١,٤٥٦	٤٨,٩٦٣	-	٨٣٩	١,٤٥٦

تحليل حساسية العملات الأجنبية

يوضح الجدول التالي حساسية المجموعة للتغير السلبي بنسبة ١٠٪ في مركز العملة الأجنبية ذات الصلة مقابل الدرهم الإماراتي لكل من المركز الطويل أو القصير من أجل تقييم أثر الخسائر على الأرباح والخسائر.

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣.٣٨ مخاطر السوق (تابع)

٣.٣.٣٨ التعرّض لمخاطر العملات (تابع)

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
جنيه إسترليني	(١٠)	٤
ين ياباني	٣٠	١٠
يورو	٦٣	٥٠
دينار بحريني	٩,٤٢١	١٨,٦٨٣

لا توجد مخاطر أسعار صرف متعلقة بالأصول والالتزامات المالية المقومة بالدولار الأمريكي الذي تم ربطه بالدرهم الإماراتي.

٣٩ القيمة العادلة للأدوات المالية

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول كيفية تحديد المجموعة للقيمة العادلة لمختلف الأصول والالتزامات المالية.

١.٣٩ القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية لدى المجموعة المقاسة بالقيمة العادلة على أساس متكرر

يتم قياس بعض الأصول والالتزامات المالية للمجموعة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. يتم تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية كما يلي:

- إن القيمة العادلة لكافة الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح رقم ١٢) تستند إلى أسعار العرض المدرجة في سوق نشط؛
- إن القيمة العادلة لجميع استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة وصناديق الاستثمار غير المدرجة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (الإيضاح رقم ١٢) تستند أساسا إلى طريقة السوق بناء على أسلوب التقييم باستخدام السعر/مضاعفات القيمة الدفترية لمعاملات التداول المتقابلة والسابقة. تُعتَبر مضاعفات السعر/القيم الدفترية والمعاملات السابقة مدخلات غير ملحوظة. يتم احتساب القيمة العادلة للاستثمار في مرجان بأخذ حصة متناسبة من القيمة العادلة لأصولها (العقارات) والتزاماتها؛ و
- تحتسب القيمة العادلة لجميع المشتقات (الإيضاح رقم ٤٠) باستخدام التدفقات النقدية المخصومة. يتم إجراء تحليل التدفقات النقدية المخصومة باستخدام منحنى العائد المطبق طوال مدة الأدوات للمشتقات غير الاختيارية وبرامج تسعير الخيارات للمشتقات الاختيارية. وتقاس المشتقات باستخدام المعدلات المدرجة ومنحنيات العائد المستمدة من المعدلات المدرجة التي تطابق تواريخ استحقاق العقود.

٣٩. القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

١.٣٩ القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية لدى المجموعة المقاسة بالقيمة العادلة على أساس متكرر (تابع)

يلخص الجدول أدناه القيمة العادلة للأدوات المالية للمجموعة وفقا لتسلسل القيمة العادلة:

	المستوى ١		المستوى ٢		المستوى ٣	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر						
أسهم حقوق الملكية	٣٣,٧٨٦	٣٢,٤٣١	-	-	٣٩٢,٩٠٣	١٤,٤٨٦
صناديق الاستثمار	-	-	-	-	٢,٧٠٥	١,٤٠٨
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر						
أسهم حقوق الملكية وأخرى	-	-	-	-	٣٦٥,٢٥٣	٢٥٩,٤٦٣
القيمة العادلة الموجبة للأصول المالية المشتقة	-	-	١,٦٩٢	١٠,٣٢٤	-	-
الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر						
القيمة العادلة السلبية للأصول المالية المشتقة	-	-	٦,٨٢١	٢,١٥٥	-	-

يتم قياس الاستثمارات من المستوى الثالث بالقيمة العادلة باستخدام تقنيات التقييم وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣، بالاعتماد بشكل أساسي على مدخلات غير قابلة للملاحظة.

تشمل أساليب التقييم المطبقة مضاعفات السعر إلى القيمة الدفترية التي تتراوح بين x٠,٨١ إلى x١,٣١ للمنشآت العاملة في الخدمات المالية (٢٠٢٤: تتراوح بين x٠,٨١ إلى x١,٢٢) ومضاعفات قائمة على الإيرادات (قيمة المنشأة/الإيرادات) في نطاق من x٣,٤٩ إلى x٢٩,٥ للاستثمارات في قطاع التكنولوجيا، إضافة إلى نهج صافي قيمة الأصول للاستثمارات العقارية.

يتم تحديد القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة المتبقية باستخدام نموذج التدفقات النقدية المخصومة. تُعتبر طريقة التقييم مناسبة لأنها تعكس القيمة الحالية للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل، وتتوافق مع افتراضات المشاركين في السوق. تشمل المدخلات الجوهرية غير القابلة للملاحظة التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل الخصم.

يوضح الجدول التالي مدى حساسية قياس القيمة العادلة للتغيرات في المدخلات الجوهرية غير القابلة للملاحظة. يعكس التحليل التغيرات الممكنة بشكل معقول في هذه المدخلات، مع بقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة.

المدخلات	التغيّر في المدخلات	الزيادة	النقص
		ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
السعر إلى القيمة الدفترية	٥٪ +/ (-)	١,١٢٥	(١,١٢٥)
المضاعفات القائمة على الإيرادات	٥٪ +/ (-)	٢٣١	(٢٣١)
صافي قيمة الأصول	٥٪ +/ (-)	١٨,٠٣١	(١٨,٠٣١)
التدفقات النقدية المتوقعة	٥٪ +/ (-)	١٨,٥٠٠	(١٨,٥٠٠)
التدفقات النقدية المخصومة	٥٪ +/ (-)	٤٧,٤٨١	(٣٨,٧٢٥)

لم تكن هناك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال السنتين المنتهيتين في ٢٠٢٥ و٢٠٢٤.

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الرصيد في ١ يناير	٢٧٥,٣٥٧	٢٧٠,٦٦٥
إضافات	٣٦٤,٠٠٠	٣,٦٧٢
العائد على رأس المال	(١,٧٩٦)	-
إجمالي الأرباح في الأرباح أو الخسائر	١٠٥,٧٩٠	٢,٠٩٦
الدخل الشامل الآخر/(الخسائر الشاملة الأخرى)	١٧,٥١٠	(١,٠٧٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٧٦٠,٨٦١	٢٧٥,٣٥٧

يتم تصنيف الالتزامات المالية المقاسة لاحقاً بالقيمة العادلة على أنها المستوى الثاني في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. لا توجد التزامات مالية مصنفة بالقيمة العادلة على أنها المستوى الثالث في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

تتعلق جميع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (استثمارات مدرجة أو غير مدرجة) المحتفظ بها في نهاية الفترة والمدرجة كتغيرات في "احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات".

٢.٣٩ القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية لدى المجموعة المقاسة بالتكلفة المطفأة

يرى أعضاء مجلس الإدارة أن القيم الدفترية للأصول والالتزامات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة في البيانات المالية الموحدة تقارب قيمها العادلة، باستثناء ما هو مبين أدناه:

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٣,٦١٨,٥٠٨	٢,٨٢٤,٥٦١	٣,٦٨٤,٧٢٧	٢,٨١٣,٧٦٠

تعتبر الأوراق المالية الاستثمارية المُقاسة بالتكلفة المُطفأة أدوات مدرجة ومُصنفة ضمن المستوى ١ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أسعار السوق المدرجة غير المُعدَّلة.

٤٠. الأدوات المالية المشتقة

يتم استخدام الأدوات المالية المشتقة من قبل المجموعة بشكل أساسي لتلبية متطلبات عملائها وتستخدم أيضاً إلى حد محدود في إدارة تعرض المجموعة لمخاطر العملات وسعر الفائدة ومخاطر السوق الأخرى. المشتقات الأكثر استخداماً من قبل المجموعة هي كما يلي:

عقود مقايضة

عقود المقايضة هي التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. بالنسبة لمقايضات أسعار الفائدة، تقوم الأطراف المقابلة عادة بتبادل دفعات الفائدة الثابتة والمتغيرة بعملة واحدة دون تبادل أصل المبلغ. بالنسبة لمقايضات العملات، يتم تبادل مدفوعات الفائدة الثابتة وأصل المبلغ بعملات مختلفة. بالنسبة لمقايضات أسعار العملات المختلفة، يتم تبادل أصل المبلغ ومدفوعات الفائدة الثابتة والمتغيرة بعملات مختلفة.

عقود الحد الأقصى والأدنى لسعر الفائدة

إن عقود الحد الأقصى لسعر الفائدة هي نوع من مشتقات أسعار الفائدة يحصل المشتري بموجبها على مدفوعات في نهاية كل فترة يكون فيها سعر الفائدة أعلى من السعر المتفق عليه مسبقاً. وبالمثل، فإن الحد الأدنى لسعر الفائدة هو عقد مشتق يحصل المشتري بموجبها على مدفوعات في نهاية كل فترة يكون فيها سعر الفائدة أقل من السعر المتفق عليه مسبقا.

٤٠. الأدوات المالية المشتقة (تابع)

العقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية

العقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. وهي عقود مصممة يتم التعامل فيها خارج سوق المال.

يوضح الجدول المبين أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة والتي تعادل القيمة السوقية، بالإضافة إلى القيم الاسمية. إن المبالغ الاسمية، التي توفر مؤشرا على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المعنية. تدل القيمة الاسمية على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعد مؤشراً على مخاطر السوق ولا على مخاطر الائتمان.

	العقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية		عقود مقايضة العملات وأسعار فائدة		عقود الحد الأقصى والأدنى لسعر الفائدة		الإجمالي	
	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
القيمة العادلة الموجبة	٣٣	٨١٩	-	٨,٢١٧	١,٦٥٩	١,٢٨٨	١,٦٩٢	١٠,٣٢٤
القيمة العادلة السالبة	٤٤٣	٨٥٧	٤,٧١٩	١٠	١,٦٥٩	١,٢٨٨	٦,٨٢١	٢,١٥٥
استحقاق القيم الإسمية								
حتى ثلاثة أشهر	١,٢٣٩,٣١٩	٤٩٧,٤٨٩	-	١٥٨,٥٤١	-	-	١,٢٣٩,٣١٩	٦٥٦,٠٣٠
من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	٤٤٠,٣٩٧	٥٧٢,٩٣٠	-	٤٢,٤٩٥	-	-	٤٤٠,٣٩٧	٦١٥,٤٢٥
من ٦ أشهر إلى ١٢ أشهر	٩١,٧١٨	٣٦٣,٣١١	٤١,٥٩٥	-	-	-	١٣٣,٣١٣	٣٦٣,٣١١
من ١ إلى ٥ سنوات	-	-	٤٦,٥٦١	٣٥,٩٣٠	١٨٠,٨٢٤	-	٢٢٧,٣٨٥	٣٥,٩٣٠
أكثر من خمس سنوات	-	-	-	-	٥٦,٥٠٠	٢٨٥,٠٥٢	٥٦,٥٠٠	٢٨٥,٠٥٢
	١,٧٧١,٤٣٤	١,٤٣٣,٧٣٠	٨٨,١٥٦	٢٣٦,٩٦٦	٢٣٧,٣٢٤	٢٨٥,٠٥٢	٢,٠٩٦,٩١٤	١,٩٥٥,٧٤٨

٤١. إدارة رأس المال

يضطلع المشرّع الرئيسي للمجموعة، المتمثل في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بوضع متطلبات رأس المال القانونية والرقابة عليها.

فيما يلي أهداف المجموعة من إدارة رأس المال:

- حماية قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة وزيادة العائدات للمساهمين؛
- والالتزام بمتطلبات رأس المال الرقابية الموضوعة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

عند تطبيق متطلبات رأس المال الحالية، تحتسب المجموعة نسبة كفاية رأس مالها وفقاً لإرشادات بازل ٣ الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ووفقاً لهذه اللوائح، تتم مراقبة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات وهي حقوق الملكية العادية للشق الأول من رأس المال والشق الأول من رأس المال ومجموع رأس المال.

٤١ إدارة رأس المال (تابع)

١.٤١ رأس المال الرقابي

يحتسب البنك معدل كفاية رأس المال وفقاً للتعليمات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

يتم توزيع رأس المال الرقابي للمجموعة على أكثر من شق:

- رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول والذي يشمل أسهم عادية مصدرة من البنك وعلاوة إصدار ناتجة عن إصدار أدوات مدرجة ضمن رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول وأرباح محتجزة واحتياطيات قانونية واحتياطيات نظامية ودخل شامل آخر شامل واحتياطات أخرى مفصح عنها وحصص أقلية مؤهلة لتندرج في رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول وتعديلات رقابية مطبقة في حساب رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول.
- الشق الأول الإضافي من رأس المال؛
- الشق الأول من رأس المال، وهو مجموع رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول والشق الأول الإضافي من رأس المال؛
- الشق الثاني من رأس المال: ويتضمن مخصصات عامة (مخصص جماعي للانخفاض في القيمة خاضع لحد أقصاه ١,٢٥٪ من الأصول "الأصول المرجّحة بالمخاطر" وأدوات حقوق ملكية دائمة غير مدرجة في الشق الأول من رأس المال وأدوات مؤهلة للإدراج ضمن الشق الثاني كالقرض الثانوي.

مصدات حماية رأس المال الإضافية (مصد حماية رأس المال) ومصد التقلبات الدورية لرأس المال - بحد أقصى ٢,٥٪ لكل مصد) المطبقة بموجب إرشادات بازل ٣ تفوق متطلبات الحد الأدنى لحقوق الملكية العادية الشق الأول البالغة ٧٪.

ولغرض إعداد تقارير كفاية رأس المال وفقا لبازل ٣، يتم توحيد الشركات التابعة المالية فقط، ويتم استبعاد الشركات التابعة التجارية من التقارير الموحدة.

يتم وزن الأصول المرجحة بالمخاطر للبنك فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل. تتضمن مخاطر الائتمان مخاطر داخل الميزانية وخارجها. وتعرف مخاطر السوق بأنها مخاطر الخسائر في المراكز داخل الميزانية العمومية وخارجها الناتجة عن التغيرات في أسعار السوق وتشمل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر التعرض للأسهم ومخاطر السلع ومخاطر الخيارات. وتعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم أو الأحداث الخارجية. يتبع البنك منهج القياس الموحد لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل وفقا لمتطلبات بازل.

التزمت المجموعة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة من جهات خارجية طوال الفترة.

فيما يلي مركز رأس المال التنظيمي للمجموعة في نهاية فترة التقرير بموجب قاعدة بازل ٣:

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
قاعدة رأس المال		
رأس المال	١,٧٣٧,٣٨٣	١,٧٣٧,٣٨٣
احتياطي قانوني	٣٦٤,٢٣٨	٣٣٤,٧٦٠
الدخل الشامل الآخر المتراكم	(٢٨,٣٧٩)	(٤٢,٥٠٩)
الترتيب الانتقالي للمعايير الدولية للتقارير المالية: إضافة جزئية لتأثير خسائر الائتمان المتوقعة على حقوق الملكية العادية الشق الأول	-	٣٥,٦٠٩
أرباح محتجزة	٤٢٩,٥٠٥	٣٠٩,٨٦٥
رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول (قبل الاقتطاعات الرقابية)	٢,٥٠٢,٧٤٧	٢,٣٧٥,١٠٨
أصول غير ملموسة	(٥١,٠٨٠)	(٣٤,٢٥٥)
إجمالي رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول	٢,٤٥١,٦٦٧	٢,٣٤٠,٨٥٣
الشق الأول الإضافي من رأس المال	٤٥٩,١٢٥	٤٥٩,١٢٥
إجمالي الشق الأول الإضافي من رأس المال	٤٥٩,١٢٥	٤٥٩,١٢٥
إجمالي الشق الأول من رأس المال	٢,٩١٠,٧٩٢	٢,٧٩٩,٩٧٨
مخصص عام مستحق	٢١١,١٣٤	١٩٥,٢٠٦
إجمالي الشق الثاني من رأس المال	٢١١,١٣٤	١٩٥,٢٠٦
إجمالي قاعدة رأس المال	٣,١٢١,٩٢٦	٢,٩٩٥,١٨٤

٤١ إدارة رأس المال (تابع)

١.٤١ رأس المال الرقابي (تابع)

الأصول المرجّحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	١٦,٨٩٠,٧٤٧	١٥,٦١٦,٤٤٨
مخاطر السوق	٩٦,٠٠٢	١٨٨,٩٤٣
المخاطر التشغيلية	١,١٦٩,٤٧٠	١,١٠٢,٦٣٤
إجمالي الأصول المرجّحة بالمخاطر	١٨,١٥٦,٢١٩	١٦,٩٠٨,٠٢٥
نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول	٪١٣,٥٠	٪١٣,٨٤
نسبة رأس مال الشق الأول	٪١٦,٠٣	٪١٦,٥٦
نسبة إجمالي رأس المال	٪١٧,١٩	٪١٧,٧١

٢.٤١ تخصيص رأس المال

تقيّم المجموعة داخلياً متطلبات رأسمالها مع الأخذ في الاعتبار متطلبات التطوير وخطط العمل، كما تحيد المتطلبات القانونية ومتطلبات المخاطر/المتطلبات الاقتصادية لرأس المال ضمن الإطار المتكامل لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. إن المخاطر مثل مخاطر أسعار الفائدة على المحفظة البنكية ومخاطر التركز واختبار الإجهاد والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية ومخاطر الالتزام ومخاطر السمعة تمثل جميعها جزءا من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. كما تقوم المجموعة باحتساب العائد على رأس المال المُعدل على حسب المخاطر لطلبات الائتمان التي يتم تسعيرها على أساس المخاطر المُعدَّلة.

٤٢. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تبرم المجموعة معاملات مع شركات ومنشآت ينطبق عليها تعريف الأطراف ذات العلاقة الوارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤ *"إفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة"*. تتمثل الأطراف ذات العلاقة في الشركات الخاضعة لملكية و/أو إدارة و/أو سيطرة مشتركة ومساهمها وموظفي الإدارة العليا. تتم المعاملات مع الشركة الزميلة والأطراف ذات العلاقة الأخرى تقريباً بنفس الشروط السائدة في نفس الوقت للمعاملات المماثلة مع عملاء وأطراف خارجيين.

	البنود	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	النسبة ٪	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الأرصدة في نهاية فترة التقرير			
شركة زميلة			
ودائع العملاء	-	١٢	٢,٧١١
موظفي الإدارة العليا (بما فيهم أعضاء مجلس الإدارة)			
قروض وسلفيات للعملاء	٧,٣-٣,٧	٢٦,٦٩١	٢٢,٥٢٠
ودائع العملاء	٤,٥-٠	١٣,٥٥٢	٩,٠١١
أطراف أخرى ذات علاقة			
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٥,٧-٠	٢٣٩,٤٨٥	٢٠٤,٣٦٠
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	-	٨٨,٨٤٩	١٦٨,٩٢٢
قروض وسلفيات	٥,٢-٤,٩	٣,٣٣٦	٢,٣٣١
ودائع العملاء	٤,٥-٠,٢	٨٢,٠٤٤	٨٠,٧٧٦
سندات الشق الأول من رأس المال	٦	٤٥٩,١٢٥	٤٥٩,١٢٥
موظفي الإدارة العليا (بما فيهم أعضاء مجلس الإدارة)			
دخل الفوائد		١,٠٨٤	١,٣١١
مصروفات الفوائد		٧٥٩	٨٧٩
أطراف أخرى ذات علاقة			
دخل الفوائد		١٠,٤٧٩	١٦,٥١٨
مصروفات الفوائد		٢,٩٦٩	٣,٦٢٩
تعويضات موظفي الإدارة العليا		٣٦,٩٩٥	٣٨,١١٥

٤٣. القطاعات التشغيلية

تُحدد القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية حول مكونات المجموعة التي تخضع للمراجعة المنتظمة من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة بهدف تخصيص الموارد لكل قطاع وتقييم أدائه. تنقسم القطاعات التشغيلية للمجموعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ إلى ما يلي:

- الخدمات المصرفية للشركات؛
- الخدمات المصرفية للأفراد؛
- الخزينة؛
- العقارات؛
- أخرى

٤٣. القطاعات التشغيلية (تابع)

فيما يلي معلومات عن القطاعات مُقدمة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة بشأن القطاعات التشغيلية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	الخزينة	العقارات	أخرى	الإجمالي
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥						
صافي دخل الفوائد	٢٦٦,٠٦٧	٤٢,٧٨٢	٤٨,٦٠٣	٣,٧١٨	٢٨,٤٤٨	٣٨٩,٦١٨
صافي الرسوم والعمولات والدخل التشغيلي الآخر	١٨٦,٥٦١	(١,٢٨٣)	٢,٥٣٩	١١٤,٦١٢	٩٩,٢٩٠	٤٠١,٧١٩
	٤٥٢,٦٢٨	٤١,٤٩٩	٥١,١٤٢	١١٨,٣٣٠	١٢٧,٧٣٨	٧٩١,٣٣٧
مصروفات عمومية وإدارية	(٢٧٦,٣٢٢)	(٨٣,٤٢٤)	(٤٤,٣٣٤)	(٨,٧٨٥)	(٨٩٠)	(٤١٣,٧٥٥)
خسائر ومخصصات انخفاض القيمة، بالصافي	(٨٠,٢٠٣)	١٥,٨٢٣	(٤,١٨٧)	٢,٠٥٨	-	(٦٦,٥٠٩)
أرباح / (خسائر) السنة قبل خصم الضريبة	٩٦,١٠٣	(٢٦,١٠٢)	٢,٦٢١	١١١,٦٠٣	١٢٦,٨٤٨	٣١١,٠٧٣
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥						
الأصول	١٤,٠٥٦,٣٩٩	١,٠٧٠,٤٤٤	٦,٠٠٣,٨٤٤	٨٥,٩٦٥	٧٢٨,٤٤٦	٢١,٩٤٥,٠٩٨
الالتزامات	١٣,٣٢٩,٥٦٩	٣,٢٧٤,٠٣٦	١,٥٦٩,١٥٤	-	٤٣٨,٤٦٩	١٨,٦١١,٢٢٨
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤						
صافي دخل الفوائد	٢٦٨,٤٢١	٤٣,٧٨٣	٣١,٣٠١	٤٩٢	-	٣٤٣,٩٩٧
صافي الرسوم والعمولات والدخل التشغيلي الآخر	١٦٠,٥٦٦	(١,٤٣٣)	٤,٨٠١	١٩٣,٢٠٥	٢,٠٩٦	٣٥٩,٢٣٥
	٤٢٨,٩٨٧	٤٢,٣٥٠	٣٦,١٠٢	١٩٣,٦٩٧	٢,٠٩٦	٧٠٣,٢٣٢
مصروفات عمومية وإدارية	(٢٤٤,٤١٨)	(٨٢,٩٦١)	(٤٠,٢٩١)	(٩,٩٩٤)	-	(٣٧٧,٦٦٤)
خسائر ومخصصات انخفاض القيمة، بالصافي	(١٢٨,٧٦٩)	١٨,٨٧٨	٧,١٢٣	(١٤٩)	-	(١٠٢,٩١٧)
أرباح / (خسائر) السنة قبل خصم الضريبة	٥٥,٨٠٠	(٢١,٧٣٣)	٢,٩٣٤	١٨٣,٥٥٤	٢,٠٩٦	٢٢٢,٦٥١
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤						
الأصول	١٤,٤٦٢,٩١٩	٩٧٨,٢٧٧	٤,٥٥١,٣٢٩	٢٦٧,٦٢٩	٦٣٤,٥٠٥	٢٠,٨٩٤,٦٥٧
الالتزامات	١٢,٦٤٩,٣٣٤	٣,٢٠٧,٨٧٤	١,٥٦٩,٥٥٣	٢٤٧	٤١٧,٧٤١	١٧,٨٤٤,٧٤٩

٤٤ أرقام المقارنة

تم عرض الأرقام المقارنة للفترة السابقة كما تم الإبلاغ عنها في الأصل. لم يتم إجراء أي تغييرات أو تعديلات على هذه الأرقام.

٤٥ أحداث عقب تاريخ التقرير

لم تقع أي أحداث موجبة للتعديل أو أي أحداث أخرى جوهرية غير موجبة للتعديل خلال الفترة ما بين ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وتاريخ الاعتماد.

٤٦ اعتماد البيانات المالية الموحدة

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ من قبل مجلس الإدارة والمصادقة على إصدارها بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٢٦.

مسرد الاختصارات

ACADL	كاريبي انتيجوا للتنمية المحدودة
ACDL	الكاريبي للتطوير المحدودة
AED	درهم الإمارات العربية المتحدة
AKPI	الخليجية للاستثمارات العقارية ذ.م.م
ARZAQ	أرزاق القابضة (شركة خاصة ش.م.خ)
AT١	الشق الأول الإضافي
Basel III	بازل ٣: الإطار التنظيمي الدولي للبنوك
BVI	جزر العذراء البريطانية
CBI	البنك التجاري الدولي ش.م.ع
CBUAE	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CDs	شهادات إيداع
CDS	مقايضة التعثر الائتماني
CEO	الرئيس التنفيذي
CET١	حقوق الملكية العادية الشق الأول
ECL	خسائر الائتمان المتوقعة
EIR	معدل الفائدة الفعلي
EPS	ربحية السهم
EUR	يورو
FVTOCI	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
FVTPL	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
GBP	جنيه إسترليني
IAS	معيار المحاسبة الدولي
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASs	معايير المحاسبة الدولية
ICAAP	عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية
IFRIC	لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية
IFRS	المعيار الدولي للتقارير المالية
IFRSs	المعايير الدولية للتقارير المالية
JPY	ين ياباني
LGD	الخسائر الناتجة عن التعثر
LLC	شركة ذات مسؤولية محدودة
MURJAN	المرجان للعقارات ذ.م.م
OCI	الدخل الشامل الآخر
PD	احتمالية التعثر في السداد
POCI	الأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية
SCA	هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة
SIC	لجنة تفسيرات المعايير
SICR	الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان
SPPI	الدفعات الحصرية للمبالغ الأساسية والفوائد على المبالغ الأساسية المستحقة
SPV	منشأة ذات غرض خاص
T٢	الشق الثاني
the GCC	مجلس التعاون الخليجي
the UAE	الإمارات العربية المتحدة
the USA	الولايات المتحدة الامريكية
TRE	تكامل العقارية ذ.م.م
USD	دولار أمريكي